

TEXTMITTEILUNGEN.

Nr. 1.

(fol. 3b) أما بعد فاني لم ازل مدّة المقام بمدينة السلام متشوّفا الى ان
اخدم المواقف المقدّسة النبويّة الاماميّة المستظهيرية ضاعف الله جلالها ومدّ على
طبقات الخلق ظلّالها بتصنيف في علم الدين اقضى به شكر النعمة واقيم به
رسم الخدمة فاجتنى بما انعطاه من الكلفة ثمار ال... (1) والزلفى لك [بني] (fol. 4a)
احتجّت (2) الى التواني لتجّري في تعيين العلم الذي اقصد بالتصنيف وتخصيص
الفنّ الذي يقع موقع الرضا من الرأى النبوى الشريف فكانت هذه الحيرة
نعثر (3) في وجه المراد وتمنع القرينة عن الاذعان والانقياد حتى خرجت الاوامر
الشريفة المقدّسة النبوية المستظهيرية بالاشارة الى الخادم في تصنيف كتاب في
الردّ على الباطنية مشتمل على الكشف عن بدعتهم وضلالتهم وفنون مكرهم
واحتيالهم ووجه استدراجهم عوامّ الخلق وجهالهم وايضاح غوائلهم في تلبيسهم
وخداعهم وانسلاهم عن ربة الاسلام وانسلاخهم وانخلاعهم وإبراز فضائلهم
وقبائلهم بما ينفض الى هتك استارهم وكشف اغوارهم فكانت المفاتيح بالاستخدام
في هذا المهمّ في الظاهر نعمة اجابت قبل الدعاء وليت قبل النداء وان
كانت في الحقيقة ضالّة كنت أنشدتها وبغية كنت اقصدتها فرأيت الامثال
حتما والمسارعة الى الارتسام حزما وكيف لا اتسارع اليه وان لاحظت جانب
الامر النبوة امرا مبالغه زعيم الأمة شرف الدين ومنشأه ملاذ الأمم امير
المؤمنين وموجب طاعته خالق الخلق ربّ العالمين (fol. 4b) [اذ قال الله
نعالى (4) (و) اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم وان التفت

(1) Vielleicht : اقربة (2) حجت (3) نعثر (4) Sure 4, 62

الى المأمور به فهو ذبّ عن الحقّ المبين ونصال دون حجة الدين وقطع لدابر الملحدين وان رجعت الى نفسى فقد شرفت بالخطاب به من بين سائر العالمين رأيت المسارعة الى الإذعان والاقرار.. حتى من فروض الاعيان اذ يقل على بسيط الارض من يستقل في قواعد [الع]قائد باقامة الحجة والبرهان بحيث يرقبها من حضيض الظنّ والحسبان ع القطع والاستيقان^(١) فانه المخطب الجسيم والامر العظيم،

Nr. 2.

(fol. 5b) الباب الاول في الاعراب عن المنهج الذى استنهجته في هذا الكتاب، لتعلم ان الكلام في التصانيف مختلف منهجه بالاضافة الى المعنى غوصا وتحقينا او تساهلا وتزويقا وبالاضافة الى اللفظ اطنابا واسهيا واختصارا ١٠ وإيجازا وبالاضافة الى هذا المقصد كثيرا وتطويلا واقتصارا وتقليلا فهذه ثلاثة مقامات ولكل واحد من الاقسام فائدة وآفة واما المقام الاول فالغرض في الغوص والتحقيق والتعمق في اسرار المعانى الى اقصى الغايات [التوقى من] ازراء المحققين وقدح الغواصين فانهم اع الحدائق وموافق (fol. 6a) حدود المنطق عند النظار استركوا عقل المصنّف واستغبوا^(٢) كلامه ١٥ واعتقدوا فيه التقاعد عن شأو التحقيق فى الكلام والانخراز فى سلك العوالم ولكن له آفة وهى قلة جدواه وفائدته فى حق الاكثرين فان الكلام اذا كان على ذوق المرء والمجدال لا على مساق الخطاب المقتنع لم يستقل بدركه الا الغواصون ولم ينفطن لغاصاته الا المحققون واما سلوك التساهل والاقتصار على فن من الكلام ليستحسن فى المخاطبات ففائدته ان يستلذ وقعه فى الاسماع ٢٠ ولا يكسل عن فهمه والتفطن لمقاصده اكثر] الطباع ويحصل به الاقناع لكل [ذى] فطنة وان لم يكن متبحرا فى العلوم وهذا الفن من جوالب المدح والاطراء ولكن من الظاهريين وآفته انه من دواعى القدح والازراء ولكن من

(١) والاستيقان

(٢) واسعوا

الغواصين فرأيتُ ان اسلك المسلك المنتصد بين الطرفين ولا اخلى الكتاب عن امور برهانية يتفطن لها المحققون ولا عن كلمات اقناعية يستفيد منها المترسبون فان الحاجة الى هذا الكتاب عامة في حق الخواص والعوام وشاملة جميع الطبقات من اهل الاسلام وهذا هو الاقرب الى المنهج التوم فطال ما قيل كلا طرفي [النقيض] ذميم، المقام الثاني في التعبير عن المنا [صد اطن] ابا .
 و[بجا] [زا] (١) الاطناب ... (fol. 6b) الفرج والايضاح المغنى عن عناء التفكير وطول التأمل وآفة الإملال وفائدة الایجاز جمع المقاصد وترصيفها وإبصارها الى الافهام على التقارب وآفته الحاجة الى شدة التصحیح والتأمل لاستخراج المعاني الدقيقة من الالفاظ الوجيهة الرشيقة والرأى في هذا المقام الاقتصاد بين طرفي التفريط والإفراط فان الاطناب لا ينتك عن املال .
 والایجاز لا يخلو عن إخلال فالأولى الميل الى الاختصار فلربّ كلام [قال] ودلّ وما أملّ، المقام الثالث في التقليل والتكثير ولقد طالعتُ [الكتب المصنفة في هذا الفن فصادفتها مشحونة بفتن (٢) من الكلام [فن] في توارخ اخبارهم واحوالهم من بدأ امرهم الى ظهور ضلالهم وتسمية كل واحد من دعائمهم في كل قطر من الاقطار وبيان وقائعهم فيما [انقرض من الاعصار فهذا فن] ١٥ ارى التشاغل به اشغالا بالاسار وذلك ألبقى باصحاب التوارخ والاخبار فاما علماء الشرع فليكن كلامهم محصورا في مهمات الدين واقامة البرهان على ما هو الحق المبين فلكل عمل رجال (٣) والنق الثاني في ابطال تفصيل مذاهبهم [و] عقائد تلقوها من الثنوية والنلاسة وحرفوها عن اوضاعها [و] غيروا الناظرها قصدا للتغطية والتليس (٤) هذا ايضا لا ارى (fol. 7a) التشاغل ٢٠ به لان الكلام عليها وكشف الغطاء عن بطلانها بايضاح حقيقة الحق وبرهانها ليس يختص بالطائفة الذين هم نابغة الزمان فتجريد القصد الى نقل خصائص مذاهبهم التي تفرّدوا باعتقادها عن سائر الفرق هو الواجب المتعين فلا ينبغي ان يأمّ المصنّف في كتابه الاّ المتصد الذي يبيغيه والنحو الذي يرومه وينتجيه

(١) Wold: وفائدة

(٢) معدن

(٣) رجالا

(٤) verschwommen.

فمن حسن اسلام المرء ترك ما لا يعنيه فذلك مما لا يعنيه في هذا المقام
وان كان الخوض فيه عن الجملة ذباً عن الاسلام ولكن لكل مقال مقام
فلتقتصر في كتابنا على القدر الذى يعرب عن خصائص مذهبهم وبنبه على
مدارج حيلهم ثم نكشف عن بطلان شبههم بما لا يبقى للباطنية ريب فيه ويتجلى
عن وجه الحق كدورة التمويه ثم نختم الكتاب بما هو السر واللبا[ب]
وهو اقامة البراهين الشرعية على صحة الامامة للمواقف القدسيه النبويه
المستظهرية بموجب الادلة العقلية والنقلية على ما افصح عن مضمونه ترجمة
الابواب،

Nr. 3.

واما حيلة (fol. 12b) التائيس فهو ان يوافق من هم بدعوته في افعال
١٠ يتعاطاها وما (١) تميل اليه نفسه والى ما يحصل الانس فيما يوافق اعتقاد المدعو
في شرعه وقد رسموا للدعاة والمأذونين ان يجعلوا مبيتهم كل ليلة عند واحد
من المستجيبين ويجتهدون في استصحاب من له صوت طيب في قراءة القرآن
ليقرأ عندهم زمانا ثم يتبع ذلك بشئ من الكلام الرقيق اطراف من المواعظ
اللطيفة الآخذة بمجامع القلوب ثم يردفون ذلك بالطعن في السلاطين وعلماء
١٥ الزمان وجهال الامّة ويذكرون ان الفرج منتظر من كل ذلك ببركة اهل
بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو فيما بين ذلك يبكي احيانا
ويتنفس الصعداء واذا ذكر آية او خبرا ذكر ان الله سرا في كلماته لا يطلع
عليه الا من اجتباها الله من خلقه وميزه بمزيد لطفه فان قدر على ان يتهدد
بالليل مصليا وباكيا عند غيبة صاحب البيت بحيث يطلع عليه صاحب البيت
٢٠ ثم اذا أحسّ بانه اطلع عليه عاد الى ميته واضطجع كالذى يقصد إخفاء
عبادته وكل ذلك ليستحکم الأُنس به ويميل القلب الى الإصغاء الى كلامه
فهذه هي مرتبة التائيس،

(١) ومن

Nr. 4.

(fol. 13b) وأما حيلة التعليق فبأن يطوى عنه جواب هذه الشكوك اذا هو استكشف فيها ولم بنفس عنه اصلا بل تركه معلّقا ومهولا للأمر عليه ومعظمها وقائلا له لا تعجل فان الدين اجلّ من ان يُعبَثَ (1) به وان يوضع في غير موضعه ويكشف لغير اهله هيات هيات

جئتُمانى لِنعَلَمَا سِرِّ سَعْدَا : نَجِدَانِي فِي سِرِّ سَعْدَا شَجِيحَا
 ثم يقول له لا تعجل إن ساعدتك السعادة سبقت اليك أما سمعت قول صاحب الشرع (2) انّ هذا الدين متين فأوغلّ فيه برفق فان المُنْبِتَّ (3) لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقي وهكذا لا يزال يشوّقه ثم يدافعه حتى ان اعرض عنه واستهان به وقال ما لى ولهذا النضول وكان لا يجيك في صدره حرارة هذه الشكوك قطع الطمع عنه وان رآه متعطّشا اليه وعده في وقت معين وامره 10 بتقديم الصوم والصلوة والتوبة قبله وعظّم امر هذا السرّ المكوم حتى اذا وافى الميعاد قال له ان (fol. 14a) هذه الاسرار مكتومة لا تودع الا في ستر محصّن فحصّن حرزك واحكم مداخله حتى اودعه فيه فيقول المسنجيب وما طريقه فيقول ان آخذ عهد الله وميثاقه على كتمان هذا السرّ ومراعاته عن التضييع فانه الدرّ الثمين والعلق النفيس وادنى درجات الراغب فيه صيانته عن التضييع 15 وما اودع الله هذه الاسرار انبياءه الا بعد اخذه عهدهم وميثاقهم وتلا قوله

(1) عبث (2) Vgl. Nibaja, s. vv. IV 222, بت 1 58. Bei Kulini, Uṣul al-Kaḥf (Bombay 1302) 409 wird im Kapitel في العبادة der zweite Teil in folgender Weise angeführt: ولا تكرموا عبادة الله على عبادة الله فتكونوا كالأركب المنبت الذي لا سفرا قطع ولا ظهرا ابقي. Das Hadit wird bei Mawerdi, Constitutiones politicae ed. Enger 58, 10 benutzt; in der Ausgabe ist für المنبت falsch المين; vgl. Kušejri, Wašijja (Kairo 1304) 239, 8; R. Hartmann, Al-Kuschairi's Darstellung des Sufitums 188, 6. Eine spezielle Abhandlung über diesen Spruch verfasste Šams al-din al-Sachawī (Alī Mubarak, Chiḥāṭ ḡadida XII 17, 19).

(3) المنبت

تعالى (١) وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ الْآيَةَ وَقَالَ تَعَالَى (٢)
 مِنَ الْهُومِنِينَ رَجَالَ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى (٣) وَلَا تَنْقُضُوا
 الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَعَمَ فَلَمْ يُفْشِهِ إِلَّا بَعْدَ اخْتِزَالِ الْعَهْدِ عَلَى
 الْخُلَفَاءِ وَأَخَذَ الْبَيْعَةَ عَلَى الْإِنصَارِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَان كُنْتَ رَاغِبًا فَاحْلِفْ عَلَى
 كِتْمَانِهِ وَأَنْتَ بِالْحَيْرَةِ بَعْدَ فَانٍ وَفَقِيتَ لِدَرْكِ حَقِيقَتِهِ سَعِدْتَ سَعَادَةً عَظِيمَةً
 وَإِنْ أَشْبَهْتَ نَفْسَكَ عَلَيْهِ فَلَا غُرُوبَ فَانٍ كَلَّا مَبْسُورًا لَمَّا خُلِقَ لَهُ وَلِتَكُنْ تَقْدِيرٌ
 كَأَنَّكَ لَمْ تَسْعَ وَلَمْ تَحْلِفْ وَلَا ضَيْرَ عَلَيْكَ فِي بَيْنِ صَادِقَةٍ، فَان أَبِي الْحَلْفِ
 خَلَاهُ وَإِنْ أَنْعَمَ وَأَجَابَ فِيهِ وَجْهَ الْحَلْفِ وَاسْتَوْفَاهُ،

Nr. 5.

(fol. 15t) وَأَمَّا حِيلَةُ التَّدْلِيلِ فَهُوَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبَيِّنِ وَتَاكِيدِ الْعَهْدِ لَا يَسْبَحُ (٤)

١٠ بَيِّنَةُ الْأَسْرَارِ دَفْعَةٌ وَلَكِنْ يَتَدَرَّجُ فِيهِ وَيَتَرَاوَعُ فِيهِ أُمُورًا الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَقْتَصِرُ فِي
 أَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَى ذِكْرِ قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ وَيَقُولُ مِثَارًا (٥) الْجَهْلُ تَحْكِيمُ النَّاسِ عَلَى
 عَقُولِهِمُ النَّاقِضَةِ وَأَرْائِهِمُ الْمُتَنَاقِضَةِ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْإِتِّبَاعِ وَالتَّلَقُّيِّ مِنَ الْأَصْفِيَاءِ
 اللَّهُ وَأَتَمَّتْهُ وَأَوْتَادًا (٦) أَرْضَهُ وَالَّذِينَ هُمْ خُلَفَاءُ رَسُولِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَهَمُ الَّذِينَ
 أَوْدَعَهُمُ اللَّهُ سِرَّهُ الْمَكْنُونِ (fol. 15b) وَدِينَهُ الْخُزُونَ وَكَشَفَ لَهُمْ بِوِطَانِ هَذِهِ
 ١٥ الظُّوَاهِرِ وَأَسْرَارِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَإِنْ الرَّشْدُ وَالنَّجَاةُ مِنَ الضَّلَالِ بِالرَّجُوعِ إِلَى
 الْقُرْآنِ وَاهْلِ الْبَيْتِ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قِيلَ وَمَنْ ابْنُ يُعْرِفُ الْحَقَّ
 بَعْدَكَ فَقَالَ أَلَمْ أَتْرِكْ فِيكُمْ الْقُرْآنَ وَعِزَّتِي وَإِرَادَ بِهِ أَعْقَابَهُ فَهَمُ الَّذِينَ يَطَّلِعُونَ
 عَلَى مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَيَقْتَصِرُ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَلَا يَفْصَحُ عَنِ تَنْصِيلِ
 مَا يَقُولُهُ الْإِمَامُ، الثَّانِي بِحْتِمَالِ لِإِبْطَالِ الْمَدْرِكِ الثَّانِي مِنْ مَدَارِكِ الْحَقِّ وَهُوَ
 ٢٠ ظُوَاهِرُ الْقُرْآنِ فَان طَالِبُ الْحَقِّ إِمَّا أَنْ يَفْزَعَ إِلَى التَّفَكُّرِ وَالتَّأَمُّلِ وَالنَّظَرِ فِي
 مَدَارِكِ الْعُقُولِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهِ فَيَفْسُدُ نَظَرُ الْعَقْلِ عَلَيْهِ بِإِجَابِ التَّعَلُّمِ

(١) 33, 7. (٢) 33, 23. (٣) 16, 93. (٤) Glosse: لا يرضى (٥) منار

(٦) Gl. يعني اقطاب (٧)

والاتباع او يفرع الى ظواهر الفران والسنة ولو صرح له بانه تلبس ومحدث لم يسمع منه فليسلم له لفظه ولينتزع عن قلبه معناه بان يقول هذا الظاهر له باطن هو اللباب والظاهر قشر بالاضافة اليه يقنع به من تقاعد به النصور عن درك الحقائق حتى لا يبقى له معتصم من عقل ومستروح من نقل، الثالث ان لا يظهر من نفسه انه مخالف للأمة كلهم وانه منسلخ عن الدين والنحلة إذ تنفر القلوب عنه ولكن يعتري الى ابعد الفرق عن المسالك المستقيم واطوعم لقبول الخرافات وينستر^(١) بهم ويتجمل بحب اهل البيت وهم الروافض، الرابع هو ان يقدم في اول كلامه (fol. 16a) ان الباطل ظاهر جلي والحق دقيق بحيث لو سمعه الاكثرون لأنكروه ويفرّوا عنه وان طلاب الحق والقائلين به من بين طلاب الجاهل افراد واحاد ايهون عليه التمييز عن العامة ١٠ في إنكار نظر العقل وظواهر ما ورد به النقل، الخامس إن رآه نافرا عن التفرد عن العامة فيقول له إني مفسئ اليك سرًا وعليك حفظه فاذا قال نعم قال ان فلانا وفلانا يعتقدون هذا المذهب ولكنهم يسرونه ويذكر من الافاضل من يعتقد المستجيب فيه الذكاء والفتنة وليكن ذلك المذكور بعيدا عن بله حتى لا يتيسر له المراجعة كما جعلوا الدعوة بعيدة عن مقر امامهم ووطنه ١٥ فاتهم لو اظهروها في جواره لافنضحوا بما يتواتر من اخباره واحواله، السادس ان يمينه ظهور شوكة هذه الطائفة وانتشار امرهم وعلو رأيهم وظفر ناصريه باعدائهم واتساع ذات يدهم ووصول كل واحد منهم hier ist eine Lücke in der Hschr.

Nr. 6.

٢٠ (fol. 18a) اما الجملة فهو انه مذهب ظاهره الرفض وباطنه الكفر المحض ومنفتح حصر مدارك العلوم في قول الامام المعصوم وعزل العقول عن ان تكون مدركة للحق لما يعتريها من الشبهات وينطرق الى النظر من الاختلافات

(١) وسر

واجباً لطلب الحقّ بطريق التعليم والتعلم وحكم بان المعلم المعصوم هو المستنصر وأنه مُطلع من جهة الله على جميع اسرار الشرائع يهتدي الى الحقّ ويكشف عن المشكلات وان كلّ زمان فلا بدّ فيه من امام معصوم يُرجع اليه فيما يستتبع من امور الدين هذا مبتدأ دعوتهم ثمّ انهم بالآخرة يظهرون ما يناقض الشرع وكأنّه غاية مقصدهم لانّ سبيل دعوتهم ليس بتعيّن (١) في فنّ واحد بل يخاطبون كلّ فريق بما يوافق رأيه بعد ان يظفروا منهم بالانقياد لهم والموالاة لامامهم فيوافقون اليهود والنصارى والمجوس على جملة (fol. 18b) معتقداتهم ويقرّرونهم عليها فهذه جملة المذهب ، وأما تفصيله فيتعلّق بالالهيّات والنبوّات والامامة والحشر والنشر وهذه اربعة اطراف وانا مقتصر في كلّ طرف على نبذة يسيرة من حكاية مذهبهم فان النقل عنهم مختلف وأكثر ما حكى عنهم اذا عُرض عليهم انكروه واذا روجع فيه الذين استجابوا لدعوتهم حمدوه والذي قدّمناه في جملة مذهبهم يقضى لا محالة ان يكون النقل عنهم مضطرباً فانهم لا يخاطبون المخلّقى بمسلك واحد بل غرضهم الاستتباع والاحتياط (٢) فلذلك تختلف كلماتهم ويتفاوت نقل المذهب عنهم فان ما حكى عنهم في الخلع والسلخ (٣) فلنرجع الى بيان اطراف المذهب ،

Nr. 7.

(fol. 19b) انّ المنخدعين بخداعهم وزورهم والمتدلّين بحبل غرورهم (٤) في عصرنا هذا لم يسمعوا هذا منهم فينكرون جميع ذلك اذا حكى من مذهبهم ويحدسون في انفسهم انّ هؤلاء انما خالفوا لانه ليس عندهم حقيقة مذهبنا ولو عرفوها لوافقونا عليها فنرى ان نشتغل بالردّ عليهم فيما اتفقت كلماتهم وهو ابطال الرأى والدعوة الى التعلم من الامام المعصوم فهذه عمدة معتقدتهم وزينة محضهم فانصرف العناية اليه وما عداه فينقسم الى هذيان ظاهر البطلان والى

..... وانكروه (٢) Ueber der Zeile + (٣) الاسماع والاحمال (٤) معنى (١)

hier sind einige Worte ausgefallen.

والمدلّى بحبل غرورهم (٤)

كفر مسترق من الثنوية والمجوس في القول بالالاهيين مع تبديل عبارة النور والظلمة بالسابق والتالى الى ضلال منتزع من كلام الفلاسفة في قولهم انّ المبدأ الاوّل علّة لوجود العقل على سبيل اللزوم عنه لا على سبيل النصد والاختيار وانه حصل من ذاته بغير واسطة سواه نعم يثبتون موجودات قديمة يلزم بعضها عن بعض ويسمونها عقولا ويحيلون وجود كلّ فلك على عقل .
 من تلك العقول فى خبط لهم طويل قد استقصينا وجه الردّ عليهم فى الكلام ولسنا نشتغل فى هذا الكتاب الاّ بما يخصّ هذه الفرقة وهو ابطال الرأى واثبات التعليم،

Nr. 8.

(fol. 20a) الطرف الثانى بيان معتقدهم فى النبوت والمنقول عنهم قريب من مذهب الفلاسفة وهو ان النبىّ عبارة عن شخص فاض عليه من السابق ١٠ بواسطة التالى قوّة قدسيّه صافية مهيأة لأن تنقّش (١) عند الاتّصال بالنفس الكلّيّة بما فيها من الجزئيات كما قد يتفق ذلك لبعض النفوس الذكيّة فى المنام حتّى تشاهد من مجارى الاحوال فى المستقبل إمّا صريحا بعينه او مدرجا تحت مثال يناسبه مناسبة ما فيفتقر فيه الى التعبير الاّ ان هذا النبى هو المستعدّ لذلك فى اليقظة فلذلك يدرك النبى الكلّيات العقليّة عند شروق ١٥ ذلك النور وصفا القوّة النبوية كما ينطبع مثال المحسوسات فى القوّة الباصرة من العين عند شروق نور الشمس على سطوح الاجسام الصفيّلة وزعموا ان جبريل عبارة عن العقل الفائض عليه ورمز اليه لا أنّه شخص متجسّم متركّب عن جسم لطيف او كثيف يناسب المكان حتى ينتقل من سفلى الى علو وإمّا القرآن فهو تعبير محمّد عن المعارف التى فاضت عليه من العقل الذى هو ٢٠ المراد باسم جبريل ويسمى كلام الله تعالى مجازا فانه مركّب من جهته وأتمّ الفائض عليه من الله بواسطة جبريل بسيط لا تركيب فيه وهو باطن لا ظهور له وكلام النبىّ وعبارته عنه ظاهر لا بطون له وزعموا ان هذه القوّة القدسيّة

(١) سفس

الفائضة على النبي لا تستكمل في اول حلولها كما لا تستكمل النطفة الحائلة في الرحم الا بعد سبعة اشهر (fol. 20b) فكذلك هذه القوّة كماها في ان تنتقل من الرسول الناطق الى الاساس الصامت وهكذا تنتقل الى اشخاص بعضهم بعد بعض فتكمل في السّابع كما سنخى معنى قولهم في الناطق والاساس والصامت ° وهذه المذاهب ايضا مستخرجة من مذاهب الفلاسفة في النبوات مع تحريف وتغيير ولسنا نخوض في الردّ عليهم فيه فان بعضها يمكن ان يتأول على وجه لا ننكره والقدر الذى ننكره قد استقصينا وجه الردّ فيه على الفلاسفة ولسنا في هذا الكتاب نقصد الا الردّ على نابغة^(١) الزمان في خصوص مذهبيهم الذى انفردوا به عن غيرهم وهو ايجاب التعليم وإبطال الرأى،

Nr. 9.

والمقول عنهم الاباحة المطلقة ورفع الحجاب واستباحة المحظورات (fol. 23a) ١٠ واستحلالها وإنكار الشرائع الا انهم باجمعهم ينكرون ذلك اذا نسب اليهم وإنما الذى يصحّ من معتقدهم فيه انهم يقولون لا بد من الانقياد للشرع في تكاليفه على التفصيل الذى ينصّله الامام من غير متابعة الشافعى وابى حنيفة وغيرها وان ذلك واجب على المخلق والمستجيبين الى ان ينالوا رتبة الكمال فى العلوم ١٥ فاذا احاطوا من جهة الامام بحقائق الامور واطّلعوا على بواطن هذه الظواهر انحلت عنهم هذه القيود وانحطّت عنهم التكاليف العملية فان المقصود من اعمال الجوارح تنبيه القلب لينهض لطلب العلم فاذا ناله استعداد للسعادة القصوى فيسقط عنه تكليف الجوارح وإنما تكليف الجوارح فى حقّ من يجرى مجهله مجرى الحُمُر التى لا يمكن رياضتها الا بالاعمال الشاقّة وأما الاذكياء والمدركون للحقائق فدرجتهم ارفع من ذلك وهذا فنّ من الاغواء شديد على الاذكياء ٢٠ وغرضهم هدم قوانين الشرع ولكن يخادعون كلّ ضعيف بطريق يُعجبه^(٢) ويليق به وهذا من الاضلال البارد وهو فى حكم ضرب المثال كقول القائل

(١) نابغه

(٢) يعوجه

ان الاحتماء عن الاطعمة المضرة انما يجب على من فسد مزاجه واما من اكتسب اعتدال المزاج فليواظب على اكل ما شاء ائى وقت شاء فلا يلبث المصغى الى هذا الضلال ان يُعمن في المطاعم المضرة الى ان تنداعى به الى الهلاك، قان قيل (fol. 23b) قد نقلتم مذاهبهم وما ذكرتم وجه الإبطال فما السبب فيه قلنا ان ما نقلناه عنهم ينقسم الى امور يمكن تنزيلها على وجه لا ننكره والى ما يتعيّن من الشرع إنكاره والمنكر هو مذهب الثنوية والفلاسفة والردّ عليهم فيه بطول فليس ذلك من خصائص مذهب هاؤلاء حتى تتشاغل به وانما نردّ عليهم في خصوص مذهبهم من إبطال الرأى واثبات التعليم من الامام المعصوم ولكننا مع ذلك نذكر مسلكا واحدا هو على التحقيق قاصم الظهر يعنى في ابطال مذهبهم في جميع ما سخكى من مذهبهم وما حكيناه وهو اننا نقول لم في جميع دعاوتهم التي تميزوا بها عنا كإنكار القيامة وقدم العالم وإنكار بعث الاجساد وإنكار الجنة والنار على ما دلّ عليه القرآن مع غاية الشرح في وصفها من ابن عرفتم ما ذكرتموه أعن ضرورة او عن نظر او عن نقل عن الامام المعصوم وسماع فان عرفتموه ضرورة فكيف خالفكم فيه ذور العقول السليمة ومعنى كون الشيء ضرورياً مستغنياً عن التأمل اشتراك العقلاء في ١٥ دركه ولو ساع ان يهذى الانسان بدعوى الضرورة في كل ما بهواه لجاز لخصومهم دعوى الضرورة في نقيض ما ادّعوه وعند ذلك لا يجدوا مخلصا بحال من الاحوال وان زعموا اننا عرفنا ذلك بالنظر فهو باطل من وجهين احدهما ان النظر عندهم باطل فانه تصرف بالعقل لا بالتعليم وقضايا العقول منعارضة وهي غير موثوق بها ولذلك ابطالوا الرأى بالكأية ولم يصنّف هذا ٢٠ الكتاب قصدا الا لابطال هذا المذهب (fol. 24r) فكيف يمكن ذلك منهم،

Nr. 10.

(fol. 26b) والقول الوجيز فيه انهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما الى مخاريق زخرفوها واستفادوا بما انتزعوه من

نفوسهم من مقتضى الالفاظ إبطال معانى الشرع وبما زخرفوه من التأويلات تنفيذ^(١) انقيادهم للمبايعة والموالاته وانهم لو صرّحوا بالنفى المحض والتكذيب المجرد لم يتّقوا^(٢) بموالاته المواليين وكانوا اول المقصودين المخذولين المقتولين ونحن نحكى من تاويلاتهم نبذة ليستدلّ بها على مخازبهم فقد قالوا كلّما ورد من الظواهر فى التكاليف والمحشر والنشر والامور الالهية فكّلها أمثلة ورموز الى بواطن ، اما (fol. 27a) الشرعيّات فمعنى الجنابة مبادرة المستجيب بافشاء سرّ اليه قبل ان ينال رتبة استحقاقه ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك والجماعة^(٣) معناها^(٤) مفاتيحة^(٥) من لا عهد عليه^(٦) ولم يؤدّ شيئاً^(٧) من صدقة النجوى وهى مائة وتسعة عشر درهماً عندهم فلذلك اوجب الشرع ١٠ القتل على الفاعل والمفعول به والا فالبيهة متى يجب القتل عليها والزنا هو إلقاء نطفة العلم الباطن فى نفس من لم يسبق معه عقد العهد الاحتلام هو ان يسبق لسانه الى افشاء السرّ فى غير محله فعليه الغسل اى تجديد المعاهدة الظهور هو التبرّئ والتنظف من اعتقاد كلّ مذهب سوى مبايعة الامام الصيام هو الإمساك عن كشف السرّ الكعبة هو التبيّ والباب على الصفا هو التبي ١٥ والمروة على والميقات هو الاساس والتلبية اجابة الداعى والطواف بالبيت سبعاً هو الطواف بمحمّد الى تمام الائمة السبعة والصلوات الخمس ادلة على الاصول الاربعة وعلى الامام فالنجر دليل السابق والظهير دليل التالى والعصر للاساس والمغرب دليل الناطق والعشاء دليل الامام وكذلك زعموا ان المحرّمات عبارة عن ذوى السرّ من الرجال وقد تعبّدنا باحسانهم كما ان العبادات عبارة عن الاخبار الابرار فاما المعاد فزعم بعضهم ان النار عبارة عن الانحلال والاوامر التى هى التكاليف (fol. 27b) فانها موظفة على الجهال بعلم الباطن فاما دأموا مستمرّين عليها فهم معذبون فاذا نالوا علم الباطن وُضعت عنهم اغلال التكاليف وسعدوا بالخلاص عنها واخذوا يؤوّلون كلّ لفظ ورد فى القرآن

جماعة البيهة 273 Hier ist sicher mit Sātibi l. c. (٢) بقوا (١) سند

بودساً (٧) له Sāt. (٦) مفاتيحة Sāt. (٥) معناه (٤) zu lesen.

والسنة فقالوا أنهاراً من لبن^(١) اى معادن العلم اللبن العلم الباطن يرتضع بها
اهلها وتغذى بها تغدياً تدوم بها حياته اللطيفة فان غذاء الروح الطيفة
بارتضاع العلم من المعلم كما ان حياة الجسم الكثيف بارتضاع اللبن من ثدى
الأم وانهار من خمر هو العلم الظاهر وانهار من عسل مصفى هو علم الباطن
المأخوذ من الحُجَج والائمة واما المعجزات فقد اولوا جميعها وقالوا الطوفان
معناه طوفان العلم أُغْرِقَ به المتمسكون بالسنة والسفينة حرزه الذى تحصن
به من استجاب لدعوته ونار ابراهيم عبارة عن غضب نمرود لا عن النار
الحقيقية وذبح اسحاق معناه اخذ العهد عليه عصا موسى حجتته التى تلقفت ما
كانوا يافكون^(٢) من الشبه لا الخشب^(٣) انفلاق البحر افتراق علم موسى فيهم
على اقسام والبحر هو العالم والغم الذى اظلم^(٤) معناه الامام الذى نصبه
موسى لارشادهم وافاضة العلم عليهم الجراد والقمل والضفادع هى سوالات
موسى والزاماته التى سلطت عليهم والمن والسلوى علم نزل من السماء لداعٍ
من الدعاة هو المراد بالسلوى تسبيح الجبال معناه تسبيح رجال شداد فى
الدين راسخين فى اليقين الجنّ الذى ملكهم سليمان بن داود باطنية ذلك
الزمان والشياطين هم الظاهرية الذين كلفوا بالاعمال الشاقة عيسى له اب^{١٥}
(fol. 28a) من حيث الظاهر وانما اراد بالاب الامام اذ لم يكن له امام بل
استناد العلم من الله بغير واسطة وزعموا لعنهم الله ان ابا يوسف النجار،
كلامه فى المهد اطلّعه فى مهد القالب قبل التخصّص منه على ما يطّلع عليه غيره
بعد الوفاة والخلاص من القالب، احياء الموتى من عيسى معناه الاحياء بحياة
العلم عن موت الجهل بالباطن وبراؤه عن عمى الضلال وبرص الكفر ببصيرة
المحق المبين، ابليس وادم عبارة عن ابى بكر وعلى اذ امر ابو بكر بالسجود
لعلى والطاعة له فابى واستكبر، الدجال زعموا انه ابو بكر وكان اعور اذ لم
يبصر الا بعين الظاهر دون عين الباطن، وياجوج وماجوج هم اهل الظاهر،
هذا من هذيانهم فى التأويلات حكيناها ليضحك منها ونعوذ بالله من صرعة العاقل

(١) 47, 46.

(٢) Vgl. 7, 116; 26, 44.

(٣) الخشب

(٤) اصلم

وكبوة الجاهل ولسنا نقصد في الرد عليهم إلا بمسالك ثلاثة إبطال ومعارضة وتحقيق،

Nr. 11.

(fol. 33b) وأما المعارضة فلسنا نقصد لتعيين^(١) الصور ولكن نعلّمك طريقا
يعمّ^(٢) كلّ ما في العالم من الاشكال والحروف فان كلّ موجود فهو من
الواحد الى^(٣) العشرة فما فوقها لا محالة ففهما رأيت شيئا واحدا فاستدلّ به على
محمد صلعم وإذا رأيت اثنين فقل هو دلالة على الشّيخين ابي بكر وعمر وإن
كان ثلاثة فمحمد صلعم وابو بكر وعمر وإن كان اربعة فالخلفاء الاربعة وإن
كان خمسة فعلى^(٤) محمد مع الخلفاء الاربعة، وقل اما تعرفون السرّ ان الثقب
على رأس الادمي خمس ما هو^(٥) الواحد وهو الفم يدلّ على النبيّ محمد فانه
واحد والعينان والمنخران على الخلفاء الاربعة ونقول اما تعرفون السرّ في
اسم محمد وأنه اربعة حروف ما هو فاذا قالوا لا فنقول هو السرّ الذي لا
يطلع عليه إلا ملك مقرب فانه بيّنه على ان اسم خليفته اربعة حروف وهو
عتيق دون عليّ الذي اسمه ثلاثة احرف فاذا وجدت سبعة فاستدلّ به على
سبعة من خلفاء بني امية مبالغة في ارغامهم واجلالا لبني العباس عن
المعارضة بهم وقل عدد السموات السبع والنجوم والاسبوع دالّ على معاوية
١٥ ويزيد ثم مروان ثم عبد الملك ثم الوليد ثم عمر بن عبد العزيز ثم هشام ثم
السابع (fol. 34a) المنتظر وهو الذي يقال له السفيناني وهو قول الأموية من
الامامية او قائلهم بذهب الراوندية وقل انه يدلّ على العباس ثم عبد الله
ابن العباس ثم عليّ بن عبد الله ثم محمد بن عليّ ثم ابراهيم ثم ابو العباس
السنّاح ثم المنصور وكذلك ما تجده عشرة او اثني عشر فعده من خلفاء بني
٢٠ العباس بعددهم ثم انظر هل تجد بين الكلامين فصلا وبه يتبيّن فساد كلامهم
وافترضهم والزمامم واستدلّهم وهذا الجنس من الكلام لا يليق بالمحصّل فيه
إلا الانحياز^(٦) فلنعدل فيه الى غيره،

(١) لعمري (٢) نعم (٣) من (٤) Glosse (ط) فقلت s. p. (٥) Snouck

schlägt vor zu ergänzen: [فاذا قالوا لا فنقول] (٦) الانحياز

(fol. 34a) وطريقنا ان نرتب شَبَّهَم على اقصى الامكان ثم نكشف عن
 مَكْمَن (١) التليس وآخر دعوتهم ان العارف بجقائق الاشياء هو المتصدى
 للامامة بمصر وانه يجب على كافة الخلق طاعته والتعلم منه لينالوا به سعادة
 الدنيا والآخرة ودليهم عليه قولهم ان كل ما يتصور الخبر عنه بنفى او اثبات
 فيه حق وباطل والحق واحد والباطل ما يقابله إذ ليس الكل حقًا ولا الكل
 باطلا فهذه مقدمة، ثم تمييز الحق عن الباطل لا بد منه فهو امر واجب لا
 يستغنى عنه احد في دينه ودنياه فهذه مقدمة ثانية، ثم درك الحق لا يخلو
 إما ان يعرفه الانسان بنفسه من عقله بنظره دون تعلم او يعرفه من غيره
 بتعلم فهذه مقدمة ثالثة واذا بطلت معرفته بطريق الاستقلال بالنظر وبحكم
 العقول فيه وجب التعلم من الغير ضرورة، ثم المعلم اما ان (fol. 34b) يشترط ١٠
 كونه معصوما من الخطأ والزلل مخصوصا بهذه الخاصية وإما يجوز التعلم من
 كل احد واذا بطل التعلم من كل اى واحد كان لكثرة الفائلين المعلمين
 وتعارض اقوالهم ثبت وجوب التعلم من شخص مخصوص بالعصمة من سائر
 الناس فهذه مقدمة رابعة، ثم العالم لا يخلو إما ان يجوز خلوه من ذلك
 المعصوم او يستحيل خلوه وباطل تجويز خلوه لانه اذا ثبت انه مدرك الحق ١٥
 ففي إخلاء العالم عنه تغطية (٢) الحق وحسم السبيل عن ادراكه وفيه فساد
 امور الخلق في الدين والدنيا وهو عين الظلم المناقض للحكمة فلا يجوز ذلك
 من الله سبحانه وهو المقدس عن الظلم والقبائح فهذه مقدمة خامسة، ثم ذلك
 المعصوم الذى لا بد من وجوده في العالم لا يخلو اما ان يجل له ان يخفى
 نفسه فلا يظهر ولا يدعو الخلق الى الحق او يجب عليه التصريح وباطل ان ٢٠
 يجل له الإخفاء فانه كتمان للحق وهو ظلم يناقض العصمة فهذه مقدمة سادسة،
 وقد ثبت ان في العالم معصوما مصرحا بهذه الدعوى وبقي النظر في تعيينه

(١) ممكن

(٢) يعطيه

فان كان في العالم مدّعيان التباس علينا تمييز المُحَقِّق عن المُبْطَل وان لم يكن
 الا مدّعٍ واحد في محلّ الالتباس كان ذلك هو المعصوم قطعياً ولم يفتقر الى
 دليل ومعجزة ويكون مثاله ما اذا عُلِمَ ان في بيت في الدار رجلا هو عالم ثم
 رأينا في بيت رجلا فان كان في الدار بيت آخر بقي لنا شك في الذي رأيناه
 . انه ذلك العالم او غيره فان عرفنا انه لا بيت في الدار سوى هذا البيت
 علمنا ضرورة انه العالم فكذلك القول في الامام المعصوم فهذه مقدمة سابعة،
 وقد علم قطعاً انه لا احد (fol. 35a) في عالم الله يدّعي انه الامام الحق والعارف
 باسرار الله في جميع المشكلات النائب عن رسول الله في جميع المعقولات
 والمشروعات العالم بالتنزيل والتأويل علماً قطعياً لا ظنياً الا المنتصدي للامر
 ١٠ بمصر فهذه مقدمة ثامنة، فاذا هو الامام المعصوم الذي يجب على كافة المخلّقى
 تعلم حقائق الحق وتعرف معاني الشرع منه وهي النتيجة التي كنا نطلبها،
 وعند هذا يقولون ان من اُظْفَ الله وُضِعَهُ مع المخلّقى ان لا يترك احداً في
 المخلّقى يدّعي العصمة سوى الامام الحق اذ لو ظهر مدّعٍ آخر لعسر تمييز
 المُحَقِّق عن المُبْطَل وُضِلَّ المخلّقى فيه فعن هذا لا ترى قط للامام خصماً بل
 ١٥ ترى له مُنْكَرًا كما ان النبي صلّعم لم يكن له خصم قط والخصم هو الذي يقول
 لست انت نبياً وانما انا النبي والمُنْكَر هو الذي لا يدّعي لنفسه وانما ينكر نبوته
 فهكذا يكون امر الامام واما بنو العباس وان لم ينزك الزمان عن معارضتهم
 فلم يكن فيهم من يدّعي لنفسه العصمة والاطلاع من جهة الله تعالى على حقائق
 الامور واسرار الشرع والاستغناء عن النظر والاجتهاد بالظن فهذه خاصية هي
 ٢٠ المطلوبة وقد تنزّد بهذه الدعوى عترة رسول الله صلّعم وذريته وصرف الله
 دعوى المخلّقى عن معارضتهم في الدعوى لمثلها ليستقر الحق في نصابه ويتجلّى
 الشك عن قلوب المؤمنين رحمةً من الله واطفأً حتى ان فرض شخص يدّعي
 لنفسه ذلك فلا تذكره الا في معرض هزل او مجادلة فاما ان نستمر عليه
 معتقدات (fol. 35b) او يُعْمَلُ بموجبه فلا، وهذه مقدمات واضحة لم نهمل من
 ٢٥ جملتها الا الدليل على ابطال نظر العقل حيث قلنا ان الحق اما ان يعرفه

الانسان بنفسه من عقله او بتعلّمه من غيره ونحن الآن ندلّ على بطلان
نظر العقل بأدلة عقلية وشرعية وهي خمسة،

Nr. 13.

(fol. 37a) فنقول وبالله التوفيق الكلام عليه منهاجان جُملي وتفصيلي،
المنهج الاول وهو الجملي انا نقول هذه العقيدة التي استنتجتموها بالاباحة^(١) من
ترتيب هذه المقدمات ونظيها بطريق النظر والتأمل فان ادعيتم معرفتها
ضرورة كنتم معاندين ولم يعجز خصومكم عن دعوى الضرورة في معرفتهم
بطلان مذهبكم وان ادعوا ذلك كانوا اقوم قبلا عند المنصف وان ادعيتم
ادراكها بالنظر في ترتيب هذه المقدمات ونظيها على شكل المقاييس المنتجة
فقد اعترفتم بصحة النظر العقلي وتدعي^(٢) بطلانه فهذا الكلام مفحم له وكاشف
عن خزيته^(٣) او يقال له عرفت بطلان النظر ضرورة او نظراً ولا سبيل الى
دعوى الضرورة فان الضروري ما يشترك في معرفته ذوو العقول السليمة
كقولنا الكل اعظم من الجزء والاثنان اكثر من الواحد والشيء الواحد لا
يكون قديماً محدثاً والشيء الواحد لا يكون في مكانين وان زعم انه ادرك
بطلان النظر بالنظر فقد يناقض كلامه وهذا لا يخرج منه ابدا الدهر وهو
وارد على كل باطنى يدعى معرفة شيء يختص به فانه اما ان يدعى الضرورة^{١٥}
او النظر او السماع من معصوم صادق يدعى معرفة صدقه وعصمته ايضا اما
ضرورة او نظراً ولا سبيل الى دعوى الضرورة وفي دعوى النظر ابطال عين
المذهب فلنتعجب من هذا التناقض البين وغفلة هؤلاء المغرورين عنه،
فان قال قائل من منكرى النظر هذا ينقلب عليكم اذ يقال لكم ويَمّ عرفتم
صحة النظر (fol. 37b) ان ادعيتم الضرورة اقتحمتهم^(٤) ما استبعدتموه وان
زعمتم انا ادركناه نظراً فالنظر الذى به الادراك بم عرفتم صحته والمخلاف قائم
فيه فان ادعيتم معرفة ذلك بنظر ثالث ازم ذلك في الرابع والخامس الى

(١) Bedeutung nicht klar. (٢) ودعى so, mit Uebergang zur singul.

Anrede. (٣) خزيته (٤) اقتحمتهم

غير نهاية - قلنا نعم هذا الكلام منقلب ان كانت المعقولات بالموازات
اللفظية وليس الامر كذلك فليُتأمل دقيقة الفرق فاننا نقول عرفنا كون النظر
العقلى دليلا الى العلم بالمنظور فيه بسلوك طريق النظر والوصول اليه فمن
سلكه وصل ومن عرف ومن عرف ما سلكه كان هو هو الطريق ومن
استراب قبل السلوك فيقال (١) طريق رفع هذه الاسترابة السلوك ومثاله ما
اذا سُئلنا عن طريق الكعبة فدللنا على طريق معين فقيل لنا من اين عرفتم
كونه طريقا قلنا عرفناه بالسلوك باننا سلكناه فوصلنا الى الكعبة فعرفنا كونه
طريقا ومثاله الثاني اننا اذا قيل لنا بم عرفتم ان النظر في الامور الحسابية
من الهندسة والمساحة وغيرها طريق الى معرفة ما لا يُعرف اضطرارا قلنا
١٠ سلوك طريق الحساب اذ سلكناه فافادنا علما بالمنظور فيه فعلمنا ان نظر
العقل دليل في الحساب وكذلك في العقليات سلكننا الطريق النظرية فوصلنا
الى العلم بالمعقولات فعرفنا ان النظر طريق وهذا لا تناقض فيه فان قيل
وبم عرفتم ان ما وصلتم اليه غير متعلق (fol. 38a) بالمعلوم على ما هو به بل
هو جهل ظننتموه علما قلنا ولو انكر العلوم الحسابية وما ذا يقال له اولى
١٥ يسفه في عقله ويقال هذا يدل على قلة بصيرتك بالحسابات فان الناظر في
الهندسة اذا احضر المقدمات ورتبها على الشكل الواجب حصل العلم
بالنتيجة ضرورة على وجه لا يتماهى فيه فهكذا جوابنا في المعقولات فان
المقدمات النظرية اذا رُتبت على شروطها افادت العلم بالنتيجة على وجه لا
يتماهى فيه ويكون العلم المستفاد من المقدمات بعد حصولها ضروريا كالعلم
٢٠ بالمقدمات الضرورية المنتجة له وان اردنا ان نكشف ذلك لمن قلت بضاعته
في العلوم فنضرب له مثالا هندسيا ثم نضرب له مثالا عقليا ليتكشف له
الغطاء ويتجلى عن عقيدته الخفاء، اما المثال الهندسى فهو ان افليدس رسم
في مصنفه في الشكل الاول من المقالة الاولى مثلاً وادعى انه متساوى
الاضلاع ولا يعرف ذلك ببديهية العقل ولكنه ادعى انه يعرف بالبرهان

نظرا وبرهانه بمقدمات الاولى ان الخطوط المستقيمة الخارجة من مركز الدائرة الى المحيط متساوية من كل جانب وهذه المقدمة ضرورية اذ الدائرة ترسم بالبركار على فتح^(١) واحد وانما الخط المستقيم من المركز الى الدائرة هو فتح^(١) البركار وهو واحد في الجوانب، المقدمة الثانية اذا تساوت دائرتان بالخطوط المستقيمة من مركزيهما الى محيطهما فالخطوط ايضا (fol. 38b) متساوية وهذه ايضا ضرورية، المقدمة الثالثة ان المتساوي للمتساوي مساو وهذه ايضا ضرورية، ثم الآن نشتغل بالمثلث ونشير^(٢) الى خطين منه ونقول انهما متساويان لانهما خطان مستقيمان خرجا من مركز دائرة الى محيطها والخط الثالث مثل لاحدها لانه خرج ايضا من مركز الدائرة الى محيطها مع^(٣) ذلك الخط واذا ساوى احد الخطين فقد ساوى الآخر فان المتساوي للمتساوي مساو فبعد هذا النظر يُعلم قطعاً تساوي اضلاع المثلث المفروض كما عرف سائر المقدمات مثل قولنا الخطوط المستقيمة من مركز الدائرة الى المحيط متماثلة وغيرها من المقدمات، المثال العقلي الالاهي هو انا اذا اردنا ان ندل على واجب الوجود القائم بنفسه المستغنى عن غيره الذي منه يستند كل موجود وجوده لم ندرك ثبوت وجود واجب الوجود مستغنيا عن غيره بالضرورة^{١٥} بل بالنظر ومعنى النظر هو انا نقول لا شك في اصل الوجود وانه ثابت فان من قال لا موجود اصلا في العالم فقد باهت^(٤) الضرورة والحسن فقولنا لا شك في اصل الوجود مقدمة ضرورية ثم نقول والوجود المعترف به في الكل إما واجب وإما جائز فهذه المقدمة ايضا ضرورية فانها حاصرة بين النفي والاثبات مثل قولنا الموجود اما ان يكون قديما او حادثا فيكون صدقها^(٥) ضروريا وهكذا كل تقسيم دائر بين النفي والاثبات ومعناه ان الموجودات اما ان استغنت عن سبب او لم تستغن والاستغناء عن السبب هو المراد بالوجوب (fol. 39a) وعدم الاستغناء هو المراد بالجواز فهذه مقدمة ثانية^(٦) ثم

(٦) Interlinear صدقه (٥) باهت (٤) ومع (٢) وسر (١) فتح (١) الثالثة (ط); im Text

نقول هذا ان كان الوجود المعترف به واجبا فقد ثبت واجب الوجود وان كان جائزا فكلّ جائز منتقر الى واجب الوجود ومعنى جوازه انه امكن عدمه ووجوده على حدّ واحد وما هذا وصفه لا يتميّز وجوده عن عدمه الاّ لمخصّص وهذا ايضا ضروريّ، فقد ثبت بهذه المقدمات الضرورية واجب الوجود وصار العلم بعد حصوله ضروريا لا يتماهى فيه، فان قيل فيه موضع الشكّ اذ نقول المعترف به جائز ونقول قولكم انه ينتقر الى واجب كلّ جائز وجوده غير مسلم بل ينتقر الى سبب ثمّ ذلك السبب يجوز ان يكون جائز الوجود - قلنا في تلك المقدمات ما اشتمل على رفع هذا بالتوبة فان كلّ ما ثبت له الجواز فافتقاره الى سبب ضروريّ فان قدر السبب جائزا دخل في الجملة التي سببناها كلّا ونحن نعلم بالضرورة ان كلّ الجائزات ينتقر الى سبب فان فرضت السبب جائزا فافرضه داخلا في الجملة واطلب سببه اذ يستحيل ان يستند ذلك الى جائز آخر وهكذا الى غير غاية فانه يكون عند ذلك جميع الاسباب والمسببات جملة جائزة ووصف الجواز يصدق على آحادها وعلى مجموعها فينتقر المجموع الى سبب خارج عن وصف الجواز المخرج وفيه ضرورة اثبات واجب الوجود، ثمّ بعد ذلك نتكلّم في صفته ونبيّن انه لا يجوز ان يكون واجب الوجود جسما ولا منطبقا في جسم ولا متغيّرا ولا متحيّزا^(١) الى سائر ما يتبع^(٢) ذلك ويثبت كل واحد (fol. 39b) منها بمقدمات لا شكّ فيها وتكون النتيجة بعد حصولها من المقدمات في الظهور على ذوق المقدمات، فان قيل العلوم الحسائية معترف بها لانها ضرورية ولذلك لم يختلف فيها واما النظريات العقلية ان كان مقدماتها كذلك فلم وقع الاختلاف فيها فوقوع الاختلاف فيها يقطع الأمان - قلنا هذا باطل من وجهين احدهما ان العلوم الحسائية اختلف فيها تفصيلا وجملة من وجهين احدها ان الاوائل قد اختلفوا في كثير من هيآت الفلك ومعرفة مقاديرها وهي مثبتة على مقدمات حسائية ولكن متى كثرت المقدمات وتسلسلت ضعف الذهن عن حفظها

(١) منحصر (٢) سبع

فربما نزل^(١) واحدة عن الذهن فيغلط في النتيجة وإمكان ذلك لا يشككنا في الطريق نعم الخلاف فيها أندر لأنها أظهر وفي العقليات أكثر لأنها أخفى وأستر ومن النظريات ما ظهر فاتفقوا عليه وهو ان القديم لا يعدم فهذه مسألة نظرية ولم يخالف فيها احد البتة^(٢) فلا فرق بين المحسائية والعقلية، الثاني ان من حصر مدارك العلوم في الحواس وانكر العلوم النظرية جملة المحسائية وغير المحسائية فخلاف هولاء هل يشككنا في علمنا بان العلوم المحسائية صادقة حقيقية فان قلتم نعم أنصح^(٣) مثلكم عن الانصاف وان قلتم لا فلم وقع الخلاف فيه فان قلتم خلافه لم يشككنا في المقدمات فلم يشككنا في النتيجة فكذلك خلاف (fol. 40a) من خالفنا في تفصيل ما عرفناه من الدلالة على ثبوت واجب الوجود لم يشككنا في مقدمات الدليل فلم يشككنا في النتيجة، الوجه الاخر من الجواب^(٤) هو ان السوفسطائية انكروا الضروريات وخالفوا فيها وزعموا انها خيالات لا اصل لها واستدلوا عليه بأن اظهرها المحسوسات ولا ثقة بقطع الانسان بحسه ومهما شاهد انسانا وكلّمه فقله اقطع بحضوره وكلامه فهو خطأ فلعلة يراه في المنام فكم من منام يراه الانسان ويقطع به ولا يتأري مع نفسه في تحقّقه ثم ينتبه على الفور فيبين انه لا وجود له حتى يرى في المنام يد نفسه مقطوعة ورأسه منصوبا ويقطع به ولا وجود لما يقطع به ثم خلاف هولاء لا يشككنا في الضروريات وكذلك النظريات فانها بعد حصولها من المقدمات تبقى^(٥) ضرورية لا يتأري فيها كما في المحسائيات وهذا كله كلام مع من ينكر النظر جملة، أما التعليلية فلا يقدرّون على اطلاق القول بابطال النظر جملة فانهم يسوقون الادلة والبراهين على اثبات التعليم ويرتبون المقدمات كما حكيناها فكيف ينكرون ذلك فمهما قالوا نظر العقل باطل فيقال ويتمّ عرفتم بطلانه وثبوت التعليم ابنظر ام ضرورة ولا بد ان يقال بنظر ومهما استدلّ بالخلاف في النظريات على فساد

(١) Handam ed. D. H. Müller 159, 12. وحسن زرّ عني اسمه cf. نزل (١)

سبي (٢) الخلاف: Text: (ح) Interlineare Korrektur (٣) انصح (٤) اسمه (٥)

النظريات فقابلُهُ^(١) بالخلاف من السوفسطائية في الضروريات ولا فرق بين المقامين، فاذا قالوا وبِمَ امنتُ الخُطأَ وكَم من مرّة (fol. 40b) اعتقدت الشيء نظراً ثم بان خلافه فيقال له وبِمَ عرفتَ حضورك بهذا^(٢) الذي انت فيه وكَم من كَرّة اعتقدت نفسك ورأيتها ببلد آخر^(٣) لم تكن فيه^(٤) فبِمَ تُهَيِّز بين النوم واليقظة وبِمَ تأمن على نفسك فاعلّمك الآن في هذا الكلام نائم فان زعم اني ادرك التفرقة ضرورة فيقال وانا ادركتُ التفرقة بين ما يجوز الغلط فيه من المقدمات وما لا يجوز ايضاً ضرورة ولا فرق وكذلك كم يغلط الانسان في الحساب ثم يتنبه واذا تنبه ادرك التفرقة ضرورة بين حالة الاصابة والخطأ، فان قال قائل من الباطنية نحن ننكر النظر جملة وما ذكرتم ليس من النظريات في شيء بل هي مقدمات ضرورية قطعياً رتبناها - قلنا فانتم الآن لم تفهموا معنى النظر الذي نقول به فلسنا نقول الا بمثل ما نظمتموه من المقدمات الضرورية الحقيقية كما سنبينها فكلّ قياس لم يكن بنظم مقدمات ضرورية او بنظم مقدمات مستنتجة من ضرورة فلا حجة فيه فهذا هو القياس المعقول وانما ينتظم ابداً من مقدمتين إما مطلقة وإما تقسيمية وقد تسمى حَمَلِيَّة^(٥) وشرطية أما المطلقة فكتقولنا العالم حادث وكل حادث فله سبب فهاتان مقدمتان الاولى حسية والثانية ضرورية عقلية ونتيجته ان لحوادث العالم اذاً سبباً وإما تقسيمية فهو انا نقول اذا ثبت ان لحوادث العالم سبباً فالسبب مفروض أما حادث وإما قديم فان بطل كونه حادثاً ثبت كونه قديماً ثم يبطل كونه حادثاً بمثل هذه المقاييس فيثبت بالاخيرة ان لوجود العالم سبباً قديماً (fol. 41a) فان كنتم متشككين في صحته فبِمَ تكرون على من يمتنع من قبول مقدماتكم التي نظمتموها ويقول انا متشكك فان نسبتهموه الى انكار الضرورة نسبتناكم الى مثله فيما ادعينا معرفته بالنظر ولا فرق، هذا هو المنهج الجملّي في الردّ عليهم اذا ابطلوا نظر العقول وهو

اخرى (٢) Hier ist ein Wort ausgefallen, etwa: البلد (١) معاملة (٣)

صها (٤) Cf. Mafatih al-'ulum ed. Van Vloten, 147. (٥)

الحزم الواجب في إحامهم فلا ينبغي ان نخوض معهم في التفصيل بل نقصر على ان نقول لهم كل ما عرفتموه من مذهبكم من صدق الامام وعصيته واطلاق الرأى ووجوب التعليم بما ذا عرفتموه ودعوى الضرورة غير ممكن فيبقى النظر والسمع وصدق السمع ايضا لا يُعَرَّف ضرورة فيبقى النظر وهذا لا يخرج عنه ، فان قال قائل لا يُظَنُّ بعاقل يدعى مذهبا ليس ضروريا ثم ينكر النظر ° فلعلهم يعترفون بالنظر الا انهم يقولون نعلم طريق النظر واجب فان الانسان لا يستقل بنفسه في النظريات فان انكرتم ذلك فقد انكرتم العقول بديهية اذ لم يترشح المدرسون والمعلمون الا للتعليم فلم تصدوا^(١) مع الاستغناء عنهم وان اعترفتم بذلك فقد اعترفتم بوجوب المعلم وان العقول ليس في مجردها غنية^(٢) يبقى انكم جوزتم التعلم من كل احد وهم اوجبوا التعلم من معصوم ١٠ لان مذاهب المعلمين مختلفة ومتعارضة ولا ترجيح للبعض على البعض - قلنا وهذا السؤال ايضا فاسد فانا لا ننكر التعلم بل العلوم منقسمة الى ثلاثة اقسام قسم لا يمكن تحصيله الا بالسمع والتعلم كالاخبار عما مضى من الوقائع (fol. 11b) ومعجزات الانبياء وما يقع في القيامة واحوال الجنة والنار وهذا لا يُعَرَّف الا بالسمع من النبي المعصوم او بالخبر المتواتر عنه فان سُمِعَ بقول الآحاد حصل ١٥ به علم ظني لا يقيني هذا قسم ، والقسم الآخر من العلوم النظرية العقلية وليس في النظرية ما يرشد الى الادلة فيه بل لا بد فيه من التعلم لا ليقاد المعلم فيه بل ليشبته المعلم على طريقه ثم يرجع العاقل فيه الى نفسه فيدرسه بنظره وعند هذا فليكن المعلم من كان ولو افسق الخلق واكذبهم فانا لسنا نقاد بل نتنبه بتنبهه فلا تحتاج فيه الى معصوم وهي كالعلوم الحسابية والهندسية لا تعلم ٢٠ بالنظرية وتحتاج الى المعلم وتستغنى عن معلم معصوم بل يتعلم طريق البرهان ويساوى المتعلم المعلم بعد النظر في العقليات عندنا فالحسابيات عندهم وهم من شخص يغلط في الحسابيات ثم ينتبه بالآخرة بعد زمان وذلك لا يشكك في الادلة والبراهين الحسابية ولا يحتمل الافتقار فيها الى معلم معصوم ، القسم

الثالث العلوم الشرعية الفقهية وهو معرفة الحلال والمحرام والواجب والندب
 واصل هذا العلم السماع من صاحب الشرع والسماع منه يورث العلم إلا أن
 هذا لا يمكن تحصيل العلم القطعي فيه على الإطلاق في حق كل شخص وفي
 كل واقعة بل لا بد من الاكتفاء بالظن فيه ضرورة في طرفين أحدهما في
 المستمعين فإن المخلق في عصر النبي صاعم انقسموا إلى من شاهد فسمع وتحقق
 وعرف وإلى من غاب فسمع من المبلغين وآحاد الأمراء والولاة (fol. 42a)
 فاستفادوا ظناً من قول الآحاد ولكن وجب عليهم العمل بالظن للضرورة فإن
 النبي صاعم عجز عن إسماع كل واحد بنفسه من غير واسطة ولم يشترط أن
 يتواتر عنه كل كلمة في كل واقعة لتعذر العلم بالحصول باحد هذين المسلكين
 ١٠ وهو متعذر قطعاً، والطرف الثاني في نفس الصورة الفقهية والحوادث الواقعة
 إذ ما من واقعة إلا وفيها تكليف والوقائع لا حصر لها بل هي في الامكان
 غير متناهية والنصوص لا يفرض إلا محصورة متناهية ولا يحيط قط ما يتناهى
 بما لا يتناهى (١) وغاية صاحب الشرع مثلاً ان ينص على حكم كل صورة اشتمل
 عليها تصنيف المصنفين في الفقه إلى عصرنا هذا ولو فعل ذلك واستوفاه
 ١٥ كانت الوقائع الممكنة الخارجة عن التصانيف أكثر من المسطورات فيها بل
 لا نسبة لها إليها فإن المسطورات محصورة والممكنات لا حصر لها فكيف يستوفى
 ما لا يتناهى بالنص فبالضرورة لا بد من تحكيم الظن في التعلق بصيغ العمومات
 وإن كان يحتمل أنها اطلقت لإرادة الخصوص إذ عليها أكثر العمومات ولذلك
 لما بعث رسول الله صاعم معاذاً إلى اليمن وقال له بما تحكم فقال بكتاب الله
 ٢٠ قال فإن لم تجد قال فبسنّة رسول الله قال فإن لم تجد قال اجتهد رأيي
 فقال صاعم الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضاه رسوله فأنما رخص
 له في اجتهاد الرأس لضرورة العجز عن استيعاب النصوص هذا بيان هذا
 القسم ولا حاجة فيه إلى (fol. 42b) امام معصوم بل لا يغني الامام المعصوم
 فانه لا يزيد على صاحب الشرع وهو لم يُغن في كلى الطرفين فلا قدرة (٢)

(١) Vgl. Munkid 16.

(٢) Fehlt wohl له

على استيعاب الصور بالنصوص ولا قدرة على مشافهة جميع الخلق ولا على تكليفهم اشراف التواتر في كل ما ينقل عنه فليت شعري معلمهم المعصوم ما ذا يغني عن هذين الطرفين ايعرف كافة الخلق نصوص اقاويله وهم في اقصى الشرق والغرب بقول آحاد هؤلاء الدعاة ولا عصمة لهم حتى يوثق بهم او يشترط التواتر عنه في كل كلمة وهو في نفسه محتجب لا يلقاه الا الآحاد^٥ والشواذ^(١) هذا لو سلّم انه مطّلع على الحقّ بالوحي في كل واقعة كما كان صاحب الشرع فكيف والحال كما نعرفه ويعرفه خواص اشياعه المحدثين به في بلد وولايته فقد انكشف بهذا الكلام انهم يلبسون ويقولون ان قلتم لا حاجة الى التعليم فقد انكرتم العادات وان اعترفتم فقد وافقتمونا على اثبات التعليم فيأخذون التعليم لفظا مجمولا مسلّمًا ثم يفصلونه بان فيه اعترافا بوجود التعلم^{١٠} من المعصوم فقد فهمت اى علم يُستغنى فيه عن المعلم وائى علم يحتاج فيه اليه واذا احتيج فما الذى يستفاد من المعلم طريقه ولا يقلد في نفسه فيستغنى عن عصمته وما الذى يقلد في نفسه فيحتاج فيه الى عصمته وان ذلك المعصوم هو النبي صلّم وان ما يؤخذ منه كيف ينقسم الى ما يُعلم تحقيقا والى ما يُظنّ وان كافة الخلق كيف يضطرون الى القناعة بالظنّ في صدق مبلغ الخبر عن^{١٥} صاحب (fol. 43a) الشرع وفي الحاق غير المنصوص الى المنصوص واذا ايقنت هذه القاعدة استوليت على كشف تليساتهم كلّها فان عاداتهم ابدا اطلاق مقدمات مهملّة غير منفصلة تصدق في بعض مقتضياتها دون بعض حتى اذا سلّموها مهملّة بنوا عليها النتيجة الفاسدة كقولهم انكم اذا اعترفتم الحاجة الى التعليم فقد اعترفتم بذهابنا فنقول اعترفنا بالتعلم في النظريات كاعترافكم به في الحسابيات،^{٢٠} هذا منهج الكلام الجملى عليهم،

Nr. 14.

(fol. 45b) القسم الثانى ما لا يمكن معرفته قطعاً بل يتطرّق الظنّ اليه وهو

والسواد (١)

إمّا نصّ يتطرق الظنّ الى نقله من حيث ينقله الأحاد فيجب التصديق به
ظناً كما كان يجب على الخلق في زمان رسول الله صلعم في سائر الاقطار وإمّا
صورة لا نصّ فيها فيحتاج الى تشبيهها بالمنصوص عليه وتقريبها منه بالاجتهاد
وهو الذي قال معاذ فيه اجتهد رأيي وكون هذا مظنوناً ضروريّ في الطرفين
جميعاً اذ لا يمكن شرط التواتر في الكلّ ولا يمكن استيعاب جميع الصور
بالنصّ فلا يُغنى المعصوم في هذا شيئاً فانه لا يقدر على ان يجعل ما نقله
الواحد متواتراً بل لو تيقّنه (١) لم يقدر على مشافهة كافة الخلق به ولا تكليفهم
السمع عنه تواتراً فيقلّد اشياعه دُعاة المعصوم (fol. 46a) وهم غير معصومين
بل يجوز عليهم الخطأ والكذب فنحن نقلد علماء الشرع وهم دعاة محمد صلعم
المؤيّد بالمعجزات الباهرة فإيّ حاجة الى المعصوم فيه وإمّا الصورة التي ليست
منصوصة فنجهتد فيها الرأي اذ المعصوم لا يغني عنها شيئاً فأنه بين ان
يعترف بانه ايضاً ظانّ والخطأ جائز في كلّ ذي ظنّ ولا يختلف ذلك
بالاشخاص فما الذي يميّز ظنّه من ظنّ غيره وهو مجوّز للخطأ على نفسه وان
ادّعى المعرفة فيه ابدعيها عن وحي او عن سماع نصّ فيه او عن دليل عقلي
فان ادّعى تواتر الوحي اليه في كلّ واقعة فإذاً هو مدّع للنبوّة فيفتقر الى
معجزة كيف ولا يتصوّر تقدير المعجزة اذ بان لنا ان محمّداً صلعم خاتم الانبياء
فان جوّزنا الكذب على محمّد في قوله انا خاتم الانبياء مع اقامة المعجزة فكيف
نأمن كذب هذا المعصوم وان اقام المعجزة وان ادّعى معرفته عن نصّ بلغه
فكيف لا يستحي من دعوى نصّ صاحب الشرع على وقائع لا يتصوّر حصرها
وعدّها بل لو عُهِر الانسان عمر نوح ولم يشغل الأبعد الصور والنصوص
عليها لم يستوعب عشر عشرها ففي ايّ عمر استوعب الرسول صلعم جميع الصور
بالنصّ فان ادّعى المعرفة بدليل عقلي فا اجهله بالنبهات والعقليات جميعاً اذ
الشرعيات امور وُضعية اصطلاحية تختلف باوضاع الانبياء والاعصار والأمم
كما نرى الشرائع مختلفة فكيف تجوز فيها الادلّة (fol. 46b) العقلية القاطعة وان

(١) بعه

ادّعاها عن دليل عقلي مُفيد لا لظنّ فالنّفهاء كلّهم لهم هذه الرتبة فاستبان أن ما ذكروه تلبس بعيد عن التحقيق وإن العامّي المنخدع به في غاية العمى^(١) لانهم يلبسون على العوامّ بان علماء كم يتبعون الظنّ وإن الظنّ لا يغني عن الحق شيئا والنقهيّات لا بدّ فيها من اتباع الظنّ فهو ضروري كما في التجارات والسياسات وفصل الخصومات للمصالح فان كلّ الامور المصاحبة بيّنى على الظنّ والمعصوم كيف يغني عن هذا الظنّ وصاحب المعجزة لم يغن عنه ولم يقدر عليه بل أذن في الاجتهاد وفي الاعتماد على قول آحاد الرواة عنه وفي التمسك بعمومات الالفاظ وكلّ ذلك ظنّ عميل به في عصره مع وجوده فكيف يستفبح ذلك بعد وفاته،

Nr. 15.

١. (fol. 48a) والانسان في جميع مصالحه الدنيوية من التجارة والحرب
مع (fol. 48b) العدو والزراعة يعول على ظنون فلا يقدر على الخلاص من
إمكان الخطأ فيه ولا ضرر عليه بل لو اخطأ صريحا في مسألة شرعية فليس
عليه ضرر بل الخطأ في تفاصيل النقهيّات معفو عنه شرعا بقوله صلّم^(٢) من
اجتهد فاصاب فله اجران ومن اجتهد فاطأ فله اجر واحد فما هولاء^(٣)
من خطر الخطأ مستحقّ في نفسه عند المحصلين من اهل الدين وانما يعظم به
الامر على العوامّ الغافلين عن اسرار الشرع فليس الخطأ في النقهيّات من
المهلكات في الآخرة بل ليس ارتكاب كبيرة موجبا لتخليد العقاب ولا
للزومه على وجه لا يقبل العفو اما المجتهدات فلا مآثم على من يخطئ فيها
والحنفي يقول يصلّي المسافر ركعتين والشافعي يقول يصلّي اربعا وكيف ما
فعل فالناتوت قريب ولو قدّر فيه خطأ فهو معفو عنه فانما العبادات مجاهدات
ورياضات تُكسب النفوس صفاء وتُبلغ في الآخرة مقاما محمودا كما ان تكرار

(١) العمى

(٢) ZDMG, LII 619.

(٣) Nämlich die Baṭinijja, die

dem Spruch des Imam Untrüglichkeit zuschreiben.

المتنقّه لما يتعلّمه يجعله فقيه النفس ويبلغه رتبة العلماء ومصالحته تختلف بكثرة التكرار وقتله (١) ورفع صوته فيه وخفضه فان اخطأ في الاقتصار على التكرار لدرس واحد مرتين وكانت الثلاث أكثر تأثيراً في نفسه في علم الله تعالى او اخطأ في الثلاث وكان الاقتصار على الاثنين أكثر تأثيراً في صيانتة عن التبرّم المبلّد (٢) او اخطأ في خفض الصوت وكان الجهر اوفق لطبعه وللتأثير في تنبيهه (٣) نفسه او كان (fol. 49a) الخفض أدعى له الى التأمل في كنه معناه لم يكن الخطأ في شيء من ذلك في ليلة او ليال مؤيسا عن رتبة الامامة ونيل فقه النفس وهو في جميع ما يختم ويريب (٤) في مقادير التكرار من حيث الكمية والكيفية والوقت مجتهد فيه وطانّ وسالك الى طريق الفوز بمقصوده ما دام مواظباً على الاصل وان كان قد تيقن له الخطأ احياناً في التفاصيل وانما الخطر في التغليب والأغراض (٥) والاعتدال بالنظنة النظرية ظناً بان فيها غنية عن الاجتهاد كما ظنّ فريق من الباطنية ان نفوسهم زكية مرتاضة مستغنية عن الرياضات بالعبادات الشرعية فاهملوها وتعرضوا بسببها للعقاب الاليم في دار الآخرة فليعتقد المسترشد ان إفضا المجاهدات الشرعية الى المقامات المحمودة السنية في دار الآخرة كإفضاء الاجتهاد في ضبط العلوم والمواظبة عليها الى مقام الائمة وعند هذا نسنحقر ما عظم الباطنية الامر فيه من خطر الخطأ على المجتهدين في الجهر بالبسلة وتثنية الإقامة وامثالها فالتفاوت فيه بعد المواظبة على الاصول المشهورة كالتفاوت في الجهر بالتكرار او الخفض به من غير فرق وكيف وقد نبيه الشرع على تمهيد عذر الخطئ كما تواتر ذلك من صاحب الشرع،

Nr. 16.

٢٠ (fol, 52a) وإما المقدمة السابعة وهي قولهم اذا ثبت ان المعصوم لا بدّ ان يصرح فاذا لم يكن في العالم الا مصرّح واحد كان هو ذلك المعصوم لانه لا خصم له ولا ثاني (٦) له في الدعوى حتى يعسر التمييز فهذه فاسدة من وجهين

بجهد ويريب (٤) سبه (٢) صانه عن السرم المبلد (٣) وقله (١) ماى (٦) والاعراض (٥)

- احدها انهم بما ذا عرفوا انه لا مدعى للعصمة ولا مصرح بها في اقطار العالم سوى شخص واحد فلعل في اقصى الصين او في اطراف المغرب من يدعى شيئا من ذلك وانتفاء ذلك مما لا يُعرف ضرورةً ولا نظراً فان قيل يعرف ذلك ضرورة اذ لو كان لا ينتشر^(١) لان مثل هذا تتوافر الدواعي على نقله - قلنا يجتمل انه كان ولم ينتشر الى بلادنا مع بُعد المسافة لان المدعى له ليس يتمكن من ذكره الا مع سوسيه وصاحب سره وحوله جماعة من اعدائه فينزع من إظهار السر وإفشائه ويرى المصلحة في إخفائه او هو مفشي^(٢) له ولكن المستمعين له ممنوعون عن الانتشار في البلاد وإخبار العباد به لانهم محاصرون من جهة الاعداء مضطرون الى ملازمة الوطن خوفاً من نكاية المستولين عليهم فا الذي يُبطل هذا الاحتمال وهو امر قدير قريباً او بعيداً فهو ممكن
- ١٠ ليس من قبيل المحالات وانتم تدعون القطع فيما توردون فكيف يصنفو^(٣) القطع مع هذا الاحتمال، الوجه الثاني في افساد هذه المقدمة هو انكم ظنتم انه لا يدعى العصمة في العالم سوى شخص واحد وهو خطأ فانا بالتواتر نتسامع بدعيين احدها (fol. 52b) في جيلان^(٤) فانيها لا تنفك قط عن رجل يلقب نفسه بناصر الحق ويدعى لنفسه العصمة وانه نازل منزلة الرسول ويستغفر
- ١٥ الحمقى من سكان ذلك القطر الى حد يقطعهم جوانب الجنة مقدراً بالمساحة ويضايق في بعضهم الى حد لا يبيع ذراعاً من الجنة الا بمائة دينار وهم يحملون اليه ذخائر الاموال ويشترون منه مساكن في الجنة فهذا احد الدعاة فبم عرفتم انه مبطل واذ قد تعدد المدعى ولا مرجح اذ لا معجزة فلا تظنوا ان الحماقة مقصورة عليكم وان هذه الكلمة لا ينطق بها انسان غيركم بل
- ٢٠ التعجب من ظنكم ان هذه الحماقة مقصورة عليكم في الحال اكثر من التعجب في اصل هذه الحماقة، فاما المدعى الثاني فرجل في جزائر البصرة يدعى الربويّة وقد شرع ديناً ورتب قرآناً ونصب رجلاً يقال له علي بن كحلا وزعم انه بمنزلة محمد صاعم وانه رسوله الى الخلق وقد احدث به طائفة من الحمقى

جيلان (٤) يصفوا (٣) مفس (٢) لانسر (١)

زهاء عشرة الاف نفس ولعله يزيد عددهم على عددكم وهو يدعى لنفسه العصمة
وما فوقها، وما جوابكم عن رجل من الشاباسية^(١) يسوق هذه المقدمات الى
هذه المقدمة، ثم نقول اذا لم يكن يد من معلم معصوم ولا معجزة للمعصوم وانما
يُعرف بالدعوى وصاحب الباطنية لا يدعى الربوية كيف وصاحب الشاباسية
يدعى الربوية فاتباعه اولى فان قلتم من يدعى الربوية يعرف بطلان قوله
ضرورة فالجواب من وجهين احدهما انه يدعى ذلك بطريق الحلول ويزعم ان
ذلك (fol. 53a) توارث في نسبهم وقد استبرر ذلك في بينهم عصرا طويلا
والمدعى الآن كان جدّه مدّعيًا لذلك والحلول قد ذهب اليه طوائف كثيرة
فليس بطلان مذهب الحلوية ضروريًا فكيف يكون ضروريا وفيه من اطلاق
الشهود ما لا يكاد يخفى حتى مال الى ذلك طائفة كثيرة من محققي الصوفية
وجماعة من الفلاسفة واليه اشار الحسين بن منصور الحلّاج الذي صُلب
بيغداد حيث كان يقول انا الحقّ انا الحقّ وكان يقرأ في وقت الصلب^(٢)
وما قَتَلُوهُ وما صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ واليه اشار ابو يزيد البسطامي بقوله
سبحاني سبحاني ما أعظم شأنى وقد سمعت انا شيخا من مشايخ الصوفية يُعقّد
عليه الخناصر ويُشار اليه بالاصابع في متانة دين وغزارة علم حكى لى عن
شيخه المرموق في الدين والورع انه قال ما سمعته من اسماء الله الحسنى التى
هى تسعة وتسعون كلّها تصير وصفا للصوفى السالك بطريقه الى الله وهو يُعدّ
من جملة السائرين الى الله لا من زمرة^(٣) الواصلين^(٤) وكيف ينكر هذا
وعليه مذهب النصارى في اتحاد اللاهوت بناسوت عيسى عليه السلام حتى
سمّاه بعضهم إلهًا وبعضهم ابن^(٥) الإله وبعضهم قالوا هو نصف الإله وأنفقوا
على انه لما قُتل انما قتل فيه الناسوت دون اللاهوت كيف وقد تخيل جماعة
من الروافض ذلك فى على رضى وزعموا انه الإلاه وكان ذلك فى زمانه حتى
امر باحراقهم بالنار فلم يرجعوا وقالوا بهذا (fol. 53b) يبين صدقنا فى قولنا انه

(١) الساباسيه (٢) Koran 4, 156. (٣) Var. zu جملة (٤) Wie Gāzālī

diesen Ausspruch erklärt s. al-Maḳṣad al-asnā 115. (٥) بن

الإله لانه قال رسول الله صلعم لا يعذب بالنار الا ربها فهذا يبين ان بطلان هذا المذهب ليس بضروري ولكنه ضرب من الحماقة ويعرف بطلانه بالنظر العقلي كما يعرف بطلان مذهبيهم فاذا قد بطل قولهم لا مدعي للعصمة سوى صاحبنا بل قد ظهر من يدعي العصمة وزيادة، الوجه الثاني في الجواب عن قولهم ان بطلان مذهبيهم معلوم ضرورة ولا فرق بين ما يعرف بطلانه ضرورة وبين ما يعرف بطلانه مشاهدة وتواترا وعدم العصمة فيمن ادعيتهم عصمته معلوم بمشاهدة ما يناقض الشرع من وجوه اولها جمع الاموال واخذ الضرائب والمواصير^(١) واستثناء^(٢) المخرجات الباطلة وهو الامر المتواتر في جميع الاقطار ثم الترفه في العيش والاستكثار من اسباب الزينة والاسراف في وجوه التجميل واستعمال الثياب الفاخرة من الابرسم وغيرها وعدالة الشهادة فتحرّم^(٣) بعشر عسير^{١٠} ذلك فكيف العصمة فان انكروا هذه الاحوال انكروا ما شاهد خلق كثير من تلك الاقطار وتواتر على لسانهم الى سائر الامصار ولذلك لا ترى لاحد من اهل تلك البلاد اغترارا وانخداعا بهذه التليسات لمشاهدتهم ما يناقضها ومن وجوه حيلهم انهم لا يبينون الدعوة الا في بلاد نائية يحتاج المستجيب الى قطع مسافة شاسعة لو اعترضت له ريبة فيها حتى يدفعه العوائق عن^{١٥} النهضة والرحلة فانهم لو شاهدوا لانكشف لهم عوار تلك التليسات المزخرفة والحيل الملتفة، اما المقدمة (fol. 54v) الثامنة وهي قولهم اذا بان ان المدعي للعصمة مهما كان واحدا وقع الاستغناء عن الاستدلال على كونه معصوما فصاحبنا اذا هو المدعي للعصمة وحده فاذا هو الامام المعصوم فهذه مقدمة نكذبهم فيها ولا نسلم ان صاحبهم يدعي لنفسه العصمة فاننا لم نسمعه البيته^(٤) ولم^{٢٠} يتواتر اليينا من لسان من سمعه منه بل انها نسمع ذلك من آحاد دعائهم وليسوا معصومين ولا هم بالغون حد التواتر ولو انهم بلغوا حد التواتر فلا

(١) Nach Nöldeke hat dies in den Lexx. nicht gebuchte Wort die Bedeutung „Erpressungen“, von مَصَّرَ = das Letzte aus dem Euter herausmelken; als Singular wäre مَصُورَةٌ anzusetzen. (٢) واستثناء (٣) محرم، viell. تحرم (٤) الله

يحصل العلم بقولهم وخبرهم لوجهين احدهما ان المشافهين بهذه الدعوة من جهة صاحبهم قليل فانه محتجب لا يظهر الا للخواص ثم لا يشافه بالخطاب الا خواص الخواص ثم لا يفشى هذه الدعوة الا مع خاص من جملة خواص^(١) الخواص فالذين يسمعون عنه لا يبلغون عدد التواتر وان بلغوا فكلمهم ان انتشروا لم يكن في بلدة منهم الا واحد واكثر البلاد ايضا يخلو عن آحادهم، الوجه الثاني انهم وان بلغوا حد التواتر فقد فقد شرط التواتر في خبرهم اذ شرط ذلك الخبر ان لا يتعلق بواقعة تيسر التواطى فيها^(٢) من طائفة كثيرة لمصلحة جامعة لهم كما يتعلق بالسياسيات فان اهل معسكر واحد قد يجمعهم غرض واحد فيحدثون على التطابق بشيء واحد ولا يورث ذلك العلم ورب واحد او اثنين يخبر عن امر فيعلم انه لا يجمعها غرض فيحصل له العلم وهؤلاء ١٠

الدعاة لعلمهم قد تواطوا على هذا الاختراع ليتوصلوا به الى استتباع العوام واستباحة اموالهم فيتوصلون بها الى آمالهم وعلى الجملة فحسن الظن بصاحبهم (fol. 54b) يقتضى تكذيبهم فانهم لو حدثوا بذلك عن مريض في دار المرضى لاعتقدنا كذبه الا ان نعتقد الجنون في ذلك المريض اذ لا يدعى عاقل ١٥

العصمة عن المحرمات وتناول المحظورات مع مشاهدة اهل العلم تناوله لها ومباشرته لها فاعل آثار العقل الحياء عن فضيحة الاختزاء ومن تحلى بغير ما هو فيه وكان ذلك جليا ظاهرا لمن يتأمل فيه استدلل به على اختلال عقله فاذا ليس يبين لنا صدقهم في نسبهم هذه الدعوى الى صاحبهم وهي مقدمتهم الاخيرة،

٢٠ فان قيل فلو انكر الناس في اطراف العالم في عصر رسول الله صلعم صدق الدعاة من رسول الله وقالوا لا نصدقكم في قولكم ان محمدا يدعى الرسالة بل لا يظن بعقله ذلك ما ذا كان يقال لهم - قلنا بس ما شبهتهم الملائكة بالحدادين^(٣) اذ لا مساواة فانه صلعم كان ظاهرا بنفسه واشياعه

(١) Interlinear hinzugefügt.

(٢) Vgl. Der Islam III 234f.

(٣) Gazali wendet diese sprichwörtliche Redensart öfters an; Mizan al-'amal 89:

مبرزاً للقتال متردداً في الاقطار مُظهرًا للدعوة على ملأ من الناس غير محتجب
ولامنستر ثم كان يُظهر المعجزات المخارقة للعادة فانتشرت دعوته لانتشار
خروجه ومقاتلته وانبشار وجوده وليس الآن في صاحبكم كذلك نعم تواتر
وجوده وترشحه مع آباءه للخلافة ودعواهم انهم اولى بها من غيرهم اما دعواه
ودعوى^(١) من سبق من آباءه من العصبة عن المعاصي وعن الخطأ والزلل
والسهو ومعرفة الحق في جميع اسرار العقليات والشرعيات فلم يظهر ذلك لنا
بل لم يظهر دعواه العلم اصلاً بفن من الفنون كالفقه (fol. 55a) او الكلام او
الفلسفة على وجه الذي يدعيه آحاد العلماء في البلاد فكيف ظهرت دعواه
اسرار النبوة والاطلاع على علوم الدنيا والآخرة وهذا ما تواطأتم على اختراعه
توصلاً الى استدراج المستجيب وخذاعه،

١٠

Nr. 17.

(fol. 55b) واذا لم يمكنه التشكك في المقدمات لم يمكنه التشكك في النتيجة
وانما يختمل الناس فيها لان الفطرة غير كافية في تعريف الترتيب لهذه المقدمات
بل لا بد من تعلمها من الافاضل وذلك الفاضل لا بد ان يكون تعلم اكثرها
او استأثر باستنباط بعضها وهكذا حتى ينتهي الامر الى معلم معصوم هو نبي
مُوحى اليه من جهة الله تعالى هكذا تكون العلوم كلها فان زعموا انكم اعترفتم^{١٥}
بالحاجة الى المعلم ومن لم يعترف فهو معاند للمشاهد فالافتقار اليه معترف به

Fatihat al-
'ulūm (ed. Changī, Kairo 1322) 30, 7 gegen Leute, die fuḳaha der Gegenwart
وذهبوا فلا تقاس الملائكة بالحجّادين
ibid. 19 paenult. فلا تشبه نفسك بهم فلا تقاس الملائكة بالحجّادين
(Sammelband Kairo 1309) 22, 5; ibid. 28, 10 فاس الملائكة
وما أخلى عن الدين من فاس الملائكة vgl. Ḡāhiz, Tria Opuscula
ed. van Vloten 114, 12 (= Rasā'il, Taḳaddum, 1324, 109, 2): ولم أسألك عن الحجّاد
دعوى^(١) وانما سألتك عن الفيلسوف

ولكنه كالافتتار اليه في علم الحساب فانه لا يحتاج فيه الى معصوم اذ لا تقليد فيه ولكن يحتاج الى محاسب يبينه على طريق النظر فاذا بينه المتعلم ساوى المعلم في العلم الضروري المستفاد من المقدمات بعضها على بعض ولا شك في ان معلم الحساب ايضا تعلم اكثر مما يعلم وان استقل باستنباط ترتيب البعض^(١) وكذا القول في معلم المعلم الى ان ينتهي مبدأ العلم الحسابي الى نبي من الانبياء مؤيد بالوحي والمعجزة ولكن بعد افاضة (fol. 56a) الله علم الحساب فيها بين الخلق استغنى في تعلمه عن معلم معصوم فكذلك العلوم العقلية النظرية ولا فرق،

Nr. 18.

(fol. 64a) وأما الدلالة الخامسة وهي قولهم ان صاحب الشرع صلعم قال ١٠ الناجي من الفرق واحدة وهم اهل السنة والجماعة ثم قال ما انا الان عليه واصحابي فهذا من عجيب الاستدلالات فانهم انكروا النظر في الادلة العقلية لاحتمال الخطأ فيه واخذوا يتمسكون بأخبار الآحاد والزيادات الشاذة فيها فاصل الخبر من قبيل الآحاد وهذه الزيادة شاذة فهو ظن على ظن ثم هو لفظ محتمل من وجوه التاويل ما لا حصر له فان ما كان عليه هو واصحابه ١٥ ان شرط جميعه في الاقوال والافعال والحركات والصناعات كان محالاً وان اخذ بعضه فذلك البعض من يعينه ويقدره وكيف يدرك ضبطه وهل يتصور ذلك الا بظن ضعيف وربما لا يرتضى مثله في النقيبات مع خنثة امرها فكيف يستدل على القطعيات بمثلها على انا نقول هم كانوا على اتباع نبي مؤيد بالمعجزة فلستم من الفرقة الناجية فانكم اتبعتم من ليس هو نبياً ولا مؤيداً بالمعجزة ٢٠ فسيقولون ليس يجب مساواته من كل وجه قلنا فمخن على مساواتهم من كل وجه فاننا نامر باتباع الكتاب والسنة والاجتهاد عند العجز عن التمسك بهما كما أمر معاذاً به وكما استمر عليه الصحابة بعد وفاته (fol. 64b) من المشاورة

(١) Zu ergänzen على البعض

والاجتهاد في الامور فالحديث قاضي لنا بالنجاة ولكم بالهلاك فانكم انحرقتم
 عن اتباع النبي المعصوم الى غيره، فان قيل ومعاني الكتاب والسنة كيف
 تفهونوها قلنا قد بينا^(١) انها ثلاثة اقسام صريحة وظاهرة ومجملة وبيننا ان
 معرفتنا لها كمعرفة سائر الصحابة وكمعرفة من تدعون له العصمة من غير فرق،
 فان قيل وانتم تدعون الى نظر العقل وما كان هذا من دأب الصحابة
 قلنا هيهات فاننا ندعو الى الاتباع والى تصديق رسول الله صلعم في قول لا
 إله الا الله محمد رسول الله فمن صدق بذلك سبقاً^(٢) اليه من غير منازعة
 ومجادلة فنحننا^(٣) منه كما كان يقنع^(٤) رسول الله صلعم به من اجلاف العرب
 والناس على ثلثه اقسام قسم هم العوام المقلدون نشئوا^(٥) على اعتقاد الحق
 سماعاً من آباءهم فهم مقرّون عليه بصحة اسلامهم الثاني الكفار الذين نشئوا^(٥) على
 ضد الحق سماعاً عن آباءهم وتقليداً فيهم يُدعون عندنا الى تقليد النبي المعصوم
 المؤيد بالمعجزة واتباع سنته وكتابه وانتم تدعون الى معصومكم فليت شعري
 ايّنا اشبه بصحابة رسول الله صلعم أمن يدعو الى النبي المؤيد بالمعجزة او من
 يدعو الى من يدعى العصمة بشهوته من غير معجزة القسم الثالث من فارق
 حيز المقلدين وعرف ان في التقليد خطر الخطأ فصار لا يقنع به ففحن ندعوه^{١٥}
 الى النظر في خلق السماوات والارض ليعرف به الصانع والى التنكّر في معجزات
 النبي صلعم ليعرف به صدقه وانتم تدعون الى تقليد المعصوم (fol. 65a)
 وتكذبون نظر العقل وتزخرفونه فليت شعري ايّ الدعوتين اوفق لدعوة
 اصحاب رسول الله صلعم فمتى قالوا للمسترشد المتسلّك ايّك ونظر العقل وتأمّله
 فان فيه خطر الخطأ ولذلك اختلف الناظرون بل عليك ان تقلد ما تسمعه^{٢٠}
 متاً من غير بصيرة وتأمّل هذا لو صدر من مجنون لضحك منه ولقيل له لم
 نقلدك ولا نقلد من يكذبك^(٦) فاذا طوى بساط الدليل المفرّق بطريق النظر
 بينك وبين خصمك ولم يكن درك التفرقة بالضرورة فيهم تميز عن مخالفتك
 المكذب فليت شعري من فتح باب النظر الذي يسوق الى معرفة الحق متبعا

(١) fol. 57b ff.

(٢) سمينا

(٣) فعينا

(٤) نفع

(٥) سوا

(٦) كدك

فيه ما اشتمل عليه القرآن من المحمّد على التدبّر والتفكّر في الآيات وفي القرآن وعجز الخلق عن الاتيان بمثله واستدلاله به هو اقرب الى موافقة الصحابة واهل السنّة والجماعة او من يؤيس الخلق عن النظر في الادلّة بالتكذيب حتى لا يبقى للدين عصام تمسك به الاّ الدعاوى المتعارضة وهل هذا الاّ صنع من يريد ان يظني نور الله ويغطي شرع رسول الله صلّم بسدّ طريقه الهفّضى اليه، فان قيل فنراكم تملون نارة الى الاتباع وتارة الى النظر - قلت هكذا تعتقد ولكنه في حق شخصين فالذين سعدوا بالولادة بين المسلمين فاخذوا الحق تقليدا مستغنون عن النظر وكذا الكفار اذا تيسر لهم تصديق رسول الله صلّم تقليدا كما كان يتيسر لاجلاف العرب والذي يتشكك ويعرف غرر التقليد فلا بدّ له من معرفة صدقنا في قولنا لا إله الاّ الله محمد رسول الله ثم بعد هذا (fol. 65b) قدر على اتباع رسول الله صلّم ولن يعرف التوحيد والنبوة الاّ بالنظر في دليله الذي دلّ عليه الصحابة ودعا الرسول الخلق به فانه ما دعاهم بالتحكم المحض والقهر المجرد بل بكشف سبل الادلّة فهذا صورة (١) القول مع كلّ متشكك ولاّ فليبرز الباطني معتقد في حقه وانّه كيف ينجو ١٥ عن شكّه اذا حسم عليه باب التأمل والنظر فهذا حلّ هذه الشبهات وهو أركّ عند المحصل من ان يفتقر في حلّها الى كلّ هذا الإطناب ولكن اغترار الخلق به وظهور التليس في هذا الزمان يتقاضى هذا الكشف والايضاح والله تعالى يوفّقنا للعمل والعلم بمنه ولطفه،

Nr. 19.

(fol. 66a) ونقول مدعى الامامة اليوم لشخص معين من عترة رسول الله صلّم يفتقر الى نصّ متواتر عن رسول الله على عليّ رضه ينهى في الوضوح الى حدّ التواتر عن وجود معاوية وعمرو (٢) بن العاص فانّا بالتواتر عرفنا وجودهم (٣) (fol. 66b) ومهما ادعى تواتر هذا الخبر في زمان رسول الله صلّم

(١) Nach Gl. ط، Text: فهو ضروره (٢) وعمرو (٣) Richtigهما

افتقر الى حدّ التواتر بعد في كلّ عصر يفترض حتّى لا يزال النقل متواترا على تناسخ الاعصار وانقراض الترواح بحيث يستوى في بلوغ المخبرين حدّ التواتر طرف المخبر وواسطته وهذا ممتنع يفتر في كلّ واحد من عليّ واولاده رضهم الى يومنا هذا اربعة امور الاول ان يثبت انه مات عن ولد ولم يمت ابتر لا ولد له حتى يُعرف ولد كما عُرِف عليّ رضه ويعرف صحّة انسابهم كما عرف صحّة انساب عليّ، الثاني ان يثبت ان كلّ واحد منهم نصّ على ولد قبل وفاته وجعله وليّ عهد وعينه من بين سائر اولاده فانصب للامامة بتوليته ولم يمت واحد الاّ بعد التنصيب والتعيين على وليّ عهد، الثالث أن يُنقل ايضا خبرا متواترا انه صلّم جعل نصّ جميع اولاده بمنزلة نصّه في وجوب الطاعة ومصادفته لمظنّة^(١) الاستحقاق ووقوعه على المستحق للمنصب من جهة الله تعالى حتّى لا يتصوّر وقوع الخطأ لواحد منهم في التعيين، الرابع أن ينقل ايضا بقاء العصمة والصلاح للامامة من وقت ما نصّ عليه الى ان توفي هو بعد نصّه على غيره فلو انخرمت رتبة من هذه الرتب لم تستمر دعاويهم ولو اثبتوا تواتر نصّ كلّ واحد منهم ووجود ولد في العصر الاول فلا يغنيهم حتّى يثبتوا تواتره كذلك في سائر الاعصار المتواليّة (fol. 67a) بعد عصرا بعد^{١٥} عصر وهذه امور لو ثبت التواتر فيها لعلمت كما يُعلم وجود الانبياء ووجود الاقطار التي لم تُشاهد كالصين وقبروان المغرب ووجود الوقائع كحرب بدر وصنّين ولا يشترك الناس في دركه حتّى كان لا يقدر احد على ان يشكّك فيه نفسه وليس يخفى ان الامر في هذه الدعاوى بالضدّ،

Nr. 20.

(fol. 67b) فان قال قائل قد طوّلت الامر عليهم واحوجتهم الى اثبات النصّ على عليّ ثم اثبات النصّ على^(٢) كلّ واحد من^(٣) أعقابه ولدا ولدا ثم صحّة نسبه ثم استفاضة هذه الاخبار اولاً وواسطاً وآخراً وهم يستغنون عن جميع

ثم (٢) من (٣) منطه (١)

ذلك بخبر واحد وهو ان رسول الله صلّم قال الامامة بعدى لعليّ وبعده
لاولاده لا تخرج من نسبي ولا ينقطع سببي اصلا ولا يموت واحد منهم قبل
تولية العهد لولده وهذا القدر يكفيهم - فلنا نعم يكفيهم هذا القدر ان كان
كلّ ما يخطر بالبال ويوافق شهوة الضلال يمكن اختراعه ونقله متواترا ولكن
هذا على هذا الوجه لم يقع ولا نُقل ولا ادعى مدّع وقوعه معتقدا^(١) بالباطل
ولا على سبيل العناد فضلا عن ان ينطق عن الاعتقاد ونقل هذا النصّ
ودعوى التواتر فيه كدعوى من نقل مضادّه وهو ان الامامة ليست لعلي
بعدي وانّما هي لابي بكر وانّما تكون بعد الاختيار والشورى وان من ادعى
النصّ او اختصاص الامامة باولاده من سائر قريش فهو كاذب مبطل فكما
نعلم ان هذا الخبر لم يكن ولم يُنقل لا آحادا ولا تواترا نعلم ذلك في ما
يناقضه ومهما فُتح باب الاختراع اشترك في الاقتدار عليه كلّ من يحاول
اللبّاج والنزاع وذلك ممّا لا يستحلّه ذوو الدين اصلا،

Nr. 21.

(fol. 68b) وانّما هداهم الى اختراع دعوى النصّ المتواتر طائفة من الملحدين
ارادوا الطعن على الدين وهم الذين لقنوا^(٢) اليهود ان ينقلوا عن موسى نصّا
بأنّه خاتم النبيين وانّه قال لليهود عليكم بالسبب ما دامت السماوات والارضون
وكان سبيلنا في الردّ عليهم ان اليهود معا جرى عليهم من الذلّ والارفاق
والسبب للذراري والاولاد وتخريب البلاد وسفك الدماء في طول زمان
رسول الله صلّم كانوا يجتالون بكلّ حيلة في طمس شريعته ونطفئة نوره ودفع
استيلائه فلمّ لم ينقلوا عن موسى عمّ ذلك ولمّ لم يقولوا له ما رجئت الاّ بتصديق
موسى وانّه قال انا خاتم النبيين ومعلوم ان الدواعي تنوقر على ذلك توقرا لا
يطاق السكوت معه وكان فيهم الاحبار والمتقدمون وكلّهم كانوا مضطربين
تحت القهر والذلّ متعطّشين^(٣) الى دفع حجّته بأقصى الحدّ وهذا بعينه هو الذي
يكشف عن اختراع هؤلاء ونهجمهم على الاختلاف والتحرّص،

(١) Interlinear ط (٢) لقنوا (٣) معطّشين

Nr. 22.

(fol. 69a) فان قيل انتم مضطرون الى معرفة هذا الخبر المتواتر ولكم تعاندون في اخنائه نعصبا قلنا ولم تنكرون على من تغلب⁽¹⁾ عليكم ويقول انتم تعرفون بطلان ما تقولون ضرورة ولكم تعاندون في الاختراع وبم تنفصلون عن البكرية والروندية اذا ادعوا ذلك في النص على ابي بكر والعباس رضى الله عنهما،

Nr. 23.

(fol. 70a) الفصل الثانى فى ابطال قولهم ان الامام لا بد ان يكون معصوما من الخطأ والزلل والصغائر والكبائر، فنقول وبما ذا عرفتم صحة كونه معصوماً ووجود عصمته بأضرورة العقل او بنظره او سماع خبر متواتر (fol. 70b) عن رسول الله صلعم يورث العلم الضرورى ولا سبيل الى دعوى الضرورة ولا الى دعوى الخبر المتواتر المنيد العلم الضرورى لان كافة الخلق تشترك فى دركه ١٠ وكيف يدعى ذلك واصل وجود الامام لا يعرف ضرورة بل نازع منازعون فيه فكيف يعلم عصمته ضرورة وان ادعيتم ذلك بنظر العقل فنظر العقل عندكم باطل وان سمعتم من قول امامكم ان العصمة واجبة للامام فلم صدقتموه قبل معرفة عصمته بدليل آخر وكيف يجوز ان يعرف امامته وعصمته بمجرد قوله على انا نقول ائى نظر عرفكم وجوب عصمة الامام فلا بد من ١٥ الكشف عنه فان قيل الدليل عليه وجوب الاتفاق على كون النبي صلعم معصوما ولم نحكم بوجوب عصمته الا لانا بواسطته نعرف الحق ومنه نتلقفه⁽²⁾ ونستفيد ولو جوزنا عليه الخطأ والمعصية سقطت الثقة بقوله فا من قول يصدر عنه الا ونتصور ان يقال لعله اخطأ فيه او تعمد الكذب فان المعصية ليست مستحيلة عليه وذلك ممّا لا وجه له فكذلك الامام منه نتلقى الحق واليه نرجع ٢٠ فى المشكلات كما كنا نرجع الى رسول الله صلعم فانه خليفته وبه نستضىء فى

(1) غلب

(2) نتلقفه ist wohl besser wie unten Z. 20.

مشكلات التاويل والتنزيل واحوال القيامة والحشر والنشر فان لم تثبت
عصيته كيف يوثق به - قلنا مثار غلطكم ظنكم انا نحتاج الى الامام لنستفيد
منه العلوم ونصدقها فيها وليس كذلك فان العلوم منقسمة الى عقلية وسمعية اما
العقلية فيتنقسم الى قطعية وظنّية ولكل واحد من القطع والظن مسلك (fol. 71a)
يفضى اليه ويدل عليه وتعلم ذلك من كل من يعلمه ولو من أفسق المخلوق
ممكن فانه لا تقليد فيه وانما المتبع وجه الدليل واما السمعيّات فمسندها سماع
إما متواتر واما آحاد والمتواتر تشترك الكافة في دركه ولا فرق بين الامام
وبين غيره والآحاد لا تفيد الا ظنا سواء كان المبلغ اليه او المبلغ الامام او
غيره والعمل بالظن فيما يتعلّق بالعمليّات واجب شرعا والوصول الى العلم فيه
ليس بشرط ولذلك يجوز عندهم تصديق الدعاة المنتشرين في اقطار الارض
مع انه لا عصمة لهم اصلا وكذلك كان ولاة رسول الله صلّم في زمانه فاذا لا
حاجة الى عصمة الامام فان العلوم يشترك في تحصيلها الكل والامام لا يولد
علما ولا يوحى اليه ولكنه متعلم وطريق تعلم غيره كتعلمه من غير فرف، فان
قيل فلما ذا نحتاج الى الامام اذ كان يُستغنى عنه في التعليم - قلنا ولما ذا
نحتاج في كل بلد الى قاضي وهل ندلّ بالاحتياج اليه على انه لا بد ان
يكون معصوما فيقولون انما نحتاج اليه لدفع الخصومات وجمع شتات
الامور وجزم القول في المجتهدات واقامة حدود الله تعالى واستيفاء حقوقه
وصرفها الى مستحقّيها اذ لا سبيل الى تعطيلها فلا سبيل الى تفويضها الى
كافة المخلوق فيتراحمون عليها متفانين ويتكاسلون عنها متواكلين ومتخاذلين
فيتعطلّ الامور فجملة الدنيا في حق الامام كبلّة واحدة في حق القاضي فكما
يُستغنى عن عصمة القاضي في البلد ويحتاج الى قضائه (fol. 71b) فكذلك
يستغنى عن عصمة الامام ويحتاج اليه كما يحتاج الى القضاة ولامور آخر كاليّة
سياسية من حراسة الاسلام والذب عن بيضته والتّصال دون حوزته وحشد
العساكر والجنود الى اهل الطغيان والعناد وتطهير وجه الارض عن
الطُّغاة والبُغاة والساعين في الارض بالفساد وملاحظة اطراف البلاد بالعين

الكائنة حتى اذا ثارت فتنة بادر الى الامر بتطفتها واذا نبغت نابغة تقدم على النور بازالتها قبل ان نستحكم غائلها ونستطير في الارض نائرتها^(١) هذا وما يجري مجراه هو الذي يُراد لاجله الامام وذلك يحتاج الى عدالة وعلم ونجدة وكفاية وصرامة وشرائط أُخر سنذكرها في الباب التاسع فاما العصبة فيستغنى عنها كما في حقّ القضاة والولاة فان منعوا وادّعوا العصبة للقضاة والولاة وكلّ مترشّح لأمر من الامور من جهة الامام وهذا ما اعتنقه الامامية حتى اورد عليهم الحارس والمتعسّس والبواب ويرتبط بكل واحد منهم امر أفاجابوا بان هذه الامور ان كانت امورا دينية شُرطت العصبة في المتكفلين بها والمنتصب لها بنصب الامام لا يكون الا معصوما ونعوذ بالله من اعتقاد مذهب يضطرّ ناصره والذاب عنه الى ان يجاهد ما يشاهد ويدركه على البدئية والضرورة فالظلم على طبقات الناس مُشاهد من احوال المنتصبين من جهة امامهم ولا ينفكّ أروع متديّن^(٢) منهم عن استحلال الاموال المغصوبة^(٣) باسم الخراج والضريبة من اموال المسلمين مع (fol. 72a) العلم بتحريمه ومهما انتهى كلام الخصم الى مجاهدة الضرورة فلا وجه الا الكفّ عنه والاقْتصار على تعزيبه فيما اصيب به من عقله،

١٥

Nr. 24.

(fol. 72a) الباب الثامن في الكشف عن فتوى الشرع في حتمّ من التكفير والتخطئة^(٤) وسفك الدم ومضمون هذا الباب فتاوى فقهية ونحصر مقصوده في فصول اربعة،

الفصل الاول في تكفيرهم او تضليلهم او تخطئتهم ومهما سُئلنا عن واحد منهم او عن جماعتهم وقيل لنا هل تحكمون بكفرهم لم تسارع الى التكفير الا بعد السؤال عن معتقدهم ومقاتلتهم ونراجع المحكوم او نكشف عن معتقدهم

(١) نائرتها (٢) مدس (٣) المأخوذة (٤) Unklar; interlinear eingesetzt.

بقول عدول يجوز الاعتماد على شهادتهم فاذا عرفنا حقيقة الحال حكمنا بموجبه
ولمقاتلهم مرتبتان احداهما^(١) توجب التخطئة والتضليل والتبديع والاخرى توجب
التكفير والتبرئ، فالمرتبة الاولى وهى التى توجب التخطئة والتضليل والتبديع
هو ان نصادف عامياً يعتقد ان استحقاق الامامة فى اهل البيت وان المستحق
اليوم المتصدى لها منهم وان المستحق لها فى العصر الاول كان هو على رضى
الله عنه فدفع عنها بغير استحقاق وزعم مع ذلك ان الامام معصوم عن الخطأ
والزلل فانه لا بد ان يكون معصوما ومع ذلك فلا يستحل سنك دماءنا
ولا يعتقد كفرننا ولكنه يعتقد فينا انا اهل البغي زلت بصائرنا عن درك
الحق خطأ او عدلنا عن اتباعه عناداً ونكداً فهذا الشخص لا يستباح سنك
دمه ولا يحكم بكفره بهذه الاقاويل (fol. 72b) بل يحكم بكونه ضالاً مبتدعاً
فيُزجر عن ضلاله وبدعته بما يقتضيه رأى الامام فاما ان يحكم بكفره ويستباح
دمه بهذه المقالات فلا وهذا انما يقتصر على تضليله اذا لم يعتقد شيئاً مما
حكينا من مذهبهم فى الالهيات وفى امور الحشر والنشر ولكنه لم يعتقد فى
جميع ذلك الا ما نعتقد وانما تميز^(٢) عنا بالقدر الذى حكيناه الآن، فان قيل
هلاً كثرتموهم بقولهم ان مستحق الامامة فى الصدر الاول كان علياً دون ابي
بكر ومن بعد وانه دُفع بالباطل وفى ذلك خرق لاجماع اهل الدين -
قلنا لا ننكر ما فيه من القحوم على خرق الاجماع ولذلك ترقينا من التخطئة
المجردة التى نطلقها ونقتصر عليها فى الفروع فى بعض المسائل الى التضليل
والنسيق والتبديع ولكن لا ننهى الى التكفير فلم يبين لنا ان خارق الاجماع
كافر بل الخلاف قائم بين المسلمين فى ان الحجّة هل تقوم بمجرد الاجماع
وقد ذهب النظام وطائفته الى إنكار الاجماع وانه لا تقوم به حجّة اصلاً فمن
التبس عليه هذا الامر لم نكفره بسببه واقتصرنا على تخطئته وتضليله، فان
قيل وهلاً كثرتموهم لقولهم ان الامام معصوم والعصمة عن الخطأ والزلل
وصغير المائتم وكبيرها من خاصية النبوة فكأنهم اثبتوا خاصية النبوة لغير النبى

(١) احداهما

(٢) بر

صالحم - قلنا هذا لا يوجب الكفر وإنما الموجب له ان ينسب النبوة لغيره
 بعد وقد ثبت انه خاتم النبيين او ينسب لغيره منصب النسخ لشريعته
 (fol. 73a) فأمّا العصبة فليست خاصية النبوة ولا إثباتها كاثبات النبوة فلقد
 قالت طوائف من اصحابنا العصبة لا تثبت للنبي من الصغائر واستدلوا عليه
 بقوله تعالى (١) وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ومجمله من حكايات الانبياء فمن يعتقد
 في فاسق انه مطيع ومعصوم عن النسق لا يزيد على من يعتقد في مطيع انه
 فاسق ومنهيك في الفساد ولو اعتقد انسان في عدل انه فاسق لم يزد على
 تخطئته ممن اعتقد في غير معصوم انه معصوم كيف يحكم بكفره نعم يحكم
 بحماقته واعتقاده امرا يكاد يخالف المشاهد من الاحوال وامرا لا يدل عليه
 نظر العقل ولا ضرورته، فان قيل فلو اعتقد معتقد فسق ابي بكر وعمر
 ١٠ رضى الله عنهما وطائفة من الصحابة فلم يعتقد كفرهم فهل تحكمون بكفره -
 قلنا لا نحكم بكفره وإنما نحكم بفسقه وضلاله ومخالفته لاجماع الامة وكيف
 نحكم بكفره ونحن نعلم ان الله تعالى لم يوجب على من قذف محصنا بالزنا الا
 ثمانين جلدة (٢) ونعلم ان هذا الحكم يشتمل كافة الخلق ويعمهم على وتيرة واحدة
 ١٥ وانه لو قذف قاذف ابا بكر وعمر رضهما بالزنا لما زاده على اقامة حد الله
 تعالى المنصوص عليه في كتابه ولم يدعوا لانفسهم التمييز بخاصية في الخروج
 عن مقتضى العموم، فان قيل فلو صرح مصرح بكفر ابي بكر وعمر رضهما ينبغي
 ان ينزل منزلة من لو كفر شخصا آخر من آحاد المسلمين او القضاة والائمة
 من بعدهم - قلنا هكذا نقول فلا يفارق تكفيرهم تكفير غيرهم من آحاد الامة
 والقضاة (fol. 73b) بل افراد المسلمين المعروفين بالاسلام الا في شيئين (٣) احدهما
 في مخالفة الاجماع وخرقه فان مكثروهم حيرة (٤) ربها لا يكون خارقا لاجماع
 معتد به الثانى انه ورد في حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم والحكم بصحة
 دينهم وثبات يقينهم (٥) وتقدمهم على سائر الخلق اخبار كثيرة ففائل ذلك ان
 بلغته الاخبار واعتقد مع ذلك كفرهم فهو كافر لا بتكفيره اياهم ولكن بتكذيبه

(١) ص ٢٠، ١١٩. (٢) ٢٤، ٤. (٣) منى (٤) Zweifelhaft; Hschr. حيره (٥) صهم

رسول الله صاعم ومن كذبه بكلمة من اقاويله فهو كافر بالاجماع ومهما قُطع
النظر عن التكذيب في هذه الاخبار وعن خرق الاجماع نزل تكفيرهم منزلة
[تكفير] سائر القضاة والائمة واحاد المسلمين، فان قيل فما قولكم فيمن يكفر
مسلمًا اهو كافر ام لا - قلنا ان كان يعرف ان معتقه التوحيد وتصديق
الرسول صاعم الى سائر المعتقدات الصحيحة فمهما كفره بهذه المعتقدات فهو
كافر لانه رأى الدين الحق كفا وباطلا فاما اذا ظن انه يعتقد تكذيب
الرسول او نفي الصانع او تثنيته او شيئًا مما يوجب التكفير فكفره بناءً على
هذا الظن فهو محطى^(١) في ظنه المخصوص بالشخص صادق في تكفير من يعتقد
ما يظن انه معتقد هذا الشخص وظن الكفر بمسلم ليس بكفر كما ان ظن
الاسلام بكافر ليس بكفر فمثل هذه الظنون قد يخطئ ويصيب وهو جهل
بجال شخص من الأشخاص وليس من شرط دين الرجل ان يعرف اسلام
كل مسلم وكفر كل كافر بل ما من شخص يُفرض الا ولو جهله لم يضره في
(fol. 74a) دينه بل اذا آمن شخص بالله ورسوله وواظب على العبادات ولم
يسع اسم ابي بكر وعمر ومات قبل السماع مات مسلمًا فليس الايمان بهم من
اركان الدين حتى يكون الغلط في صفاتهم موجبًا للانسلاخ من الدين وعند
هذا ينبغي ان يقبض عنان الكلام فان الغوص في هذه المغاصة يفضي الى
اشكالات واثارة تعصبات وربما لا يدعن جميع الاذهان لقبول الحق المؤيد
بالبرهان لشدة ما ترسخ فيها من المعتقدات المألوفة التي وقع النشوء^(٢) عليها
والتحق بحكم استمرار الاعتياد بالاخلاق الغريزية التي يتعذر ازلتها وبالجملة
القول فيما يوجب الكفر والتبرئ وما لا يوجبه لا يمكن استيفاؤه في اقل من
مجاد^(٣) وذلك عند اثار الاختصار فيه فلنقتصر في هذا الكتاب على الغرض
المهم، المرتبة الثانية المقالات الموجبة للتكفير وهي ان يعتقد ما ذكرناه ويزيد
عليه فيعتقد كفرنا واستباحة اموالنا وسفك دماءنا فهذا يوجب التكفير لا محالة

(١) محبط (٢) السو (٣) Hier schwebt ihm wohl das zu verfassende

لأنهم عرفوا أننا نعتقد ان للعالم صانعا واحدا قادرا علما مريدا متكلمها سميعا بصيرا ليس كمثلته شيء وان رسوله محمد بن عبد الله صلعم صادق في كل ما جاء به من الحشر والنشر والقيامة والجنة والنار وهذه الاعتقادات هي التي تدور عليها صحة الدين فمن رآها كفرا فهو كافر لا محالة فان انضاف الى هذا شيء مما حكي من معتقداتهم من إثبات إلهين وانكار الحشر والنشر وجمود الجنة والنار والقيامة فكل واحد من هذه المعتقدات موجبة للتكفير (fol. 74b) صدر منهم او من غيرهم، فان قيل لو اعتقد معتقد وحدانية الاله ونفى الشرك ولكنه نصرّف في احوال النشر والحشر والجنة والنار بطريق التأويل للتفصيل دون إنكار الاصل بل اعترف بان الطاعة وموافقة الشرع وكف النفس عن المحرمات والهوى سبب يفضي الى السعادة وان الاسترسال على الهوى ومخالفة الشرع فيما امر ونهى يسوق صاحبه الى الشقاوة ولكنه زعم ان السعادة عبارة عن لذة روحانية تزيد لذتها على اللذة الجسمانية المحاصلة من المطعم والمنكح الذين تشترك فيهما البهائم ويتعلّى عنهما رتبة الملائكة وانما تيك السعادة اتصال بالجواهر العقلية المملّكية وابتهاج بنيل ذلك الكمال واللذات الجسمانية محتفرة واشياء راذلة^(١) بالاضافة اليها وان الشقاوة كون العبد محجوبا^{١٥} عن ذلك الكمال العظيم محلّه الرفيع شأنه مع التشوّق اليه والشغف به وان الم ذلك يستحقّر معه الم النار الجسمانية وان ما ورد في القرآن مثله ضرب لعوام الخلق لما قصر فهمهم عن درك تلك اللذات فانه لو تعدّى النبي في ترغيبه وترهيبه الى غير ما افوه ونشوّقوا اليه وفزعوا منه لم ينبعث دواعيم للطلب والهرب فذكر من اللذات اشرفها عندهم وهي المدركات بالحواس من^{٢٠} الحور والقصور اذ تحظى بها^(٢) حاسة البصر ومن المطاعم والمنالك اذ تحظى بها القوة الشهوانية وما عند الله لعباده الصالحين خير من جميع ما اعربت عنه العبارات ونهت عليه ولذلك قال تعالى فيما حكى عنه^(٣) النبي صلعم اعددت

(١) واسارادله; diese Wortgruppe steht in der Hschr. nach الكمال und ist nach Ansicht Prof. Snoucks hierher zu versetzen. (٢) ادعظها (٣) منه

لعبادى (fol. 75a) الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على
 قلب بشر وكل ما يُدرك من الجسمانيات فقد خطر على قلب بشر او يمكن
 إخطاره بالقلب وزعم هذا الثائل ان المصلحة الداعية الى التمثيل للذات
 والآلام بالمألوف منها عند العوام كالمصلحة في الالفاظ الدالة على التشبيه في
 صفات الله تعالى وانه لو كُشف لهم الغطاء ووُصف لهم جلال الله الذى لا
 تحيط به الصفات والاسماء وقيل لهم صانع العالم موجود ليس بجوهر ولا عرض
 ولا جسم ولا هو متصل بالعالم ولا هو متصل عنه ولا هو داخل فيه ولا
 خارج عنه وان الجهات محصورة في ست وان سائر الجهات فارغة منه وليس
 شاغلا لواحد منها فلا داخل العالم به مشغول ولا خارج العالم عنه مشغول
 ١٠ كبادر الخلق الى إنكار وجوده فان عقولهم لا تقوى على التصديق بوجود موجود
 يرده الاوهام والحواس فذكر لهم ما يشير الى ضروب التمثيل ليتبرخ في نفوسهم
 التصديق باصل الوجود فيتسارعون الى امثال الاوامر تعظيما له والى الانزجار
 عن المعاصى مهابة منه فيمن هذا منهاجه - قلنا اما القول بالالهين فكفر
 صريح لا يتوقف فيه واما هذا فربما يتوقف فيه الناظر ويقول اذا اعترفوا
 ١٥ باصل السعادة والشقاوة وكون الطاعة والمعصية سبيلا اليهما فالنزاع في
 التفصيل كالنزاع في مقادير الثواب والعقاب وذلك لا يوجب تكفيرا فكذلك
 النزاع في التفصيل، والذي نختاره ونقطع به انه لا يجوز التوقف في (fol. 75b)
 تكفير من يعتقد شيئا من ذلك لانه تكذيب صريح لصاحب الشرع وللجميع
 كلمات القرآن من اولها الى آخرها فوصف الجنة والنار لم يتفق ذكره مرة
 واحدة او مرتين ولا جرى بطريق كناية او توسع وتجاوز^(١) بل بالفاظ صريحة
 لا يتماهى فيها ولا يُستراب وان صاحب الشرع اراد بها المفهوم من ظاهرها
 فالمصير الى هذا تكذيب وليس بتأويل فهو كفر صريح لا يتوقف فيه
 اصلا ولذلك نعلم على القطع انه لو صرح مصرح بانكار الجنة والنار والمحور
 والنصور فيما بين الصحابة لبادروا الى قتله واعتقدوا ذلك منه تكذيبا لله

(١) ومحور

ولرسوله، فان قيل لعلمهم كانوا يفعلون^(١) ذلك وبالمغون فيه حسا لباب التصريح به اذ مصلحة العامة تقتضى ان لا يجرى الخطاب معهم الا بما يليق بافهامهم ويؤثر في نفوسهم وإثارة^(٢) دواعيمهم واذا رُفِعَت عن نفوسهم هذه الظواهر وقصرت عقولهم عن درك اللذات العقلية انكروا الاصل وحمدوا الثواب والعقاب وسقط عندهم تمييز الطاعة عن العصيان والكفر عن الايمان °

– قلنا فقد اعترفت باجماع الصحابة على [تكفير] هذا الرجل وقتله لانه مصرح به ونحن لم نزد على ان المصرح به يكفر يجب قتله وقد وقع الاتفاق عليه وبقي قولكم ان سبب تكفيرهم مراعاة مصلحة العوام وهذا وهم وظن محض لا يغنى عن الحق شيئا بل نعلم قطعا انهم كانوا يعتقدون ذلك تكديبا لله تعالى ولرسوله وردا لما ورد به الشرع ولم يدفعه العقل، فان قيل ١٠

فهيلا سلكتم هذا المسلك في التمثيلات الواردة في صفات الله تعالى من آية الاستواء (fol. 76a) وحديث النزول ولفظ التّمّم ووضع الجبار قدمه في النار^(٣) ولفظ الصورة في قوله عليه السلام ان الله خلق آدم عم على صورته الى غير ذلك من اخبار لعلمها تزيد على الف وانتم تعلمون ان السلف الصالحين ما كانوا يؤولون هذه الظواهر بل كانوا يُجرونها على الظاهر ثم انكم لم تكفروا ١٥

منكر الظواهر ومؤولها بل اعتقدتم التأويل وصرحتم به – قلنا كيف نستتب^(٤) هذه الموازنة والقرآن مصرح بانه^(٥) ليس كمثل شئ ولا اخبار الدالة عليه اكثر من ان تحصى ونحن نعلم انه لو صرح مصرح فيما بين الصحابة بان الله تعالى لا بجويه مكان ولا بجدّه زمان ولا يماسّ جسا ولا ينفصل عنه بمسافة مقدرة وغير مقدرة ولا يعرض له انتقال وجيئة وذهاب وحضور وأقول ٢٠

وانه يستحيل ان يكون من الأفلين والمنتقلين والتمكّنين الى غير ذلك من نفي صفات التشبيه لرأوا ذلك عين التوحيد والتنزيه ولو انكر المحور والقصور والانهيار والاشجار والزبانية^(٦) والنار لعدّ ذلك من انواع الكذب والانكار

(١) Gl.-Text بصرحون (٢) واماره (٣) Vgl. Vorlesungen über den Islam 125f.

والرئاسة (٦) (٤) بسبب (٥) 42, 9.

ولا مساواة بين الدرجتين وقد نبهنا على الفرق في باب الرد عليهم في مذهبيهم
بوجهين آخرين أحدهما ان الالفاظ الواردة في المحشر والنشر والجنّة والنار
صريحة لا تاويل لها ولا معدل عنها الا بتعطيلها وتكذيبها والالفاظ الواردة
في مثل الاستواء والصورة وغيرها كبايات وتوسّعات على اللسان تحتمل
التأويل في وضعه، والآخر ان البراهين العقلية تدفع اعتقاد التشبيه والتزول
والحركة والتسكّن من المكان وتدلّ على استحالتها دلالة لا يتماهى فيها ودليل
العقل لا يُجبل وقوع ما وُعد به من (fol. 76b) الجنّة والنار في الدار الآخرة
بل القدرة الازليّة محيطّة بها مستولية عليها وهي امور ممكنة في نفسها ولا
تفاصر القدرة الازلية عمّا له نعت (٤) الإمكان في ذاته فكيف تشبّه هذا بما
ورد من صفات الله تعالى ومساق هذا الكلام يتقاضى بثّ جملة من اسرار
الدين ان شرعنا في استقصائها ورغبنا في كشف غطاءها واذا ورد ذلك
معترضا في سياق الكلام غير مقصود في نفسه فلنقتصر على هذا القدر الذي
انطوى في هذا الفصل ولنشتغل بما هو الأهم من مقاصد هذا الكتاب وقد
بينّا في هذا الفصل من يكفّر منهم ومن لا يكفّر ومن يضلّ ومن لا يضلّ،
١٥ الفصل الثّاني في احكام من قُضى بكفره منهم والقول الوجيز فيه انه يُسلّك
بهم مسلك المرتدّين في النظر في الدم والمال والنكاح والذبيحة ونفوذ
الأقضية وقضاء العبادات، اما الارواح فلا يسلك بهم مسلك الكافر الاصلّي
اذ يتخيّر الامام في الكافر الاصلّي بين اربع خصال بين المنّ والفداء
والاسترقاق والقتل ولا يتخيّر في حقّ المرتدّ بل لا سبيل الى استرقاقهم (١)
٢٠ ولا الى قبول الجزية منهم ولا الى المنّ والفداء (٢) وتقريره وانها الواجب
قتله وتطهير وجه الارض منه هذا حكم الدين يُحكّم بكفرهم من الباطنية وليس
يختصّ جواز قتلهم ولا وجوبه بحالة قتالهم بل نغتلهم (٣) ونسلك دماءهم فانهم
مهما اشتغلوا بالقتال جاز قتلهم وان كانوا من الفرقة الاولى التي لم يحكم فيهم
بالكفر وهو انهم عند القتال يلتحفون باهل البغي والباغي يُقتل ما دام مقبلا

(١) نعم (٢) So Plural. (٣) والهدى (٤) معالم

على القتال وإن كان مسلماً إلا أنه إذا ادبر وولى لم يتبع مدبرهم (fol. 77a) ولم يوقف على جريحهم أما من حكمنا بكرهم فلا يتوقف في قتلهم الى تظاهرهم بالقتال وتظاهرهم على النّصال، فان قيل هل يقتل صبيانهم ونساءهم قلنا أما الصبيان فلا فاته لا يؤخذ الصبي وسيأتي حكمهم وأما النسوان فانا نقتلونّ مهبا صرحن بالاعتقاد الذي هو كفر على مقتضى ما قررناه فان المرتدة مقتولة عندنا بعموم قوله صلعم^(١) من بدل دينه فاقتلوه نعم للامام ان يتبع فيه موجب اجتهاده فان رأى ان يسلك فيهم مسلك ابي حنيفة ويكفّ عن قتل النساء فالمسئلة في محلّ الاجتهاد ومهما بلغ صبيانهم عرضنا الاسلام عليهم فان قبلوا قبل اسلامهم وردت السيوف عن رقابهم الى قريها وان اصرروا على كفرهم متقبّلين^(٢) فيه آباءهم^(٣) مددنا سيوف الحقّ الى رقابهم وسلطنا بهم ١٠ مسلك المرتدين، وأما الاموال فتحكمها حكم اموال المرتدين فما وقع الظفر به من غير ايجاف الخيل والركاب فهو فيء كمال المرتد فيصرفه امام الحقّ على مصارف النىء على التنصيل الذي اشتمل عليه قوله تعالى^(٤) ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول الآية وما استولينا عليه بايجاف خيل وركاب فلا يبعد ان يسلك به مسلك الغنائم حتى يُصرف الى مصارفها كما ١٥ اشتمل عليه قوله تعالى^(٥) وأعلموا أنّها غنيمت من شيء فان لله خمسة الآية وهذا احد مسالك الفقهاء في المرتدين وهو أولى ما يقضى به في حق هؤلاء وان كان الاقاريل مضطربة فيه ومما يتعلق بالمال انهم اذا ماتوا لا يتوارثون فلا يرث بعضهم بعضا ولا يرثون من المحققين ولا يرث المحقّ مالهم اذا كان بينهم قرابة بل ولاية الوراثة منقطعة بين (fol. 77b) الكفار والمسلمين، وأما ٢٠ ابضاع نساءهم فانها محرمة فكما لا يحلّ نكاح مرتدة لا يحلّ نكاح باطنية معتنقة لما حكمنا بالتكفير بسببه من المقالات الشنيعة التي فصلناها ولو كانت متديّنة ثم تلقفت مذهبهم انسخ النكاح في الحال ان كان قبل المسيس ويوقف على

(١) Vgl. Muh. Studien II 216.

(٢) مقلّدين: viell. مقلّدين

(٣) امام

(٤) ٥٩, 7.

(٥) 8, 12.

انتضاء العدة بعد المسيس فان عادت الى الدين الحق وانسلخت عن المعتقد الباطل قبل نصرم العدة بقضاء مدتها استمرّ النكاح على وجهه وان اصرت واستمرت حتى انقضت المدة ونصرت العدة يبين^(١) انفساخ النكاح من وقت الردة، ومهما تزوج الباطني المحكوم بكفره بامرأة من اهل الحق او من اهل دينه فالنكاح باطل غير منعقد بل نصرفه في ماله بالبيع وسائر العقود مردود فان الذي اخترناه في النتوى الحكم بزوال ملك المرتدين بالردة، ويتصل بتحريم المناكحة تحريم الذبائح فلا تحل ذبيحة واحد منهم كما لا تحل ذبيحة المجوسى والزنديق فان الذبيحة والمناكحة تتحاذيان وهما محرمتان^(٢) في حق سائر اصناف الكفار الا اليهود والنصارى لان ذلك تخفيف في حتمهم لانهم اهل كتاب انزله الله تعالى على^(٣) نبي صادق ظاهر الصدق مشهور الكتاب واما اقصية حكمهم^(٤) فباطلة غير نافذة وشهادتهم مردودة فان هذه امور يشترط الاسلام في جميعها فمن حكم بكفره من جملتهم لم نصح منه هذه الامور بل لا نصح عبادتهم ولا ينعقد صيامهم وصلاتهم ولا يتأدى^(٥) حجهم وزكاتهم ومهما تابوا وتبرؤوا^(٦) عن معتقداتهم وحكمنا بصحة توبتهم وجب عليهم قضاء جميع العبادات التي فانت والتي اُديت في حالة الكفر كما يجب ذلك (fol. 78a)

١٥ على المرتد فهذا هو القدر الذي اردنا ان ننبه عليه من جملة احكامهم، فان قيل ولما ذا حكمتم بالحقاقهم بالمرتدين والمرتد من التزم بالدين الحق ونطوقه ثم نزع عنه مرتداً ومنكرا له وهؤلاء لم يلزموا الحق قط بل وقع نشوءهم على هذا المعتقد فهلاً المحقّقونم بالكافر الاصلى - قلنا ما ذكرناه واضح في الدين

٢٠ انتحلوا اديانهم ونحوّلوا اليها معتقدين لها بعد اعتقاد نقيضها او بعد الانفكاك عنها واما الذين نشئوا على هذا المعتقد سماعاً من آباءهم فهم اولاد المرتدين لان آباءهم وآباء آباءهم لا بد ان يفرض في حتمهم تتحل هذا الدين بعد الانفكاك عنه فانه ليس معتقداً يستند الى نبي وكتاب منزل كاعتقاد اليهود

(١) Hier folgt ein unklares Wort (هم) das gestrichen zu sein scheint. (٢) محرمان (٣) س (٤) احكامهم (٥) سادى (٦) وسراوا

والنصارى بل هي (١) من البدع المحدثه من جهة طوائف من الملحده والزنادقة في هذه الاعصار القريه المتراخيه (٢) وحكم الزنديق ايضا حكم المرتد لا يفارقه في شيء اصلا وانما يبقى النظر في اولاد المرتدين وقد قيل فيهم انهم اتباع في الردة كأولاد الكفار من اهل الحرب واهل الذمه وعلى هذا فان بلغ طولب بالاسلام والآ قتل ولم يُرض منه بالجزية ولا ضرب الرق وقيل انهم كالكفار الاصليين اذ ولدوا على الكفر فاذا بلغوا وآثروا الاستمرار على كفر آباءهم جاز تقريرهم بالجزية وضرب الرق عليهم، وقيل انه يحكم باسلامهم لأن المرتد مؤاخذ بعلائق الاسلام فاذا بلغ ساكتا فتحكم الاسلام يستمر الى ان يُعرض عليه الاسلام فان نطق به فذاك وان اظهر كفر ابويه عند ذلك حكمنا برده في الحال، وهذا هو المختار عندنا في صبيان الباطنية فان علقه ١٠ من (fol. 78b) علائق الاسلام كافية للحكم باسلام الصبيان وعلقه الاسلام باقية على كل مرتد فانه مؤاخذ باحكام الاسلام في حال رده وقد قال صلعم (٣) كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه فيحكم باسلام هؤلاء ثم اذا بلغوا كشف لهم عن وجه الحق ونهوا عن فضاخ مذهب الباطنية وذلك يكشف للمصغى اليه في أوحى ما يقدر واسرع ما ينتظر فان أبي ١٥ الآ دين آباءه فعند ذلك يحكم برده من وقته ويسلك به مسلك المرتدين،

الفصل الثالث في قبول توبتهم وردّها وقد الحقنا هؤلاء بالمرتدين في سائر الاحكام وقبول التوبة من المرتد لا بد منه بل الأولى ان لا يبادر الى قتله الا بعد استتابته وعرض الاسلام عليه وترغيبه فيه وأما توبة الباطنية وكل زنديق مستتر بالكفر يرى التقيّة (٤) ديناً ويعتقد النفاق واظهار خلاف ٢٠ المعتقد عند استشعار الخوف حقاً ففي هذا خلاف بين العلماء ذهب زاهيون الى قبولها لقوله صلعم (٥) أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله

(١) So Femin. mit Voraussetzung von بدعة (٢) المتراخيه (٣) Muwaṭṭa (Kairo 1279/80) II 35, Muslim V 278. (٤) الذمه (٥) Buch. K. al-fīṭṣam nr. 2 (ed. Juynboll IV 421).

فاذا قالوها عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَلَا نَّ الشَّرْعَ إِنَّهَا بَنِي الدِّينِ
 عَلَى الظَّاهِرِ فَنَحْنُ لَا نَحْكُمُ إِلَّا بِالظَّاهِرِ وَاللهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ
 الْمُكْرَهَ إِذَا اسْلَمَ تَحْتَ ظِلَالِ السِّيُوفِ وَهُوَ خَائِفٌ عَلَى رُوحِهِ نَعْلَمُ بِقَرِينَتِهِ حَالَهُ
 أَنَّهُ مُضْهِرٌ غَيْرٌ مَا يُظَاهِرُهُ فَنَحْكُمُ بِاسْلَامِهِ وَلَا نَلْتَمِزُ إِلَى الْمَعْلُومِ بِالْقُرْآنِ مِنْ
 سَرِيرَتِهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَى (١) أَنَّ أُسَامَةَ قَتَلَ كَافِرًا فَسَلَّ عَلَيْهِ السَّيْفَ
 بَعْدَ أَنْ تَلَطَّظَ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أُسَامَةُ
 (fol. 79a) إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فَرَقًّا مِنَ السَّيْفِ فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَّا شَقَّقْتَ عَنْ قَلْبِهِ
 مِنْبَهًا بِهِ عَلَى أَنْ الْبُؤَاطِنَ لَا تَطَّلِعُ عَلَيْهَا الْخِلَاطِيُّ وَإِنَّهَا مَنَاطُ التَّكْلِيفِ الْأُمُورِ
 الظَّاهِرَةَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ هَذَا صِنْفٌ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ وَسَائِرِ أَصْنَافِ
 الْكُفَّارِ لَا يَسُدُّ عَلَيْهِمْ طَرِيقَ التَّوْبَةِ وَالرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، وَذَهَبَ
 ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا الْبَابَ لَوْ فُتِحَ لَمْ يَكُنْ حَسْمَ
 مَادَّتِهِمْ وَقَعَّ غَائِلَتِهِمْ فَانْ مِنْ سِرِّ عَقِيدَتِهِمْ التَّدِينِ بِالتَّقِيَّةِ وَالتَّسْوِيعِ بِالْكَفْرِ عِنْدَ
 اسْتِشْعَارِ الْخَوْفِ (٢) فَلَوْ سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ لَمْ يَعْجِزُوا عَنِ النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ
 وَظَهَرَ التَّوْبَةَ عِنْدَ الظَّنِّ بِهِمْ فَيَلْهَجُونَ بِذَلِكَ مُظْهِرِينَ وَيَسْتَهْزِؤُونَ بِأَهْلِ الْحَقِّ
 مُضْهِرِينَ وَأَمَّا الْخَبْرُ فَاتِّمَامًا وَرَدَّ فِي أَصْنَافِ مِنَ الْكُفَّارِ دِينُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 النَّصْرِيحُ بِمَا يَخَالِفُهُ وَإِنْ مِنَ التَّزَمِ الْإِسْلَامَ ظَاهِرًا صَارَ تَارِكًا لِلتَّهْوُدِ وَالتَّنَصَّرِ هَذَا
 مَعْتَقَدُهُمْ وَلِذَلِكَ تَرَاهُمْ يُقَطِّعُونَ إِرْبَا إِرْبَا بِالسِّيُوفِ وَهُمْ مَصْرُورُونَ عَلَى كُفْرِهِمْ
 وَلَا يَسْمَعُونَ فِي مَوَافِقَةِ الْمُسْلِمِينَ بِكَلِمَةٍ (٣) فَمَا مِنْ كَانٍ مِنْ دِينِهِ أَنْ النُّطْقُ
 بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ تَرْكٍ لِدِينِهِ بَلْ دِينُهُ أَنْ ذَلِكَ عَيْنُ دِينِهِ فَكَيْفَ نَعْتَقِدُ
 بِتَوْبَتِهِ مِمَّا هُوَ عَيْنُ دِينِهِ وَالتَّنَصْرِيحُ بِهِ وَفَاءً لَشَرَطِ دِينِهِ كَيْفَ يَكُونُ تَرْكًا لِلدِّينِ،
 هَذَا مَا ذُكِرَ مِنَ الْجَمَانِيِّينَ وَقَدْ اسْتَفْصَيْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ شِئَاءِ الْعَلِيلِ فِي
 أَصُولِ النُّقْطَةِ وَنَحْنُ الْآنَ نَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ مَا نَخْتَارُهُ فِي هَذِهِ الْفَرْقَةِ الَّتِي فِيهِمُ الْكَلَامُ

(١) Ibn Sa'd II, 1 86, 24 und die Anmerkung Horowitz' zur Stelle; Abu 'Asim al-nabli, Kit. al-dijät (Kairo 1323) 120f. Usd al-gäba I 65. (٢) Vgl. ZDMG,

60, 213ff. (٣) Nämlich الشهادة

فنقول المتائب من هذه الضلالة احوال الحالة الاولى ان يتسارع الى اظهار التوبة واحد منهم من غير قتال ولا إرهاب واضطرار (fol. 79b) ولكن على سبيل الايثار والاختيار متبرعا به ابتداء من غير خوف واستشعار هذا ينبغي ان يُقَطَّع بقبول توبته فاننا ان نظرنا الى ظاهر كلمته صدقناها موافقة لعين الاسلام وان نظرنا الى سريره كان الغالب انها على مطابقة اللسان وموافقته ° فاننا لم نعرف الآن له باعنا على التقيّة وانما المباح عندهم اظهار نقيض المعتقد تقيّة عند تحقيق الخوف فاما في حالة الاختيار فهو من الفحش الكبائر ويُعَضَّد ذلك بأمر كَلِّي وهو انه لا سبيل الى حسم باب الرشده عليهم فكم من عامي ينخدع بتخيّل باطل ويعتبر^(١) برأى قائل^(٢) ثم ينتبه من نفسه او ينبهه منبه لما هو الحقّ فيؤثر الرجوع اليه والشروع فيه بعد النزوع^(٣) عنه فلا سبيل الى حسم مسلك الرشاد على ذوى الضلال والعناد، الحالة الثانية ان يسلم تحت ظلال السيوف ولكنه من جملة عوامهم وجنّاهم لا من جملة دعائهم وضلالهم فهذا ايضا يقبل توبته فمن لم يكن مترشحا للدعوة فضرر كثره مقصور عليه في نفسه ومهما اظهر الدين احتمال كونه صادقا في إسراره وإظهاره والعامي الجاهل يظنّ ان التليس بالاديان والعقائد مثل المواصلات والمعاهدات ١٥ الاختيارية فيصلها مرة بحكم المصلحة ويقطعها اخرى وباطنه يوافق الظاهر فيما يتعاطاه من التزام وإعراض ولذلك ترى من يُسبى من العبيد والاماء من بلاد الكفر الى دار الاسلام يدينون بدينهم معتقدين وشاكرين لله على ما اتاح^(٤) لهم من الرشده ورحض عنهم من وضر (fol. 80a) الكفر والغى ولو سُئلوا عن السبب في تبديل الدين واظهار الحقّ المبين على الباطل لم يعرفوا ٢٠ له سببا الا موافقة السادة على وفق مصلحة الحال ثم ذلك يؤثر في باطن عقائدهم كما نرى ونشاهد فاذا عُرِف ان العامي سريع التقلب فنصدقه في انقلابه الى الحقّ كما نصدقه في إضرابه عنه اذا اظهر من معتقده خلاف الحقّ فاننا بين ان نُغضى^(٥) عن كافر مستسرّ ولا نقتله بل نتعاض عنه او نهجم على

نعى (٥) امح (٤) الروح (٢) قائل (١) وعبر (١)

قتل مسلم ظاهرا او باطنا ان كان مضمرا لما يظهر وليس في التغاضي^(١) عن
 كفر كافر ليست له دعوة تنتشر وليس فيه شرّ يتعدى كبير مخطور فكم منّا
 عن الكفار واغضبنا^(٢) عنهم ببذل الدينار فليس ذلك ممتنعا اما اقتحام الخطر
 في قتل من هو مسلم ظاهرا وبجتهل ان يكون مسلماً باطنا احتمالا قويا فمخطور،
 ° الحالة الثالثة ان نظير بواحد من دُعاهم ممن يُعرف منه انه يعتقد بطلان
 مذهبه ولكنه ينتحله غير معتقد له ليتوصل الى استمالة الخلق وصرف وجوهم
 الى نفسه طالبا للرياسة وطمعا في حطام الدنيا هذا هو الذي يتقى^(٣) شره
 والأمر فيه منوط برأى الامام ليلاحظ قرائن احواله ويتنرس من ظاهره في
 باطنه ويستبين^(٤) أن ما ذكره يكون إذعانا للحق واعترافا به بعد التحقق
 ١٠ والكشف او هو نفاق وتقية وفي قرائن الاحوال ما يدل عليه والأولى ان لا
 يوجب على الامام قتله لا محالة ولا ان يجرم قتله بل يفوض الى اجتهاده
 فان غلب على ظنه انه سالك منج التقية فيما أدّاه (fol. 80b) قتله وان غلب
 على ظنه انه تنبه للحق وظهر له فساد الافاويل المزخرفة التي كان يدعو اليها
 قبل توبته وأغضى عنه في الحال وان بقيت به ريبة وكّل به من يراقب
 ١٥ احواله ويتنقده في بواطن امره ويحكم فيه بموجب ما يتضح له منه فهذا هو
 المسلك القصد القريب من الانصاف والبعيد من التعصب والاعتساف،

الفصل الرابع في حيلة الخروج عن أيّمانهم وعهودهم اذا عقدوها على
 المستجيب، فان قال لنا قائل ما قولكم في عهودهم ومواثيقهم وأيمانهم المعقودة
 على المستجيبين هل تنعقد وهل يجوز الحنث فيها ام يجب الحنث او يحرم وان
 ١٠ حنث الحالف يلزمه بسببه معصية وكفارة ام لا يلزمه وكم من شخص عُقد عليه
 العهد وأكّدت عليه اليمين فتطوّقه اغترارا بتخيّلهم^(٥) ثم لما انكشف له ضلالم
 تمنى افتضاحهم والكشف عن عوراتهم ولكن منعه الأيمان المغاظة المؤكّدة عليه
 فالحاجة ماسة الى تعليم الحيلة في الخروج عن تلك الأيمان - فنقول الخلاص
 من تلك الأيمان ممكن ولها طرق تختلف باختلاف الاحوال والالفاظ، الاول

سجلهم (٥) وسس (٤) سقى (٢) واعصا (٢) العاصى (١)

ان يكون المحالف قد تنبه لخطر اليمين وإمكان اشتماله على تلبيس وخداع
 فذكر في نفسه عقيب ذلك الاستثناء وهو قوله إن شاء الله فلا ينعقد يمينه
 ولا يمتنع عليه الحنث وإذا حنث لم يلزمه بالحنث حُكْمُ اصلا وهذا حكم كل
 يمين أُردِفَ بكلمة الاستثناء كقوله والله لافعلن كذبي ان شاء الله وكقوله ان
 فعلت كذا فزوجتي طالق ان شاء الله وما جرى مجراه، الثاني ان يؤدى^(١)
 في يمينه امرا وينوى خلاف ما يلتزم منه (fol. 81a) ويضمر خلاف ما يظهر
 ويكون الاضرار على وجه مجتمعه اللفظ فيؤثر^(٢) بينه وبين الله عز وجل فله
 ان يخالف ظاهر كلامه ويتبع فيه موجب ضميره ونيتته فان قيل الاعتماد في
 اليمين على نية المستحلف اذ لو عُوِّلَ على نية المحالف واستثنائه لبطلت الايمان
 في مجالس القضاة ولم يعجز المحالف بين ايديهم عن اضرار نية وإسرار استثناء
 وذلك يؤدى الى ابطال الحقوق - قلنا القياس ان يكون التعويل على نية
 المحالف واستثنائه فانه المحالف والمُحَلِّفُ عارضٌ عليه اليمين ولكنه حُكِمَ
 باتِّباعِ نيةِ المستحلفِ مراعاةً للحقوق وصيانةً لها بحكم الضرورة الداعية اليه
 وذلك في الحق في التحليف الموافق للشرع وموارد التوقيف فيه واما^(٣)
 المَكْرَهُ ظُلْمًا او الخَادِعُ عدوانا وغشما فلا يُعْتَبَرُ امر المحالف معه في القانون
 القياسى في الاعتبار بجانب المحالف لأن سبب العدول الى اعتبار جانب
 المستحلف شدة الحاجة وائى حاجة بنا الى تسليط الظلمة على تأكيد اليمين على
 ضعفاء المسلمين بانواع الخداع والتلبيس فيجب الرجوع فيه الى القانون،
 الثالث ان ينظر الى لفظ الحلف فان قال عليك عهد الله وميثاقه وما أُخِذَ^(٤)
 على النبيين والصدّيقين من العهود وإن أظهرت السرّ فانت برىء من الاسلام
 والمسلمين او كافر بالله رب العالمين او جميع اموالك صدقة لا ينعقد بهذه الالفاظ
 يمين اصلا فانه ان قال ان فعلت كذا فانا برىء من الاسلام ومن الله ورسوله

(١) Ueber der Linie يقول (٢) مومر (٣) فان فل، dabei ما durchgestrichen;
 der Sinn erfordert واما (٤) احد

لم يكن هذه يمينا لقوله صاعم^(١) من حلف فليحلف بالله او فليصمت والحلف بالله ان يقول تالله ووالله وما (fol. 81b) يجرى مجراه وقد استنصينا صريح الأيمان في فن النقه وهذه الالفاظ ليست من جملتها وكذا قوله على عهد الله وميثاقه وما اخذه الله على النبيين فانه اذا لم ياخذ الله ميثاقهم وعهد لا ينعقد ذلك بقول غيره والله تعالى لم ياخذ ميثاقهم على كتمان سر الكفار والضلال ولا هذا العهد مهائل عهد الله فلا يلزم به شيء وكذلك لو قال الانسان ان فعلت كذا فاموالى صدقة لا يلزمه شيء الا ان يقول فله على ان اتصدق بمالى وهو يمين الغضب واللجاج وبمخلصه على الرأى المختار كفارة يمين، الرابع ان ينظر الى المحلوف عليه فان كان لنظ المحلف فيه ما حكيناه في نسخة عهد وهو قولهم تكتم سر ولى الله وتنصره ولا تخالنه فليظهر السر مهما اراد ولا يكون حائنا لانه حلف على كتمان سر ولى الله تعالى وقد كتبه وانما الذى افشاه سر عدو الله وكذا قولهم تنصر اقاربه واتباعه فكل ذلك يرجع الى ولى الله ولا يرجع الى من قصده المحلف لانه عدو الله لا وليه فاما اذا عين شخصا بالاشارة او عرفه باسمه الذى يعرف به وقال تكتم سرى او قال تكتم سر فلان ولى الله او سر هذا الشخص الذى هو ولى الله فقد قال قائل لا يحث عند افشاء السر نظرا الى الصفة واعراضا عن الاشارة وقالوا هو كما لو قال بعثت منك هذه النعجة والمشار اليه رمكة فانه لا يصح والمختار عندنا ان الحث يحصل والاشارة المعرفة المعينة التى لا يتطرق اليها الكذب بحال اعلى واغلب^(١) من الوصف المذكور كذبا على وجه الفضول مع الاستغناء (fol. 82a) وليس هذا كما لو قال والله لاشربن ماء هذه الاداوة ولا ماء فيها ان اليمين لا تنعقد لانه لا وجود لمتعلق اليمين وكذلك لو ترك الاضافة الى الاداوة وذكر قوله هذا الماء وشار باليد لم ينعقد لفق المتعلق هاهنا ولو اقتصر على قوله لا ينشى سر هذا الشخص او سر زيد انعقد وان سكت عن قوله انه ولى الله

(١) Buch. Kit. al-ajman wal-nudur nr. 4, Muslim IV 100 überall nur ليصمت

(٢) واعلى

ومهما انعقدت اليمين على هذا الوجه فيباح افشاء السرّ بل يجب افشاء السرّ
ثم يلزم الكفارة كفارة يمين ويكفيه ان يطعم عشرة مساكين كل مسكين مدّاً
من الطعام فان عجز عن هذا صيام ثلاثة ايام وأهونُ الخطب في ذلك ولا
حاجة الى التأني في طلب الحيلة للخلاص من هذا القدر فانه قريب محتمل
ثم لا يعصى بالحنث لقوله صلّم من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها °
فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف على ان يزني ولا يصلّي
وجب عليه الحنث ولزمته الكفارة فهذا جارٍ مجرى ذلك، الخامس اذا ترك
المخالف النية والاستثناء وترك المُحلف لفظ العهد والميثاق ولفظ ولى الله
واتى بأيمان صريحة بالله وتعليق الطلاق والعناق في ماله الموقوفين وزوجاته
وفيا سيملك من بعد الى آخر عمره وعلق بالحنث لزوم مائة حجة وصيام مائة ١٠
سنة وصلاة الف الف ركعة والتصدّق بالف دينار وما جرى هذا المجرى
فطريقه في اليمين بالله ان يطعم عشرة مساكين او يصوم عند العجز كما سبق
وهذا ايضا بخاصه عن تعليق الصدقة والحج والصيام والصلاة بالحنث لان
ذلك يمين غضب ومحتاج لا يلزم (fol. 82b) الوفاء بموجبه، وإما تعليق الطلاق
والعتق فيما سيملك من النساء والعبيد والإماء فباطل غير منعقد فليحنث ١٥
وليُنكح من شاء متى شاء اذ لا طلاق قبل نكاح ولا عناق قبل ملك وان كان
في ملكه رقيق وخاف من عتقه فطريقه ان يبيعه من اهله او من ولده او
من صديقه ثم يفشى السرّ ثم يستعيد الى ملكه بالشري او الاستيهاب او بما شاء
ولا يعجز احد عن صديق يثق بصدافته وامانته فيبيعه منه ثم يرده عليه مهما
اراد وإما زوجته ان حلف بطلاقها فيخالعها بدرهم معها او مع اجنبي (١)
وفيشى السرّ ثم يجدد نكاحها فيأمن لحق الطلاق بعده، فان قيل ان كان
قد طلق قبل ذلك تطليقتين ولم يبق له الا طلقة واحدة وفي الخلع ما يجزئها
عليه الى ان تنكح زوجا غيره فما سبيله - قلنا سبيله ان يقول مهما وقع عليك
طلاق فانك طالق قبله ثلثا فهما حنث لا يقع طلاقه وهذه هي اليمين الدائرة

التي تُخْلِص من الحنث وتمنع وقوع الطلاق، فان قيل فقد اختلف العلماء في ذلك وربّما لا يرتضى المتورّع اقتحام شبهة الطلاق - قلنا السائل ان كان مقّدا فعليه تقليد المفتي ومتابعته وعهدة الطلاق يختصّ بنطوقها المفتي دون المقلّد وان كان المفتي مجتهدا فعليه موجب اجتهاده فان ادّى اجتهاده الى ذلك لم يمنع وقوع الطلاق فهو مخيّر بين ان يستبدل بها غيرها او يسكت عن افشاء سرّهم فيترك معتقدهم وليس في السكوت عن افشاء ما قالوه موافقة لهم في الدين بل الموافقة في ان يعتقد ما اعتقدوه وان يُعرب عن اعتقاده (fol. 83a) ويدعو اليه فان صرف ضلالهم ظاهرا وباطنا فليس يلزمه ان ينطق بما سمعه منهم اذ ليس يتعيّن حكاية الكفر عن كلّ كافر، فهذه طرق الخيل في الخروج عن اليمين وذهب بعض الخائضين في هذا الفن الى ان الايمان الصادرة منهم لا تنعقد بحال وهو كلام يصدر عن قلة البصيرة بالاحكام الفقهية وانما الموافق لتصرّف الفقه واحكام الشرع الذي ذكرناه والسلام،

Nr. 25.

(fol. 83a) الباب لتاسع في اقامة البراهين الشرعية على ان الامام القائم بالحقّ الواجب على الخلق [طاعته] في عصرنا هذا هو الامام المستظهر بالله حرس الله ظلاله والمقصود من هذا الباب بيان امامته على وفق الشرع وانّه يجب على كافة علماء الدهر الفتوى على البتّ والقطع بوجود طاعته على الخلق ونفوذ افضيته بمنهج الحقّ وصحة توليته للولاية وتقليده للقضاة وبراءة ذمّة (1) المكلفين عند صرف حقوق الله تعالى اليه وانّه خليفة الله على الخلق وان طاعته على كافة الخلق فرض فهذا بان يتعيّن من حيث الدين صرف العناية الى تحقيقه واقامة البرهان على منهج الحقّ وطريقه فان الذي يسير اليه كلام اكثر المصنّفين في الامامة يقضى ان لا نعتقد في عصرنا هذا وفي اعصار منفضية خليفة غير مستجمع لشروط الامامة متّصف بصناتهم فتبقي الامامة معطّلة لا

(1) وبراءة ذمّه

قائم بها ويبقى المنتصدي لها متعرياً عن شروط الامامة غير مستحق لها ولا
متّصف بها وهذا هجوم عظيم (fol. 83b) على الاحكام الشرعية وتصريح بتعطيلها
وإهالها ويندعى الى التصريح بفساد جميع الولايات وبطالان قضاء القضاة
وضياع حقوق الله تعالى وحدوده وإهدار الدماء والفروج والاموال والحكم
ببطالان الأئمة الصادرة من القضاة في أقطار الأرض وبقاء حقوق الله تعالى
في ذمّ الخلق فان جميع ذلك لا يتأدى^(١) على وفق الشرع الا اذا صدر
استيوائها من القضاة ومصدر القضاة تولية الامام فان بطلت الامامة بطلت
التولية وانحلت ولاية القضاة وانحلوا بأحاد الخلق وامتنعت التصرفات في
النفوس والدماء والفروج والاموال وانطوى بساط الشرع بالكلية في هذه
المهيات العظيمة فالكشف عن فساد كل مذهب يتدعى^(٢) الى هذه العظام
من مهيات الدين وفرائضه إلا أنّ تقرير ذلك متوعر وترتبه مع الاحتراز
عن التهدف للإشكالات والاعتراضات متعسر ونحن بتوفيق الله نكشف الغطاء
عنه فنقول ندعى ان الامام المستظهر بالله حرس الله أيامه هو الامام الحقّ
الواجب الطاعة فان طولنا باقامة البرهان عليه تدرّجنا في تحقيقه وتلطفنا في
تفهيبه الى ان يعترف المستريب فيه بالحقّ ويلوح له وجه الصواب والصدق
ونقول لا بدّ من امام في كل عصر ولا مترشح للامامة سواه فهو الامام الحقّ
إذا فهذه نتيجة بنيناها^(٣) على مقدمتين إحداهما قولنا لا بدّ من الامام والاخرى
قولنا لا يترشح للامامة سواه ففي ايّهما النزاع^(٤) فان قيل لم^(٥) تنكرون على
من لا^(٦) يسلم انه لا بدّ من امام بل يقول لنا غنية^(٧) عنه - قلنا هذا سؤال
اتفقنا نحن والباطنية وسائر اصناف المسلمين^(٨) على بطلانه (fol. 84a) فانهم
اجمعوا ونظاقوا على انه لا بدّ من امام وانما نزاعهم في التعيين لا في الاصل
ولم يذهب احد الى ان الامام لا يجب نصبه وانه يُسْتَعْنَى عنه الاّ رجل يُعْرَف
بعبد الرحمان بن كيسان ولا يستريب محصّل في بطلان مذهبه وفساد معتقده

(١) ist als Variante (ح) (٢) سادى (٣) بناها (٤) النزاع (٥) لم (٦) لا (٧) غنيته (٨) Variante (ط) eingeschoben.

ولكننا ننبه المسترشد عليه بهسلكين الاول هو ان ابن كيسان مسبوق فيما يدعيه باجماع الامّة قاطبة ولقد هجم بما انتحل من المذهب على خرق^(١) الاجماع ونصّح برذيلة^(٢) العدول عن سنن الاتباع فليلاحظ العصر الاول كيف تسارع الصحابة بعد وفاة رسول الله صلّم الى نصب الامام وعقد البيعة وكيف اعتقدوا ذلك فرضاً محتوماً وحقاً واجباً على الفور والبدار وكيف اجتنبوا فيه التواني والاستخار حتى تركوا لسبب الاشتغال به تجهيز رسول الله صلّم وعلموا انه لو تضرم عليهم لحظة^(٣) لا امام لهم فربها هجم عليهم حادثة^(٤) مليمّة وارتبكوا في حادثة عظيمة نشئت فيها الاراء وتختلف فيها الاهواء ولا يصادفون فيها متبوعاً مطاعاً يجمع شتات الاراء لانخرم النظام وبطل العصام وتداعت بالانفصام عرى الاحكام^(٥) فلاجل ذلك آثروا البدار اليه ولم يعرجوا في الحال الاعلى وهذا قاطع في ان نصب الامام امر ضروري في حفظ الاسلام، المسلك الثاني هو ان نقول لا يتارى متدين في ان الذب عن حوزة الدين والنضال دون بيضته والانتداب لنصرته وحراسته بالمحافظة على نظام امور جند الاسلام وعُدته امر ضروري واجب لا بد منه (fol. 84b) وان النظام لا يستمر على الدوام الا بمرصد يكلاً الخلق بالعين الساهرة فهما اشرابت فئة^(٦) للثوران وكشرت عن نابها واشرفت على الاستحكام بادر الى تطئنتها وحسم غائلتها فانها لو تركت حتى اذا ثارت اشتغل بتطئنتها العوام والطغام والافراد والاحاد لأفضى ذلك الى التعادى والنضاد^(٧) وصارت الامور شورى^(٨) وفي الناس فوضى مهملين سدّى متهافتين على ورطات الردى مقتحمين فيه مسالك الهوى ومناهج المنى وعند ذلك تتناقض الارادات وتتنازع الشهوات وتنضى بالآخرة الى استيلاء الاراذل على الافاضل وتوثب^(٩)

(١) wohl واقعة Var. (٤) بصرم عليهم لحظة (٢) واصبح بردله (٣) حرق (٥) Var. الاسلام (٦) حادثة richtige wegen des bald darauf folgenden حادثة

(٧) والبصا (٨) Jedoch wird gerade dies im Koran 42, 36 lobend erwähnt.

(٩) ويوب

الطعام على علماء الاسلام وتمتد^(١) الايدي الى الاموال والفروج واصبحت
الايدي السافلة عالية وليس يخفى ما في ذلك من حل عصام الامور الدينية
والدنيوية فيتبين بهذا للناظر البصير ان الامام ضرورة الخلق لا غنية لهم عنه
في دفع الباطل وتقرير الحق فقد ثبتت هذه المقدمة وهي ان الامام لا بد منه ،
فان قيل ويم تنكرون على من ينازع في المقدمة الثانية وهي قولكم لا يترشح
للامامة سواه فان الباطنية يدعون الخلق الى مترشح لها غير ما اليه دعوتكم
فكيف تستتب^(٢) لكم هذه الدعوى - قلنا لا ننكر دعوى بعض المدعين^(٣)
للامامة بغير استحقاق ولكننا نقول اذا بطل ما تدعيه الباطنية نعينت الامامة
لمن يدعيها وحصل ما نرومه ونبغيه فانه اذا لم يكن بد من امام وفاقا
وثبت ان الامامة لا تعدو^(٤) شخصين وثبت بطلان الامامة في حق واحد لم
تبق ريبه في ثبوتها للثاني والمسالك الدالة على ابطال الامامة التي تدعيها
الباطنية وترجع الامامة التي تدعيها (fol. 85a) اكثر من ان تدخل تحت المحصر
فلسنا نسلك فيه مسلك الاستقصاء ولكننا نقتصر على دليلين واقعين قاطعين
تقرّ بهما كل عين ويشترك في دركهما النطن والغبي والحنك والصبي والمعاند
والمنصف والمقصد والمتعسف، الاول هو ان عصام شرائط الامامة صحة العقيدة^{١٥}
وسلامة الدين ولقد حكينا^(٥) عن مذهب الباطنية وصاحبهم ما اقتضى ادنى
درجاته التبديع والتضليل واعلاء التكفير والتبرئ وذلك في اثباتهم الاهين
قديمين على ما اطبق عليه جميع فرقهم والثاني في انكارهم الحشر والنشر
والجنة والنار وجملة ما اشتمل عليه وعد القرآن ووعيد بفتون من التأويلات
باطلة وذلك مما نعلم انه لو ذكر شئ منه في زمان رسول الله صلعم وعصر
الصحابة بعد لبادروا الى حز الرقبة ولم يتاروا انه صريح التكذيب لله وارسوله
فمن كذب الله في وحدانيته لم يصدق بالآيات الواردة في التوحيد ولم يصدق
بالقيمة والبعث والنشور كيف يصلح ان ينتصب منصب الامامة وان يناط

(١) Im vorhergehenden Kapitel, Texte Nr. 21. (٢) سب (٣) المدعين (٤) عدوا (٥) وعد

به عرى الاسلام وهذا المسلك يتحققه الناظر اذا تصفح ثم رجع الى مذاهيم
التي ذكرناها في ابطالها فيصح له بمجموع النظرين ما ذكرناه من احتلال
الدين وفساد العقيدة وأنّ تضام الإمامة هذه الرذيلة، المسلك الثاني أنّا نسلم
جدلا على سبيل التبرّع^(١) والتقرير لمورد هذا السؤال ان صاحب الباطنية
صالح للإمامة بصفاء الاعتقاد وصحة الدين وحصول سائر الشروط فمسلك
الترجيح غير مخسّم فان الامامة التي ندعيها اجمع عليها ائمة العصر (fol. 85b)
وعلماء الدهر بل جماهير الخلق واقاليم الارض في اقصى المشرق وفي اقصى
المغرب حتى تطوّق^(٢) الطاعة له^(٣) والانقياد لامره كلّ من على بسيط الارض
الا شذمة الباطنية ولو جمع قضيهم وقضيتهم وصغيرهم وكبيرهم لم يبلغ عددهم
١٠ عدد اهل بلق واحة من متبعي الامامة العباسية فكيف اذا قيسوا باهل
ناحية او باهل اقليم او بكافة^(٤) من على وجه الارض من منتحلي الامام
أفتتارى المنصف في ان الغلاة^(٥) من الباطنية على اهل الحق لو جُمع منهم
الصغير والكبير لم يبلغ عشر العشير من ناصري هذه الدولة الناهرة ومتبعي
هذه العصاة المحققة واذا كانت الامامة تقوم بالشوكة وانما تقوى الشوكة
١٥ بالمظاهرة والمناصرة والكثرة في الأتباع والأشباع وتناصر اهل الاتفاف
والاجتماع اقوى مسلك من مسالك الترجيح وهذا بعد ان اعطيناهم بطريق
المسامحة والتبرّع صحة دينهم ووجود شروط الامامة في صاحبهم، فان قيل
ليس ينكر منكر كثرة هذه العصاة بالاضافة اليهم ولكن الحق لا يتبع الكثرة
فان الحق خفي لا يستقلّ بدركه الا الاقلون والباطل جليّ يبادر الى الانقياد
٢٠ له الاكثرون وانتم فقد بينتم^(٦) الترجيح على قيام الشوكة بكثرة الانصار
والاشباع^(٧) وهذا انما يستقيم ان لو^(٨) كانت الامامة في اصلها تنعقد باجتماع
الخلق على الطاعة فان ذلك لا يرجح عند التجويز والاختلاف بالكثرة وليس

(١) Aus gestrichen, (٢) So mascul. (٣) تطوق (٤) Aus durchgestrichenem الداء verbessert. (٥) سسم (٦) والاسباع (٧) So; das eine der beiden Wörter ist überflüssig.

الامر كذلك بل الامامة انما تنعقد عند الباطنية بالنص والمنصوص عليه
 مُحَقَّقٌ بويغ او لم يبائع قل مبايعوه او كثروا والمخالف له مُبْطَلٌ (fol. 86a)
 ساعدته دولته فكثير بسببها اتباعه او لم تُساعده فمن اتى وجه يصح الاستدلال
 بكثرة الاتباع - قلنا انما يستبين وجه دلالة الكثرة من فهم مأخذ (1) الامامة
 وقد بان انما ليست مأخوذة من النص كما قررناه في الباب السابع ونبينا على
 حماقة من يدعى نواتر النص من كل واحد منهم على ولد بل بينا جهل من
 يدعى ذلك في علي رضي الله عنه فان ذلك لو كان لاستدل به علي ولم يعجز
 عن اظهاره ولا رضى به فهو الذى جر العساكر والمجنود في زمان معاوية
 حتى قُتل من أبطال الاسلام في تلك المعارك الوف ولم يكثر بقتلهم فما
 الذى كان نزع واشياعه عن الاستدلال بنص رسول الله صلعم وقد بينا ان
 ذلك يقابله دعوى البكرية في النص على ابي بكر رضى الله عنه ودعوى
 الروندية في النص على العباس رضى الله عنه فاذا بطل تلقى الامامة من النص
 لم يبق الا الاختيار من اهل الاسلام والاتفاق على التقديم والانقياد وعند ذلك
 يبين انه مهما وقع الاتفاق على نصب واحد كما اتفقوا في بداية امامة العباسية
 فن طمح الى طلبها لنفسه كان باغيا فانهم لو اختلفوا في مبدأ الامور وجب
 الترجيح بالكثرة في ذلك عند تقابل العدد وتقاربهم فكيف اذا اطبق كل من
 شرقت عليه الشمس شارقة وغاربة لم يخالفهم الآفة معدودة وشرذمة يسيرة
 لا يؤبه ولا يُعبأ (2) بهم لشذوذهم بالاضافة الى الخلق الكثير والجَم الغفير الذين
 هم في مقابلتهم، فان قيل ويم تنكرون على من يقول لا مأخذ للامامة الا النص
 او الاختيار فاذا (3) بطل الاختيار ثبت (fol. 86b) النص وبدل (4) على بطلان
 الاختيار انه لا يخلو اما ان يُعتبر فيه اجماع كافة الخلق او اجماع كافة اهل
 المحل والعقد من جملة الخلق في جميع اقطار الارض او يُعتبر اجماع اهل
 البلد الذى يسكنه الامام ويقدر باجماع عشرة او خمسة او عدد مخصوص
 او يكتفى بمبايعة (5) شخص واحد وباطل ان يعتبر فيه اجماع كافة الخلق في

(1) يتابعه (2) Korrigiert aus (3) اذا (4) لانوه ولا يعا (5) ماخذ

جميع اقطار الارض فان ذلك غير ممكن ولا مقدور لأحد من الائمة ولا
فرض ذلك ايضا في الاعصار الخالية للائمة الماضين وباطل ان يعتبر اجماع
جميع اهل الحل والعقد في جميع اقطار الارض لان ذلك مما يمتنع او يتعذر
تعذرًا يُفتقر فيه الى انتظار مدة عساها تزيد على عمر الامام فتبقى الامور في
مدة الانتظار مهملّة ولانه لهما عقدت البيعة لابي بكر رضى الله عنه لم ينتظر
انتشار الاخبار الى سائر الامصار ولا توارد^(١) كتب البيعة من^(٢) اقاصى الاقطار
بل اشتغل بالامامة وخاض في القيام بموجب الزعامة محتكما في اوامره ونواهيهِ
على الخاصّة والعامّة واذا بطل اشتراط اجماع كافة الخلق وكافة اهل الحل
والعقد فالتخصيص بعد ذلك تحكّم اذ ليس من يشترط اتفاق اهل بلدة بأولى
ممن يكتفى باهل محلة او قرية او لم يشترط اتفاق اهل ناحية او اقليم ومن
لا يشترط اجماع اربعين او خمسة او اربعة او اثنين بأولى من غيره من
الاعداد وهذه المقدّرات قد ذهب الى التحكّم بها ذاهبون بمجرّد التشهّي من غير
مستند فلا يبقى الا الاكتفاء ببيعة شخص واحد وفي الاشخاص كثيرة واحوالهم
متعارضة ولا يترجّح شخص على شخص الا بالعصمة فيجب ان يكون اذا (fol. 87a)
مولى العهد واحداً وليكن ذلك الشخص معصوماً وهو معتقدنا وعند هذا لا
ينفع الكثرة في المخالفين لذلك الواحد المتميّز بخاصيّة عن غيره فاذا لا معتصم
في الكثرة التي تعلّقتم بها - قلنا نعم لا مأخذ للامامة الا النصّ او الاختيار
ونحن نقول مهما بطل النصّ ثبت الاختيار وقولهم ان الاختيار باطل لانه لا
يمكن اعتبار كافة الخلق ولا الاكتفاء بواحد ولا التحكّم بتقدير عدد معين بين
الواحد والكلّ فهذا جهل بذهبنا الذي نختاره ونقيم البرهان على صحته والذي
نختاره انه يكفي بشخص واحد يعقد البيعة للامام مهما كان ذلك الواحد مطاعاً
ذا شوكة لا تُطال ومهما كان مال الى جانب مال بسببه الجماهير ولم يخالفه
الا من لا يكثرث بمخالفته فالتخصيص الواحد المتبوع المطاع الموصوف بهذه
الصفة اذا بايع كفى اذا في موافقة الجماهير فان لم يحصل هذا الغرض الا

في (٢) واردين (١)

لشخصين او ثلاثة فلا بدّ من اتّفاقهم وليس المقصود أعيان المبايعين وأنما الغرض قيام شوكة الامام بالأتباع والأشياع وذلك يحصل بكلّ مُستولٍ مطاع ونحن نقول لهما بايع عمر ابا بكر رضى الله عنهما انعقدت الامامة له بمجرد بيعته وليس لتتابع^(١) الايدى الى البيعة بسبب مبادرته ولو لم يبايعه غير عمر وبقي كافة الخلق مخالفين او انقسموا انقسامًا متكافئًا لا يتميز فيه غالب عن مغلوب لما انعقدت الامامة فان شرط ابتداء الانعقاد قيام الشوكة وانصراف القلوب الى المشايعة ومطابقة البواطن والظواهر على المبايعة فان المقصود الذى طلبنا له الامام جمع شتات^(٢) الاراء فى مصطدم تعارض الاهواء ولا يتفق الارادات (fol. 87b) المتناقصة والشهوات المتباينة المتنافرة على متابعة رأى واحد الا اذا ظهرت شوكته وعظمت نجاته وترسّخت فى النفوس رهبته^{١٠} ومهابته ومدار جميع ذلك على الشوكة ولا تقوم الشوكة الا بموافقة الاكثرين من معتبرى كلّ زمان فاذا بان ان هذا مأخذ الامامة فليس يُتارى فى ان الجهة الشريفة التى ننصرها^(٣) قد صرف الله وجوه كافة الخلق اليها وجبل قلوبهم على حبها ولذلك قامت الشوكة فى اقطار الارض حتى لو ظهر باغٍ يُظهر خلافا فى هذا الجنب الكريم ولو باقضى الصين او المغرب لبادروا الى^{١٥} اختطافه ونظيره وجه الارض منه متقرّين الى الله تعالى به وقد لاح لك الآن كيف ترقينا^(٤) من هذه البغاصة المظلمة وكيف دفعنا ما اشكل على جميع جماهير النظار من تعيين المقدار فى عدد اهل الاختيار اذ لم نعيّن له عددا بل اکتفينا بشخص واحد يبايع وحكمنا بانعقاد الامامة عند بيعته لا لتفرّده فى عينه ولكن لكون النفوس محمولة على متابعته ومبايعة^(٥) من اذعن هو لاطاعته^{٢٠} وكان فى متابعته قيام قوّة الامام وشوكته وانصراف قلوب الخلائق الى شخص واحد او شخصين او ثلاثة على ما تقتضيه الحال فى كلّ عصر ليس امرا اختياريا يتوصّل اليه بالحيلة^(٦) البشرية بل هو رزق الالهى يؤتته الله من يشاء فكأنّا فى الظاهر ردّدنا تعيين الامامة الى اختيار شخص واحد وفى الحقيقة

الحيلة (٦) مبايعته ومبايعته (٥) رفقنا (٤) ننصرها (٣) سبات (٢) لبايع (١)

رددناها الى اختيار الله تعالى ونصبه^(١) الا انه قد يظهر اختيار الله عقيب متابعة شخص واحد او اشخاص وانما المصحح لعقد الامامة (fol. 88a) انصرف قلوب الخلق لطاعته والانقياد له في امره ونهيه وهذه نعمة وهدية من الله تعالى فاذا اتاحها لعبد من عباده وصرف الى محبته وجوه اكثر خلقه كان ذلك من الله تعالى لطفا في اختياره لخلافته وتعيينه للاقتداء باوامره في تفقد عباده وذلك امر لا يقدر كل البشر على الاحتيال لتحصينه فلينظر الناظر الى مرتبة الفرقيين اذا نسبت الباطنية انفسها الى ان نصب الامام عندهم من الله تعالى وعند خصومهم من العباد ثم لم يقدروا على بيان وجه نسبة ذلك الى الله تعالى الا بدعوى الاختراع على رسوله في النص على علي ودعوى بقاء ذلك في ذريته بقاء كل خلف لكل واحد ودعوى تنصيبه على احد اولاده بعد موته الى ضروب^(٢) من الدعاوى الباطلة ولما نسبونا الى اننا ننصب الامام بشهوتنا واختيارنا ونقول ذلك منا كشفنا لهم بالآخرة اننا لسنا نقدم الا من قدمه الله فان الامامة عندنا تنعقد بالشوكة والشوكة تقوم بالمبايعة والمبايعة لا تحصل الا بصرف الله تعالى القلوب قهرا الى الطاعة والموالة وهذا لا يقدر عليه البشر ويدلك عليه انه لو اجمع خلق كثير لا يحصى عددهم على ان يصرفوا وجوه الخلق وعقائدهم عن الموالة للامامة العباسية عموما وعن المشايعة للدولة المستظهرية ايدها الله بالدوام خصوصا لأفئدة اعمارهم في الحيل والوسائل وتهيئة^(٣) الاسباب والواضائل ولم يحصلوا بالآخرة الا على الخيبة والحرمان فهذه طريق اقامة البرهان على ان الامام الحق هو المستظهر بالله

٢٠ حرس الله ظلاله في هذا العصر ولم يبق الا حسم مطاعن المنكرين في (fol. 88b) دعواهم اختلال شرائط الامامة وفوات صفات الائمة وهما نحن نبين وجه الحق فيه في معرض سؤال وجواب، فان قال قائل ما ذكرتموه من الترجيح وتعيين هذه الجهة الكريمة لمن يستحق الامامة انما نسب^(٤) اذا اظهرتم وجود شرائط الامامة وصفات الائمة ولها شروط كثيرة لا تنعقد دون شرطها بل

نسب (٤) وبه (٣) ضرب (٢) ونصبه (١)

لو نظرق الحلل الى شرط من شرائطها امتنع انعقادها فنصلوا الشروط وبيّنوا تحقّقها حتّى نسلم لكم ثبوت الامامة ونبطل مذهب الفائلين بأن هذا العصر والاعصار الخالية القريبة كانت خالية عن الامام لفقد شروط الامامة في المترشّحين لها - الجواب ان الذي عدّه علماء الاسلام من صفات الائمة وشروط الامامة تحصرها عشر صفات ستّ منها خلقية لا تُكتسب واربع منها تكتسب ° او يفيد الاكتساب فيها مزيداً فاما الستّ الخلقية فلا شكّ في حضورها ولا يتصوّر المجاحة في وجودها الاولى البلوغ فلا تنعقد الامامة لصبيّ لم يبلغ، الثانية العقل فلا تنعقد لمجنون فان التكليف ملاك الامر وعصامه ولا تكليف على صبيّ ومجنون، الثالثة الحرّية فلا تنعقد الامامة لرقيق فان منصب الامامة يستدعى استغراق الاوقات في مهيات الخلق فكيف ينتدب لها من هو ١٠ كالمنقود^(١) في حقّ نفسه الموجود لملك يتصرّف تحت تدبيره ونسيجه كيف وفي اشتراط نسب قريش ما يتضمّن هذا الشرط اذ ليس يتصوّر الرقّ في نسب قريش بحال من الاحوال، الرابعة الذكورية فلا تنعقد الامامة لامرأة وان اتّصفت بجميع خلال الكمال وصفات الاستقلال وكيف تترشّح امرأة لمنصب (fol. 89a) الامامة وليس لها منصب القضاء ولا منصب الشهادة في ١٥ اكثر الحكومات، الخامسة نسب قريش ولا بدّ منه لقوله صلعم الائمة من قريش واعتبار هذا مأخوذ من التوقيف^(٢) ومن اجماع اهل الاعصار الخالية على ان الامامة ليست الا في هذا النسب ولذلك لم ينصب^(٣) للامامة غير قرشيّ في عصر من الاعصار مع شغف^(٤) الناس بالاستيلاء والاستعلاء وبذلهم غاية الجهد والطاقة في الترقّي الى منصب العلاء ولذلك لمّا هم المخالفون بمصر لطلب هذا الامر ادّعوا اولاً لأنفسهم الاعتزاء الى هذا النسب علماً منهم بان الخلق متطابقون على اعتقادهم لانحصار الامامة فيهم، السادسة سلامة حاسة السمع والبصر اذ لا يتمكّن الاعى والاصمّ من تدبير نفسه فكيف يتقلّد عهد العالم ولذلك لم يستصلحا لمنصب القضاء وازاف مصنفون الى هذا

سعب (٤) sic. مصدر (٥) konventionelle Festsetzung الوصف (٦) كالمنقود (١)

اشتراط السلامة من البرص والجذام والزمانة وقطع الاطراف وسائر العيوب الفاحشة المنفّرة^(١) وانكره منكرون وقالوا لا حاجة الى وجود السلامة من هذه الامراض فان التكنل بامور الخلق والقيام بمصالحهم لا تستدعيها ولم يرد من الشارع توقيف وتعبد^(٢) فيها وليس من غرضنا بيان الصحيح من المذهبيّن وانّما المقصود ان هذه الصفات الست غريزيّة لا يمكن اكتسابها وهي بجملةها حاضرة حاصلة فلا تتور منها^(٣) شبهة المعاندة، اما الصفات الاربع المكتسبة وهي النجدة والكفاية والعلم والورع فقد اتفقوا على اعتبارها، ونحن نبيّن وجود (fol. 89b) القدر المشروط لصحّة الإمامة في الامام المستظهر بالله امير المؤمنين ثبت الله دولته وان امامته على وفق الشرع وانه يجب على كلّ ١٠ مفتٍ من علماء الدهر ان يفتى على القطع بوجوب طاعته على الخلق ونفوذ افضيته بالحقّ وبصحّة توليته للولاية وتقليدك للقضاء وصرف حقوق الله اليه ليصرفها الى مصارفها وبوجهها الى مظانها ومواقعها وتكلم في هذه الصفات الاربع على الترتيب :

القول في الصفة الأولى وهي النجدة فنقول مراد الائمة بالنجدة ظهور ١٥ الشوكة ووفور العدة والاستظهار بالجنود وعقد الالوية^(٤) والبنود والاستمکان بتظافر الاشباع والاتباع من قمع البغاة والطغاة^(٥) ومجاهدة الكفرة والعُتاة^(٦) وتطهئة نائرة الفتن وحسم موادّ الحن قبل ان يستظهر شررها وينتشر ضررها هذا هو المراد بالنجدة وهي حاصلة لهذه الجهة المقدّسة فالشوكة في عصرنا هذا من اصناف الخلائق للترك وقد اسعدهم الله تعالى بمولاته ومحبيّه حتى انهم ٢٠ يتقرّبون الى الله بنصرته وقمع اعداء دولته ويتديّنون^(٧) باعتقاد خلافته وامامته ووجوب طاعته كما يتديّنون^(٧) بوجوب اوامر الله وبتصديق رساله في رسالته فهذه نجدة لم يثبت مثلها لغيره فكيف يُتّارى في نجدته، فان قيل كيف يحصل نجدته بهم وانّا نراهم يتلمّحون^(٨) على مخالفة اوامره ونواهييه

والعُتاة (٦) Verschrieben. (٥) الولائه (٤) سورمها (٣) وبعد (٢) المنفرة (١)
 (٧) So: وسديون (٨) Denominat. von مَلَمَحَته vgl. Landberg, Festgabe (1909) 19ff.

ويتعدون الحدود المرسومة لهم فيه وإنما يحصل الشوكة من يتردد تحت الطاعة على حسب الاستطاعة وهما ولاء في حركاتهم لا يترددون إلا خلف شهواتهم وإذا حاج لهم غضب أو حرّكتهم شهوة أو اوغر صدورهم ضعيفة^(١) (fol. 90a) لم يبالوا بالاتباع ولم يعرفوا إلا الرجوع الى ما جُبلوا عليه من طباع السباع فكيف يقوم الشوكة بهم قلنا هذا سؤال في غاية الركافة فان الطاعة المشروطة في حق الخلق لقيام شوكة الامام لا تزيد على الطاعة المشروطة على الارقاء والعييد في حق ساداتهم ولا على الطاعة المفروضة على المكلفين لله ورسوله واحوال العبيد في طاعة سيدهم واحوال العباد في طاعة ربهم لا تنفك عن الانقسام الى موافقة ومخالفة فلما انقسم المكلفون الى المطيعين والعصاة ولم ينسأخوا به عن إهاب الاسلام ولا انسلوا به عن ريقته ما داموا معتقدين ان الطاعة لله مفروضة وان المخالفة محرمة ومكروهة فهذا حال الحد في الطاعة لصاحب الامر فانهم وان خالفوا امراً من الاوامر الواجبة الطاعة اعتقدوا المخالفة إساءةً والموافقة حسنةً ولذلك تراهم لا يغيرون^(٢) العقيدة عن الموالاة ولو قطعوا أرباباً وما من شخص يقدر بمخالفته في امر من الامور الا وهو بعينه اذا انتهى الى العتية الشريفة صنع على الارض خاضعاً وعمر خدّه في التراب متواضعاً ووقف^{١٥} وقوف أذل العبيد على بابه وانتهض مائلاً على رجله عند سماع خطابه ولو نبغت^(٣) نابغة^(٤) في طرف من طرف الارض على معاداة هذه الدولة الزاهرة لم يكن فيهم احد الا ويرى النصال دون حوزتها جهادا في سبيل الله نازلاً منزلة جهاد الكفار فايّة طاعة في عالم الله تزيد على هذه الطاعة وايّة شوكة في الدنيا تقابل هذه الشوكة (fol. 90b) وليت شعري لم لا يتذكر الباطنية عند ايراد هذا السؤال ما جرى لعلّي رضى الله عنه من اضطراب الاحوال وتخلّف اشباعه عنه في القتال ومخالفتهم لاستصوابه في اكثر الاقوال والافعال حتى كان لا تنفك خطبة من خطبه عن شكايتهم في الاعراض عنه والاستبداد برأيهم حتى كان يقول لا رأى لمن لا يطاع فاذا كانت تقوم شوكته باتباع

بأهه (٤) بع (٣) بعرون (٢) بعينه (١)

الأكثر من اتباعه من انتصاب من انتصب لمخالفته فكيف لا تقوم الشوكة في زماننا هذا والحال ما ذكرنا، فان قيل كان علي رضي الله عنه يتولى الامر بنفسه ويباشر الحروب ويتبرج للخلق ولا يجتنب عنهم - قلنا ومن الذي شرط في الامامة مباشرة الامور وتعاطيها بنفسه نعم لا حرج عليه لو باشر بنفسه فاذا استغني بجنوده واتباعه عن المقاساة للحرب بنفسه جاز له الاقتصار على مجرّد الرأى والتدبير اذا روجع في الامور القريبة منه^(١) ومن قطره والتفويض الى ذوى الرأى الموثوق ببصيرتهم في الامور البعيدة عنه وهذا الان في عصرنا مُسْتَعْنَى عنه فقد سخر الله رجال العالم وابطالم لموالاة هذه الحضرة وطاعتها حتى تبددوا في اقطار الدنيا كما نشاهد ونرى فليس وراء هذه الشوكة امر يشترط وجوده لصحة الامامة، فان قيل وما بالكم تنظرون الى هؤلاء ولا تنظرون الى جنود المخالفين وهم ايضا مستظهرون بشوكة على مخالفة هذه الشوكة - قلنا مهما كانت الكثرة من هذا الجانب لم يقدر مخالفة المخالفين أفترى لم لم ينظر الباطني الى شوكة معاوية وعدته ومقاومته لعلي بجنوده وانصاره فكيف لم يشترط في صحة الامامة ان تصفو له جوانب الدنيا عن قذى (fol. 91a) المخالفة ولو شرط هذا في الامامة لم تنعقد الامامة لاحد قط من مبدأ الامر الى زماننا هذا فقد اتضح ان المشروط من هذه الصفة موجودة^(٢) وزيادة،

القول في الصفة الثانية وهي الكفاية ومعناها التهدي لحق المصالح في معضلات الامور والاطلاع على المسلك المقتصد عند تعارض الشرور والعقل الذي يميز به الخير عن الشر ينصف به الجمهور وانما الغزير^(٣) البعون عقل يعرف خير الخيرين وشر الشررين وذلك ايضا في الامور العاجلة وهي هيئة قريبة وانما الملتبس عواقب الامور المخطرة ولن يستقل بها الا مسدد للتوفيق من جهة الله تعالى ونحن نقول ان هذه الصفة حاصلة فان اسبابها متوافرة فانها مهما حصل من غريزة العقل وانفك عن العتو والخبل^(٤) كان

العنه والحمل (٤) (? الغزيرُ العرنزُ) (٢) So femin. (١) عنه

الوصول الى درك عواقب الامور بطريق الظنّ والحُدس مُبتنياً على ركنين احدهما الفكر والتدبير وشرطه النظنة والذكاء وهذه خصلة تميّز فيها الامام المنصور امامته والمنفروض طاعته عن النظراء بمزيد النفاذ والمضاء حتى صار أكابر العقلاء يتعجبون في (١) معضلات الوقائع من رأيه الصائب وعقله الثاقب وبنظنه الدقائق يشدّ (٢) عن درك المحنّكين من ذوى التجارب وهذه صفة غريزية وهي من الله تحفة وهدية، والركن الثاني الاستضاءة بخاطر ذوى البصائر (٣) واستطلاع رأى اولى التجارب على طريق المشاورة وهي الخصلة التي امر الله بها نبيه اذ قال (٤) وشاورهم في الأمر ثم شرطه أن يكون المستشار مميّزا بين المراتب (fol. 91b) عارفا للمناصب معوّلا على رأى من يوثق بدهائه وكفايته ومضائه وشفقته وديانته وهذا هو الركن الاعظم في تدبير الامور فان الاستبداد بالرأى وان كان من ذوى البصائر مذموم ومحدور وقد وفق الله الامام بتفويض مقاليد امره الى وزيره الذى لم يُقطع ثوب الوزارة الا على قدّه حتى استظهر بأرائه السيدة في نوائب الزمان ومعضلات الحداث ومراعاة مصالح الخلق في حفظ نظام الدين والمملك وهو الجامع للمصنعات التي شرطها الشرع والعقل في المدبّر والمشير من متانة (٥) الدين ونقاية الرأى وممارسة الخطوب ومقاساة الشدائد في طوارق الايام ورزانة العقل والعطف على الخلق والتلطّف بالرعيّة ومجموع هذين الامرين يفهم مطلوب الكفاية فان مقصودها اقامة تناظم الامور الدينية والدنيوية وهذه قضية يُستدلّ على وجودها بمشاهدة الاحوال والافعال فليُنظر المنصف كيف عالج معضلات الزمان بحسن رأيه لما استأثر الله بروح الامام المقتدى وأمتع كافة الخلق بالامامة الزاهرة المستظهيرية وقد وافق وفاته اِحداق العساكر بمدينة السلام وازدحام اصناف الجند على حافاتهما والزمان زمان النّرة والدنيا طافحة بالمجنّ

(١) Hier folgt eine unverständliche Buchstaben-Gruppe, die getilgt zu sein scheint. (٢) حسد (٣) Var. ط für d. Textes. (٤) 3, 153. (٥) ممانه über

der Linie für das im Text stehende علامة

متموجة بالفتن والسيوف مساولة في اقطار الارض والاضطراب عام في سائر البلاد لا يسكن فيها أوار الحرب ولا تنفك عن الطعن والضرب وامتدت اطماع الجند الى الذخائر فنغروا افواهم (fol. 92a) نحو الخزائن وكان يتداعى الى تغيير الضمائر وثور الاحقاد والضغائن فلم يزل بدعائه وذكائه وحسن نظره ورأيه مراعيًا لنظام الامر مترددًا بين اللطف والعنف حتى انعقدت البيعة وانتشرت الطاعة واذعن الرقاب واتسقت الاسباب وانطفت الفتن الثائرة وظلَّ ظلَّ الخلافة بحسن تديره وبرأى وزيره ممدودًا واصبح لواء النصر بحسن مساعيه معقودا وطريق الفساد بهيبته (١) مسدودا واضحت الرعايا في رعايته وادعة وصارت عين الحوادث بحسن كلالته (٢) عن مدينة السلام هاجعة فليت شعري هل يُكسب (٣) مثل هذه العظام الا بكال الكفاية ونباهة الحزم والهداية وهل يُستدلّ على كفاية الملوك بشيء سوى انتظام التدبير وحسن الرأى فى اختيار المشير والوزير فليس يعتبر فى صحّة الامامة من صفة الكفاية الا ما يسر الله سبحانه له (٤) اضعاف ذلك فليقطع بوجود هذه الشريطة ايضا مضمومة الى سائر الشرائط،

١٥ القول فى الصفة الثالثة وهى الورع وهذه هى اعزّ الصفات واجلّها واولاها بالرعايات واجدرها وهو وصف ذاتى (٥) لا يمكن استعارته ولا الوصل الى تحصيله من جهة الغير، اما النجدة فتحصيلها من الغير لا محالة والهداية وان اعتمدت [على] غزارة العقل فنوائدها يمكن فيها الاستعارة بطريق المراجعة والاستشارة والعلم ايضا يمكنه تحصيله بالاستفتاء واستطلاع رأى العلماء والورع هو الاساس والاصل وعليه يدور الامر كله (fol. 92b) ولا يغنى فيه ورع الغير وهو رأس المال ومصدر جملة الخصال ولو اختلف هذا والعياذ بالله لم يبق معتمداً فى تحقيق الامامة فالحمد لله الذى زين احوال الامام الحق المنصور امامته بالورع والتقوى حتى اوفى فيه على الغاية القصوى فتميز بمثانة الدين وصفاء العقل واليقين فى جماهير الخلفاء حتى ظهر من

دالى (٥) سر الله له سبحانه (٤) Unsicher تكسب (٣) كلالته (٢) همسه (١)

احواله منذ تجمل صدر الخلافه بجماله من افاضة الخيرات والعطف على الرعايا وذوى الحاجات واقامة الشعائر فى المساجد والمشاهد وتخفيف المون عن الخلق وقطع العمارات التى كانت العادة جارية بالمواظبة عليها كل ذلك إضراباً عن عمارة الدنيا وإكثافاً على ما ظهر من عمارة الدين هذا مع ما ظهر من سيرته فى خاصة حالته من لبس الثياب المحشنة^(١) واجتناب الترفه والبدعة والمواظبة على العبادات ومهاجرة الشهوات واللذات استحقاقاً لرخارف الدنيا وتوقياً من ورطات الهوى والتفاناً الى حسن المآب فى العقبى فهو على التحقيق الشاب الذى نشأ فى عبادة الله هذا كنهه فى عنفوان السن وغرة من الشباب وبداية الامر تنبه^(٢) العقلاء لما سينتهى اليه الحال اذا قارب سن الكمال

١٠. **إِنَّ الْهَيْلَالَ إِذَا رَأَيْتَ نُهُومَهُ * أَفَيْقَتْ أَنْ سَيَصِيرُ بَدْرًا كَامِلًا**
- والله تعالى يمدّه باطول الاعمار وينشر اعلامه فى اقاصى الديار، فان قال قائل كيف تجاسرت على دعوى التقوى والورع ومن شرطه التجرد عن الاموال حتى لا يأخذ قيراطاً الا من جلّه ولا يدعه الا فى مظنة استحقاقه وقد قال (fol. 93a) رسول الله صلعم اتقوا النار ولو بشقّ تمره وليس يتم الورع بالمواظبة على الفرائض واجتناب الموبقات والكبائر بل عماد هذا الامر العدل واجتناب^{١٥} الظلم فى طرفى الإعطاء والأخذ فان ادعيتم حصول هذا الشرط نفرت^(٣) القلوب عن التصديق وان اعترفتم باختلال الامر فيه انخرم ما ادعيتهم من حصول الورع والتقوى - قلنا هذا السؤال نكسر اولاً سورته ثم تنبه على سرّ هو منتهى الإنصاف فنقول ان صدر الإعراض عن باطنى فعله لو راجع صاحبه الذى يواليه واستقرى ما شاهد من هذه الاحوال فيه أفصح فى دعاويه^{٢٠} وكان الحياء خيراً له مما يورده ويبديه وان صدر السؤال عن احد علماء العصر الذين يعتقدون خلو الزمان عن الامام ليقدر شرطه فيقال له هوّن على نفسك فان دعوى وجود هذا الشرط غير مستبعد فان الاموال المنصبة الى الخزائن المعمورة اربعة اصناف الصنف الاول ارتفاع المستغلات وهى

(١) الحسه

(٢) Dittographiert.

(٣) نبر

مأخوذة من اموال موروثه له والصنف الثاني اموال الجزية وهي من أطيب ما يؤخذ والصنف الثالث اموال التركات ولم يُعهد منه قط الى الآن الطمع في تركة يتعين^(١) لاستحقاقها وارث ومن لا وارث له فمنصبه بيت المال الصنف الرابع اموال الخراج المأخوذة من ارض العراق ومذهب الشافعي وطوائف من العلماء ان ارض العراق وقف وهي من عبادان الى الموصل طولا (fol. 93b) ومن القادسية الى حلوان عرضا^(٢) انما وقفها عمر رضى الله عنه على المسلمين ليكون جميع خراجها منصبا الى بيت المال ومصالح المسلمين فهذه هي الاموال المأخوذة واخذها جائز ويبقى النظر في مصارفها وهي مع اختلاف جهاتها تحويها اربع جهات وفيها تنحصر مصالح الاسلام والمسلمين، الجهة الاولى المرتزقة من جند الاسلام اذ لا بد من كفايتهم فنيهم شوكة الاسلام ولهم حماية الحوزة ولا يستحقون على الامام فوق الكفاية واكثرهم في هذا العصر مكفونون بثروتهم واستظهارهم ومقتدرون على كفاية غيرهم ومع ذلك فقد امدهم الراي الشريف النبوي في هذه الايام مدة مقام العسكر بمدينة السلام باموال استفرغ فيها الخزائن وافاض عليهم من ضروب التشريفات والانعام ما يتخلد [به] ذكره على مكر الايام والاعوام، الجهة الثانية علماء الدين وفقهاء المسلمين القائمون بعلوم الشريعة فانهم حراس الدين بالدليل والبرهان كما ان الجنود حراسه بالسيف والسنان وما من واحد منهم الا وهو مكفي من جهته برسم وإدارة ومخصوص بانعام وابتثار^(٣) والمستحق لهم ايضا على بيت المال قدر الكفاية وهو مبذول^(٤) لكل من يتشبه^(٥) باهل العلم فضلا عما يتحلى بتحقيقه، الجهة الثالثة محايج الخلق الذين قصرت بهم ضرورة الحال وطوارق الزمان عن اكتساب قدر الكفاية وليس ينتهي اليه الخبر في حاجة الا سدّها ولا يرتفع اليه قصد ذي فاقة الا تداركها ومواظبته على الصدقات في نوب^(٦) متواليات في السر

(١) معنى (٢) Die verschiedenen Ansichten über die Grenzen des Irak, s. bei Hermann Wagner, Die Ueberschätzung der Anbaufläche Babyloniens und ihr Ursprung (Nachrichten der KGW zu Göttingen, Phil. Hist. Cl. 1902 Heft 2, S. 245). (٣) ناسر (٤) مبذول (٥) ينسبه (٦) نوب

والعلانية كافية جميع المحاجات، (fol. 94a) الجهة الرابعة المصالح العامة من عمارة الرباطات والفتاخر والمساجد والمدارس فيصرف لا محالة الى هذه الجهة عند الحاجة قدر من بيت مال المسلمين فلا ترى هذه المواضع في أيامه الا معمورة ومحفوظة بالتعاهد من النوام بها والمتكلمين لها وهذا وجه الدخل والمخرج، ونختم الكلام بما ينقطع مادة الخصام وبين فيه غاية الانصاف فنقول لا يظنن ظاننا اننا نشترط في الامامة العصبة فان العلماء اختلفوا في حصولها للانبياء والاكترون على انهم لم يعصوا من الصغائر ولو اعتبرت العصبة من كل زانة (1) لتعدت الولايات وانعزلت القضاة وبطلت الامامة وكيف يحكم باشتراط التقي (2) من كل معصية والاستمرار على سبب التقوى من غير عدول ومعلوم ان الجبيلات (3) متقاصبة للذات والطباع محرصة على نيل الشهوات والتكاليف ينضمها من العناء ما يتقاعد عن احتمالها (4) الأقوياء ووساوس الشيطان وهو اجس النفس مستحنة (5) على حب العاجلة واستخفاف الآجلة والحياة الانسانية بالسوء امانة والتقى (6) في ارجوحة الهوى يغلب نارة ويعجز نارة والشيطان ليس يفتخر عن الوسواس والزلات تكاد تجرى مع الانفاس فكيف يتخلص البشر عن اقترام مخطور والتورط في محذور ولذلك قال الشافعي رضه 10 في شرط عدالة الشهادة لا يعرف احد (7) بمحض الطاعة حتى لا يتضح بعصية ولا احد بمحض المعصية حتى لا يقدم على طاعة ولا ينك احد عن تخليط ولكن من غلب الطاعات في حقه المعاصي وكان يسوءه سيئته ويسره حسنته فهو مقبول الشهادة (fol. 94b) ولسنا نشترط في عدالة القضاء الا ما نشترطه في الشهادة ولا نشترط في الامامة الا ما نشترطه في القضاء، وهذا ذكرناه اذا لاج ملج او الح ملح ولازم اللدد في تصوير امر من الامور لا يوافق ظاهر الشرع وارادته الطعن في الامامة والقدح فيها عرف ان ذلك غير قادح في اصل الامامة بحال من الاحوال،

القول في الصفة الرابعة وهي العلم فان قال قائل اتفق رأى العلماء على

احدا (1) والى (2) مسجده (3) So, femin. (4) الخيلات (5) المسمى (6) رله (7)

ان الامامة لا تنعقد الا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى في علوم الشرع ولا
 يمكنكم دعوى وجود هذه الشريعة ولو ادعيتم ان ذلك لا يشترط كان انسلافاً
 عن وفاق العلماء قاطبةً فما رأيكم في هذه الصفة - قلنا لو ذهب ذاهب الى ان
 بلوغ درجة الاجتهاد لا يشترط في الامامة لم يكن في كلامه الاّ الإعزاب عن
 العلماء الماضين والاّ فليس فيه ما يخالف مقتضى الدليل وسياق النظر فان
 الشروط التي تُدعى للامامة شرعاً لا بدّ من دليل يدلّ عليها والدليل إمّا
 نصّ من صاحب الشرع وإمّا النظر في المصلحة التي طُلبت الامامة لها ولم
 يرد النصّ من شرائط الامامة في شيء الا في النسب اذ قال ان الائمة من
 قریش فامّا ما عداه فاتها أخذ من الضرورة والحاجة الماسّة في مقصود
 الامامة اليها فهذا كما شرطنا العقل والحريّة وسلامة المحواسّ والهداية والنجدة
 والورع فان هذه امور لو قُدِّرَ عدمها لم ينتظم امر الامامة بحال من الاحوال
 وليست رتبة الاجتهاد ما لا بدّ منه في الامامة ضرورةً بل الورع الداعي الى
 مراجعة اهل العلم فيه كافٍ فاذا كان المقصود ترتيب الامامة على وفق
 الشرع فإي فرق بين ان يعرف حكم الشرع بنظره او يعرفه (fol. 95a) باتّباع
 افضل اهل زمانه واذا جاز للمجتهد ان يعول على قول واحد وبرى له
 حديثاً فيحكم به اماماً كان او قاضياً فما المانع من ان يحكم بما يتفق عليه العلماء
 في كلّ واقعة وان اختلف فيتبع فيه قول الافضل الاعلم ولم لا يكون مكّملًا
 بأفضل اهل الزمان مقصود العلم كما كَمَّلَ بأقوى اهل الزمان مقصود
 الشوكة وبأدبى اهل الزمان وأكناهم رأياً ونظراً مقصود الكفاية فلا يزال
 دولته مخنوفةً بملك من الملوك قويّ يهدّه بشوخته وكافٍ من كفاة الزمان
 يتصدّى لوزارته فيمده برأيه (١) وهدايته وعالمٍ مقدّم في العلوم يفيض ما يلوح
 من قضايا الشرع في كلّ واقعة التي حضرته هذا لو قال به قائل لكان مستهدماً
 من قواطع الادلّة والبراهين التي يجوز استعمالها في مظانّ القطع واليقين فكيف
 في مواقع الظنّ والتخمين وأكثر مسائل الامامة واحكامها مسائل فقهية ظنيّة

يُحْكَمُ فِيهَا بِوَجِبِ الرَّأْيِ الْاِغْلَبِ وَمَا ذَكَرْتَهُ مَسْلُوكٌ وَاضِحٌ فِيهِ وَلَكِنِّي لَا أُؤَثِّرُ
 الْاِعْزَابَ عَنِ الْمَاضِيْنَ وَلَا الْاِنْخِرَافَ عَنِ جَادَةِ الْاِئِمَّةِ الْمُنْقَرِضِيْنَ فَانِ الْاِنْفِرَادَ
 بِالرَّأْيِ وَالْاِنْسِلَالَ عَنِ مَوَافِقَةِ الْجَمَاهِيْرِ لَا يَنْفَكُ عَنِ اِثَارَةِ نَفْرَةِ الْقُلُوبِ (١)
 لَكِنِّي اسْتَبِيحُ مَسْلُوكًا مَقْتَبَسًا مِنْ كَلَامِ الْاِئِمَّةِ الْمَذْكُوْرِيْنَ (٢) وَاَقُوْلُ اِخْتَلَفَ النَّاسُ
 فِي اِنْ اَهْلُ الْاِخْتِيَارِ لَوْ عَقَدُوْا عَقْدَ الْبَيْعَةِ لِلْمَنْضُوْلِ وَعَرَضُوْا عَنِ الْاَفْضَلِ هَلْ
 تَنْعَقِدُ الْاِمَامَةُ مَعَ الْاِتِّفَاقِ عَلٰى اِنْ تَقْدِيْمِ الْاَفْضَلِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَاَجِبُ مَتَعَيِّنٌ
 ثُمَّ ذَهَبَ الْاَكْثَرُوْنَ اِلٰى اَنَّهَا اِذَا عَقِدْتَ لِلْمَنْضُوْلِ مَعَ حَضُوْرِ الْاَفْضَلِ اَنْعَقَدَتْ
 وَلَمْ يَجْزِ خَلْعُهُ (fol. 95b) لِسَبَبِ الْاَفْضَلِ ، وَاَنَا مِنْ هَذَا اَنْشَى وَاَقُوْلُ اِنْ
 رَدَدْنَاهَا فِي مَبْدَأِ التَّوْلِيَةِ بَيْنَ مَجْتَهِدٍ فِي عِلْمِ الشَّرْعِ وَبَيْنَ مَتَقَاَصِرٍ عَنْهَا فَيَتَعَيَّنُ
 تَقْدِيْمُ الْمَجْتَهِدِ لِاِنْ اَتَّبَعَ النَّاْظِرُ عِلْمَ نَفْسِهِ لِهٖ مَزِيَّةٌ رَتْبِيَّةٌ عَلٰى اَتِّبَاعِ عِلْمٍ غَيْرِهِ ١٠
 بِالتَّقْلِيْدِ وَالْمَزَايَا لَا سَبِيْلَ اِلٰى اِهْمَاْهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلٰى مَرَاعَاتِهَا اَمَّا اِذَا اَنْعَقَدَتْ
 الْاِمَامَةُ بِالْبَيْعَةِ اَوْ تَوْلِيَةِ الْعَهْدِ لِمُنَّكَ عَنْ رَتْبِيَّةِ الْاِجْتِهَادِ وَقَامَتْ لِهٖ شَوْكَةٌ
 وَاذْعَنْتْ لِهٖ الرِّقَابَ وَمَالَتْ اِلَيْهِ الْقُلُوبَ فَانِ خِلَالَ الزَّمَانِ عَنِ قَرَشِيٍّ مَجْتَهِدٍ
 مُسْتَجْمِعٍ جَمِيْعِ الشَّرُوْطِ وَجِبِ الْاِسْتِمْرَارِ عَلٰى الْاِمَامَةِ الْمَعْقُوْدَةِ اِنْ قَامَتْ لِهٖ
 الشَّوْكَةُ وَهَذَا حَكْمُ زَمَانِنَا وَاِنْ قُدِّرَ ضَرْبًا لِمِثْلِ حَضُوْرِ قَرَشِيٍّ مَجْتَهِدٍ مُسْتَجْمِعٍ ١٥
 لِلْوَرَعِ وَالْكِنَايَةِ وَجَمِيْعِ شَرَايِطِ الْاِمَامَةِ وَاِحْتِيَاجِ الْمُسْلِمِيْنَ فِي خَلْعِ الْاَوَّلِ اِلٰى
 تَعَرُّضِ لِاِثَارَةِ فِتْنٍ وَاِضْطْرَابِ اُمُوْرٍ لَمْ يَجْزِ لَهُمْ خَلْعُهُ وَالاِسْتِبْدَالُ بِهِ بَلْ يَجِبُ
 عَلَيْهِمُ الطَّاعَةُ لِهٖ وَالْحَكْمُ بِنَفُوْذِ وِلَايَتِهِ وَصِحَّةُ اِمَامَتِهِ لِاَنَّا نَعْلَمُ بِاِنْ الْعِلْمَ مَزِيَّةٌ رُجِعَتْ
 فِي الْاِمَامَةِ تَحْسِيْنًا لِلْاَمْرِ وَتَحْصِيْلًا لِمَزِيْدِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْاِسْتِقْلَالِ بِالنَّظَرِ وَالاسْتِغْنَاءِ
 عَنِ التَّقْلِيْدِ وَاِنْ الثَّمَرَةُ الْمَطْلُوْبَةُ مِنَ الْاِمَامَةِ تَطْفِئَةُ الْفِتَنِ النَّاْثِرَةِ فِي تَنْرَقِّ الْاَرَاءِ ٢
 الْمَتَنَافِرَةِ فَكَيْفَ يَسْتَجِيْزُ الْعَاقِلُ تَحْرِيْكَ التَّنَمَّةِ وَتَشْوِيْشِ نِظَامِ الْاُمُوْرِ وَتَقْوِيَّتِ
 اَصْلِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْحَالِ نَشُوْقًا اِلٰى مَزِيْدِ دَقِيْقَتِهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ النَّظَرِ وَالتَّقْلِيْدِ
 وَعِنْدَ هَذَا يَنْبَغِيْ اِنْ يَقِيْسُ الْاِنْسَانُ مَا يَنْبَالُ الْخَلْقُ بِسَبَبِ عَدُوْلِ الْاِمَامِ عَنِ
 النَّظَرِ اِلٰى تَقْلِيْدِ الْاِئِمَّةِ بِمَا يَنْهَلُوْنَ لَوْ نَعَرَّضُوْا لِحَلْعِهِ وَاِسْتِبْدَالِهِ اَوْ حَكْمُوْا بِاِنْ

(١) اِثَارَةُ نَفْرَةِ الْقُلُوبِ (٢) الْمَذْكُوْرَةُ

امامته غير منعدمة وإذا احسن ايراد هذه المقالة علم ان التفاوت بين اتباع
الشرع نظراً واتباعه تقليداً (fol. 96a) قريب هيّن وأنه لا يجوز ان تخرم بسببه
قواعد الامامة، وهذا تقدير تسامحنا به من وجهين احدهما تقدير قرشيّ مجتهد
مستجمع الصفات منصّب لطلب الامامة وهذا لا وجود له في عصرنا والثاني
○ تقدير اقتدار الخلق على الاستبدال بالامام والتصرّف فيه بالخلع والانتقال
وهذا محال في زماننا اذ لو أجمع اهل الدهر وتالّبوا^(١) على ان يصرفوا الوجوه
والقلوب عن الحضرة المقدّسة المستظهرية لم يجدوا اليها سبيلاً فيتعين على كافة
علماء العصر الفتوى بصحّة هذه الامامة وانعقادها بالشرع ولكن بعد هذا
شرطان احدهما ان لا يُمضى كلّ قضية مشككة الا بعد استنتاج^(٢) قرائح العلماء
١٠ والاستظهار بهم وان يختار لتقليده عند التباس الامر واختلاف الكلمة افضل
اهل الزمان واغزرهم علماً وقلّ ما ينفك مدينة السلام عن شخص يُعترف
له بالتقدّم في علم الشرع فلا بدّ من تعرّف الشرع في الوقائع منه لينوب ذلك
عن الاجتهاد والثاني ان يسعى لتحصيل العلم وحياسة رتبة الاستقلال بعلم
الشرع فان الامامة وان كانت صحيحة منعدمة في الحال فخطاب الله تعالى قائم
١٥ بايجاب العلم وافتراض تحصيله واذا ساعدت القدرة عليه لم يكن للتواني فيه
عذر لا سبباً والسّن سنّ التحصيل ورعيان الشباب مُعين على الغرض والقدرة
الواجب تحصيله شرعاً واذا صرف اليه الهمة الشريفة حصل في قدر يسير من
الزمان ولا يلبق تطلّب غايات الكمال الا بالحضرة المقدّسة الشريفة النبوية
المخوفة بالعرز والجلال، واذا اتضح في هذا الباب بهذه البراهين اللائحة ان
٢٠ مقتضى (fol. 96b) امر الله [انّ] الامام الحقّ المستظهر بالله هو المتعين لخلافة
الله فما اجدر هذه النعمة ان تقابل بالشكر وانما الشكر بالعلم والعمل وبالمواظبة
على ما اودعته في الباب الآخر من الكتاب وعلى الجملة فشكر هذه النعمة ان
لا يرضى امير المؤمنين ان يكون لله على وجه الارض عبد اعيد واشكر منه
كما ان الله تعالى لم يرض ان يكون له على وجه الارض عبد اعزّ واكرم من

استنتاج (٢) وتالّبوا (١)

امير المؤمنين فهذا هو الشكر الموازي لهذه النعمة والله ولي التوفيق بمنه واطننه،

Nr. 26.

(fol. 97a) وهذا الانسان من وجه آخر في دنياه حارث وعمله حرثه ودنياه محرثة ووقت الموت وقت حصاده ولذلك قال صلعم الدنيا مزرعة الآخرة وانما البذر هو العمر فمن انقضى عليه نفس من انفاسه ولم يعبد الله فيه بطاعة فهو مغبون لضياح ذلك النفس فانه لا يعود قط، ومثال الانسان في عمره مثال رجل كان يبيع الثلج في وقت الصيف ولم يكن له بضاعة سواه فكان ينادى ويقول ارحموا من راس ماله يذوب فراس مال الانسان عمره الذي هو وقت طاعته وانه ليدوب على الدوام فكلمها زاد سنه (fol. 97b) نقص بقية عمره فزيادته نقصانه على التحقيق ومن لم ينتهز^(١) الفرصة في انفاسه حتى يقتنص^(٢) بها الطاعات كلها كان مغبونا ولذلك قال صلعم من استوى يومه ١٠ فهو مغبون ومن كان يومه شرا من امسه فهو ملعون فكل من صرف عمره الى دنياه فقد خاب سعيه وضاع عمله كما قال تعالى^(٣) مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِيَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ الْآيَةَ وَمَنْ عَمِلَ لآخِرَتِهِ فَهُوَ الَّذِي أَنْجَحَ سَعِيَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى^(٤) وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا أُوهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا،

Nr. 27.

(fol. 98a) ومهما عرف نصرم الدنيا وتأبد السعادة في العقبى فليتامل انه لو شغف انسان بشخص واستهتر^(٥) به وصار لا يطيق فراقه وخير^(٦) بين ان يعجل لقاءه ليلة واحدة وبين ان يصبر عنه تلك الليلة مجاهدا بنفسه ثم يخلى بينه وبينه الف ليلة فكيف لا يسهل عليه الصبر ليلة واحدة لتوقع التلاذ بمشاهدته الف ليلة ولو استعجل تلك الليلة وعرض نفسه لعناء المفارقة الف ليلة لعدّ ٢٠ سفيا خارجا عن حزب العقلاء فالدنيا معشوقة كلنا الصبر عنها مدة يسيرة

(١) وحر (١) واستهتر (٥) 17, 20. (٢) 11, 18. (٣) نقص (٦) سهر (١)

وُعدنا اضعاف هذه اللذات مدّة لا آخِرَ لها وترك الالف بالواحد ليس من العقل واختيار الالف على الواحد المعجل ليس بمتعذر (fol. 98b) على العاقل، وعند هذا ينبغي ان يقبس الانسان اقصى مدّة مقامه في الدنيا وهي مائة سنة مثلا ومدّة مقامه في الآخرة ولا آخِرَ لها بل لو طلبنا مثلا لطول مدّة الابد لعجزنا عنه الا انا نقول لو قدرنا الدنيا كلّها الى منتهى السموات متلثة بالذرة وقدّرنا طائرا ياخذ بمنقاره في كل الف سنة حبة واحدة فلا يزال يعود حتى لا تبقى من الذرة حبة واحدة فتنتفضى هذه المدّة وقد بقي من الذرة اضعافها فكيف لا يقدر العاقل اذا حتق على نفسه هذا الامر على ان يستحقر الدنيا ويتجرّد لله تعالى هذا لو قدر بقاء العمر مائة سنة وقدّرت الدنيا صافية من ١٠ عن الاقضاء (١) فكيف والموت بالمرصاد في كلّ لحظة والدنيا غير صافية من ضروب التعب والعناء وهذا امر ينبغي ان يطول التأمل فيه حتى يترشّخ في القلب ومنه ينبعث (٢) التقوى وما لم تظهر للانسان حقارة الدنيا لا يتصوّر منه ان يسعى للدار الاخرى وينبغي ان يستعان على معرفة ذلك بالاعتبار بمن سلف من ابناء الدنيا كيف تعبوا فيها ثم ارتحلوا عنها بغير طائل ولم يصحبهم الا الخسرة والندامة ولقد صدق من قال من الشعراء حيث قال ١٥
أشدُّ الغمِّ عندي في سرورٍ تبيّن (٣) عنه صاحبه انتقالا

Nr. 28.

(fol. 98b) الوظيفة الثالثة ان معنى خلافة الله على الخلق إصلاح الخلق ولن يقدر على إصلاح اهل الدنيا من لا يقدر على إصلاح اهل بلدك ولن يقدر على إصلاح اهل البلد من لا يقدر على إصلاح اهل منزله ولا يقدر ٢٠ على إصلاح اهل منزله من لا يقدر على إصلاح نفسه ومن لا (fol. 99a) يقدر على إصلاح نفسه فينبغي ان تقع البداية (٤) باصلاح القلب وسياسة النفس ومن لم يصلح نفسه وطبع في إصلاح غيره كان مغرورا كما قال الله تعالى (٥) انا مؤرّون

(١) ٢، ٤١. (٢) سبع البداية (٣) بئس (٤) سبع البداية (٥) اذقنا (١)

النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ نَعَالِي قَالَ لِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ
عِظْ نَفْسَكَ فَإِنَّ اتَّبَعْتَ فِعْظَ النَّاسِ وَاللَّاسِخِي مَنِّي وَمِثَالِ مَنْ عَجَزَ عَنِ
إِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَطَمَعَ فِي إِصْلَاحِ غَيْرِهِ مِثَالِ الْإِعْمَى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَهْدِيَ الْعَمِيَانِ
وَذَلِكَ لَا يَنْسَبُ لَهُ قَطُّ وَإِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى إِصْلَاحِ النَّفْسِ بِمَعْرِفَةِ النَّفْسِ،

Nr. 29.

(fol. 103a) ومنها ان يعلم ان رضى الخلق لا يحسن تحصيله الا في موافقة
الشرع وان طاعة الامام لا يجب على الخلق الا اذا دعاهم الى موافقة الشرع
كما روى عن محمد بن علي انه قال انى لاعلم قبيلتين يُعَبَّدَانِ مِنْ دُونِ اللَّهِ
قَالُوا مَنْ هُم قَالَ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو أُمَيَّةٍ أَمَا وَاللَّهِ مَا نَصَبُوهُمْ لِيَسْجُدُوا لَهُمْ وَلَا
لِيَصَلُّوا لَهُمْ وَلَكِنْ اطاعوهم واتبعوهم على ما أمرهم والطاعة عبادة .

BERICHTIGUNGEN UND NACHTRÄGE.

- Seite 1 Zeile 10, *lies*: Lehrautorität.
- „ 3 Anm. 7, vorletzte Z., *lies*: *Mustaşfā*.
- „ 5 Z. 7, *lies*: *Rāfiditen*.
- „ 12 Z. 4 v. u., *lies*: *bāʿinitischen*.
- „ 28 Z. 11, *st.*: 22 *lies*: 25.
- „ 29 Z. 8, *st.*: *ʿulūm lies*: *ʿilm*.
- „ 29 Anm. 2, *st.*: 25 *lies*: 24.
- „ 31 Anm. 2, in der Abhandlung: Stellung der alten islamischen Orthodoxie zu den antiken Wissenschaften (Abhandl. d. Kön. Preuss. Akad. d. WW. 1915, Phil. Hist. Kl. Nr. 8) S. 30 Anm. 1 und 2.
- „ 31 Anm. 3 Z. 1, *lies*: *حامد*
 In den *Fuṣūṣ al-ḥikam* Kap. 5 (Kommentar Ausgabe, Kairo 1304—1323, I 150) polemisiert Ibn al-ʿArabī bei Gelegenheit des Spruches *من عرف نفسه فقد عرف ربه* gegen *Ġazālī*: *فإن بعض الحكماء وأبا حامد ادّعوا أنه يُعرف الله من غير نظر في العالم وهذا غلط الخ*
- „ 41 Anm. 1, Z. 1, *lies*: *بيت*
- „ 44 Z. 4 v. u., *st.* des *lies*: *der*.
- „ 60 Z. 13, *lies*: *Kaḥla*.
- „ 62 Z. *lies*: *Šabbāsijja*.
- „ 65 Anm. 1, Z. 1 füge hinzu: S. 101.
- „ 73 Anm. 3. Über *istiṭnā* s. *Ġāḥiṣ*, *Ḥajawān* III, 129.
- „ 74 Anm. 1. Über Amphibolie im Schwur s. Ibn *Ḳutejba*, *Taʿwīl muḥtalif al-ḥadīṯ* (Kairo, maṭb. *Kurdistān* 1326) 43—47; negativ: *الأيمان المغلظة التي لا يمكن التوربة عنها* *Abulmaḥāsīn* VI, ed. Popper, 305, 1.
- „ 80 ult. *st.*: *er lies*: *es*.
- „ 95. Solche *marwāʿiṣ* werden von *Ġazālī* auch im *Iḥjā* II 136ff, 320ff mitgeteilt.
- „ 109 Anm. 3, Z. 1, *lies*: *Farḳ*; *Šahrastānī*.

STREITSCHRIFT DES ĠAZĀLĪ

GEGEN DIE

BĀTINIJJĀ-SEKTE.

667